الاثنين 11 تشرين الأول 2021
العدد 4460 السنة السادسة عشرة
lundi 11 octobre 2021 nº 4460 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
سلوك سلامة المريب محاسبياً

- **حسن شري**
انتفاضة الصناديق
- **عبد الحليم فضل الله**
حتى لا يكون الحل أسوأ من الأزمة
- **ماهر سلامة**
مصارف تتغذّى على تدمير الاقتصاد

رحلة الاضاءة

تغذية الاردن تنتظر الصيانة السورية
غاز مصر جاهز ... وخطر تطبيع غير مباشر
كهرباء لبنان رهينة مصرف لبنان

[4 - 6]

«استعمال» الشمس ممنوع!

[3 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

العراق

انتخابات باهتة **الشعب (لا) يريد التغيير!**

10

فلسطين

ألمانيا على خطّ الوساطة **تحريك مفاوضات الأسرى**

11

سينما

بريطانيا تنقذ العالم وتقتلنا ملاً **«إكرام «بوند»... دفنه!**

15

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

قوى الأمن «تتحالف» مع التقنين: «استعمال» الشمس ممنوع

كما في كل شيء، تسود الفوضى سوق تركيب ألواح الطاقة الشمسية التي تشهد إقبالاً هائلاً في ظل انقطاع الكهرباء. و«الدولة»، كالعادة، تتدخّل متأخّرة لـ«التنظيم». قوى الأمن بدأت منع «مخالفات» تركيب هذه الألواح بحجة الحاجة إلى ترخيص من وزارة الداخلية، فيما تغيب بقية الوزارات عن تنظيم هذه العملية وغربلة الشركات العاملة في هذا المجال من الدخلاء على هذه «المصلحة»

رضوان مرتضى

«استعمال الشمس» ممنوع. قائد الدرك العميد مروان سليلاتي أصدر، قبل أيام، تعميماً طلب فيه من قادة المناطق الإقليمية في قوى الأمن الداخلي التشدّد في قمع مخالفات تركيب ألواح الطاقة الشمسية. التعميم تضمّن ما حرفيته: «يرد إلى القيادة العديد من المخالفات لجهة تركيب لوازم الطاقة الشمسية وتشييد خيم حديدية لهذه الغاية من دون موافقة وزارة الداخلية والبلديات أو المديرية العامة للتنظيم المدني»، وذلك بناءً على كتاب وجّهته وزارة الطاقة والمياه في آذار 2019 إلى وزارة الداخلية والبلديات «حول تركيب ألواح طاقة شمسية لتوليد الكهرباء للاستخدامات المنزلية والخاصة»، وأشار إلى أن الصلاحية في هذا الأمر تعود إلى «المركز اللبناني لحفظ الطاقة» الذي «يُبدي رأيه بالموافقة على اعتماد الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية»، فيما «يعود للأجهزة المختصّة النظر في الموافقة الفنية والهندسية».

ورغم أن المعايير «الفنية والهندسية» المتعلقة بتركيب «خيم حديدية» ليست من صلاحيات قوى الأمن الداخلي، طلب تعميم قائد الدرك «التقيّد بكتاب وزارة الداخلية والبلديات رقم 20603 تاريخ 2019/10/25 بشأن تنفيذ الهيكل الحديدي لوضع المعدات اللازمة لتوليد الطاقة الشمسية». وبالفعل، بدأت القوى الأمنية وبعض البلديات تنفيذ التعميم بمنع تركيب ألواح الطاقة الشمسية حتى ولو لم تكن هناك خيمة حديدية من أساسه. وبإشر عناصر قوى الأمن برفع كتب معلومات إلى الفصائل لإبلاغ عن «مخالفات» مواطنين والتدخّل لمنعهم من عملية تركيب ألواح الطاقة الشمسية، في ظلّ انقطاع شبه تام للكهرباء، وسعي كثيرين إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة. وزير الداخلية والبلديات بسام المولوي أوضح لـ«الأخبار» أن شكاوى عديدة سُجّلت عن شجارات بين جيران على أفضلية تركيب ألواح الطاقة على أسطح المباني، مشيراً الى أنّ وزارة الداخلية تمنح تراخيص لتركيب ألواح الطاقة، «وأمس فقط وقّعت 33 طلب ترخيص». وأشار إلى «أننا نسعى إلى تنظيم الأمر حرصاً على السلامة العامة، وهناك تنسيق في هذا الشأن مع وزارة الطاقة لوضع آلية لتنظيم عملية تركيب ألواح الطاقة بطريقة سليمة».

مصادر مطّلعة ربطت حظر تركيب الألواح بمسالتين: الأولى تتعلق بالسلامة العامة لجهة تثبيت الألواح على الأسطح مع مراعاة شروط السلامة، والثانية الضرر الذي يمكن أن يلحق بشبكة شركة كهرباء لبنان خصوصاً أنّ القانون يمنع أياً كان من إنتاج الطاقة على الشبكة سوى الدولة اللبنانية. وتوضح المصادر أن الهجمة على تركيب ألواح الطاقة شجّعت كثيرين من غير الخبراء على دخول هذا الـ«بيزنس» من دون مراعاة شروط السلامة العامة. فعلى سبيل المثال، هناك على من يرغب بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية تركيب «عدّاد ذكي» (smart meter) ومحوّل طاقة (invertor) ضمن مواصفات محددة حتى لا تتسبّب الطاقة المولّدة من المنازل عشوائياً بالإضرار بشبكة الكهرباء، بسبب الذبذبات التي تنتج عن الكم الكبير من محوّلات الطاقة المستحدثة. كما ينبغي مراعاة تركيب عدّادات ذات جودة عالية للحرص على فصل كهرباء الطاقة الشمسية المولّدة عن شبكة كهرباء الدولة في الوقت المناسب، ناهيك عن «الخطر المتمثّل ببطاريات الليثيوم التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى لا تتحوّل إلى قنابل موقوتة في البيوت يمكن أن تنفجر في أي لحظة». وبالتالي، فإن غياب آلية تنظيمية لتركيب ألواح الطاقة «قد يتسبّب بكارثة إن لم تراعَ شروط الجودة حرصاً على السلامة العامة». وهذا يفرض على الدولة إحصاء كميات ألواح الطاقة الموزّعة على الأراضي اللبنانية خصوصاً أنّ «هذه الألواح الموزّعة في أماكن عدة تماثل بمجموعها محطة كهرباء ضخمة». إلا أن هذا يطرح، من جهة أخرى، ضرورة أن تعمل الوزارات المختصة سريعاً على غربلة الشركات العاملة في هذا المجال، والحرص على حصر العمل بشركات مرخّصة وبإشراف مهندسين وخبراء، أولاً لأن هناك حاجة ماسّة إلى هذه «الخدمة» في ظل الظروف الحالية، وثانياً لأن استخدام الطاقة المتجدّدة أمر يجب أن تشجع عليه الدولة في ظل إفلاسها وعدم قدرتها على توفير الكهرباء.

> **هناك خطر متمثّل ببطاريات الليثيوم التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى لا تتحوّل إلى قنابل موقوتة في البيوت**

ابراهيم الأمين

صيصان السفارات

لنقم برحلة سريعة مع برامج وسياسات وحصاد معارضي المقاومة في لبنان وخارجه خلال أقلّ من عامين.

بعد احتجاجات تشرين الأول 2017، سارع «صيصان السفارات» إلى محاولة استثمار التحركات ضد المقاومة، من زاوية تحميلها مسؤولية بقاء الفاسدين في الحكم. أطلقوا شعار «كلن يعني كلن» لاعتقادهم بأن في ذلك ما يجعل حزب الله طرفاً مباشراً في الفساد. خلال أسابيع قليلة تراجعت الحشود في الساحات، فقدّموا لنا تفسيراً وحيداً هو خوف الناس من البلطجية. لكنّهم قرّروا الخروج من هذا الموسم بغُنم اعتبار الحزب مسؤولاً، من خلال مقاومته، عن تحميل اللبنانيين عبء الأزمة الاقتصادية، لأن دوره في سوريا والعراق واليمن (اقرأ: مقاومة الاحتلالين الأميركي والإسرائيلي) تسبّب بعقوبات، إلى جانب حمايته للفاسدين في الأزمة الاقتصادية الكبرى. حتى إن بعضهم، وأذكر حواراتي معهم يومها، كان يحلّل بأن المقاومة ستلجأ إلى تسخين الجبهة مع العدوّ «هرباً من أزمتها الداخلية»، مسارعين إلى القول: سنحمّل الحزب مسؤولية أي دمار أو خسائر تصيب لبنان جرّاء أي عدوان إسرائيلي.

حصل الكثير خلال عام 2020، والنقاش حول مقاربة الحزب للحراك الشعبي والتعامل مع الأزمة كان ويبقى قائماً داخل الحزب وخارجه. لكنّ الأزمة تفاقمت بصورة أوصلتنا إلى لحظة قاسية اقتصادياً ومالياً ومعيشياً. ومرة جديدة، لجأ الفريق نفسه إلى تصعيد حملته بتحميل الحزب المسؤولية عن «عدم تلقّي لبنان المساعدات». وهم كانوا يستعدون فعلياً للانقضاض على الدولة بعد فشل إطاحة السلطة... حتى جاء تفجير المرفأ في 4 آب. يومها تصرّف الصيصان، كما ديكتهم في الخارج، بأن فشل إطاحة السلطة في تشرين 2019 يمكن مقايضته بإطاحة الدولة، من خلال فكرة تدمير صورة الإدارة العامة، ورفع شعار «لا مساعدات إلا من خلال المجتمع المدني».

وطبعاً، أرفق هؤلاء خطواتهم بتمييز للجيش، ليس لأنهم يثقون به، بل لأن الدجاجة الأميركية الكُبرى قالت لهم إن الجيش سيكون الديك الذي يقدر على ما لم يقدروا عليه، أي مواجهة حزب الله. مع ذلك، فإن حفلة الهرج والمرج جعلت الأقل توتراً منهم يركز على فكرة المساعدات، فيما ذهب المجانين بينهم، وهم كثر، إلى ما اعتقده المعركة الفاصلة بتحميل المقاومة المسؤولية عن الانفجار. واحتاروا بين اتهام الحزب بتخزين مواد عسكرية تعرّضت لقصف من الخارج، وبين اتهامه بالمسؤولية عن الإتيان بنيترات الأمونيوم خدمة للنظام في سوريا.

مرّت الأسابيع، وكانت الصدمة الأولى في أن الديك الأميركي ودجاجات أوروبا قرّروا أن اللحظة لم تحن بعد لتفقيس البيض. فوجد الصيصان أنفسهم في حال انتظار لمزيد من الرعاية بانتظار الجيل الجديد الذي يشكل رافعة احتلالهم مقاعد السلطة. لكنّهم التهوا ببعض الديدان المتفرّقة في الشوارع الضيقة، من دون أن يكون لديهم جواب حول سبب عودة سعد الحريري نفسه ليُكلّف بتشكيل الحكومة، ولا جواب عن سبب فقدانهم تلك القوة السحرية التي جعلتهم ينسبون إلى أنفسهم الفضل في استقالة الحريري وفرض معايير جديدة في اختيار الوزراء في حكومة حسان دياب.

وهم أنفسهم بلعوا السنتهم، قبل أسابيع، عندما شكّل نجيب ميقاتي الحكومة. وفيما كنا أمام ساحات للثورة في بيروت وطرابلس وصيدا والطرقات الموصلة بين هذه المواقع الثورية، لم نعد نرى حتى تجمّعات بسيطة من بوابة السراي الكبير في وسط بيروت مروراً بالصيفي والدورة والذوق وجبيل وصولاً إلى ساحات طرابلس، والأمر نفسه في الجزء الجنوبي من الساحل اللبناني. ولم يفسّر لنا سبب هؤلاء إقدام «الثوار» على إطلاق الرصاص في عاصمة الشمال ابتهاجاً بالفوز بجولة كبيرة عندما جمعوا كرتونة بيض ورشقوا بها موكب وزير الداخلية أثناء خروجه من... استديوهات الثورة في الرابية!

الصيصان لم يعرفوا حتى الاستفادة من المزاج العام الاعتراضي الذي يسود اللبنانيين. لننظر، مثلاً، إلى ما فعله قادة الثورة في نقابة المحامين وأين هي النتائج الحقيقية للانتخابات الطالبية في الجامعات الخاصة، أو ماذا يريدون فعلاً من نقابة المهندسين. ما نعرفه، وعشناه، هو أنهم لا يحترمون الجانب القطاعي في هذه الأطر، ويستعجلون استثماراً سياسياً على شكل أصوات في الانتخابات النيابية حصراً (هلا تجمعون لنا مواقفهم وتحرّكاتهم إزاء مشروع السلطة الأكثر خطورة بتطيير الانتخابات البلدية). الأمر ببساطة يعود لكون الديك والصيصان أنفسهم لا يريدون تغييراً حقيقياً لبنية النظام وأساس الاقتصاد. هم يريدون التغيير كما حصل بعد اتفاق الطائف، من فوق، أي اتركوا لنا مقاعد السلطة. علماً أنهم (أو الأذكياء بينهم) يعرفون أن أي انتخابات نيابية لن تغيّر جدياً في واقع البلاد في ظل الانقسامات والاصطفافات الحادّة. بل إن الانتخابات المحلية هي التي تتيح إعادة برمجة آليات التغيير على مستوى التمثيل الشعبي بوجهَيه الاجتماعي والسياسي. لكنّ هؤلاء ينشغلون اليوم في جمع الأموال لشراء الأصوات وليس لأي أمر آخر. وبهذا المعنى، يفضّلون حتى عدم معالجة ظواهر الأزمة القائمة، ولا يقدرون على إقناع أميركا والسعودية بأن تجلبا لهم بعض النفط. يكتفي الصيصان بما يوزعه الديك على دجاجاته من ديدان تُبقيهم على قيد الحياة. لذلك، فإن موقفهم من خطوة حزب الله باستجرار المشتقات النفطية من إيران، على هذا القدر من التوتر الذي وصل بأنصار وليد جنبلاط وسمير جعجع إلى أن يمنعوا بالقوة استفادة مؤسسات صحية أو أهلية أو بلدية من هذا المازوت... وردّهم السياسي الوحيد على خطوة الحزب (هي خطوة قسرية لم تنتظر موافقة لا الأميركيين، ولا العرب، ولا إسرائيل، ولا روسيا، ولا السلطة الحاكمة في لبنان ولم تنتظرهم بطبيعة الحال)، بأن مثل هذا الدعم سيؤدي إلى مزيد من العزلة على البلاد. هؤلاء لا يهتمّون بمعالجة عملانية لمشكلات العتمة ونقص الخبز وتعطّل المصانع والمراكز الطبية، بل يهتمون بالعزلة إذا قرّر الديك الابتعاد عنهم قليلاً... وغير ذلك بطيخ بيطيخ!

عملياً، علينا تحمّل هؤلاء. لمزيد من الوقت. لقد فقدوا الكثير من عناصر المبادرة. الصيصان في حالة توتر تكبر يوماً بعد يوم، لكنّ الدِّيَكة يبحثون بينهم عن الصوص الأكثر إفادة. لا يهمّ ما الذي يفعله، سواء أكان سياسياً أم ناشطاً (انسوا تعبير المناضل) أم حتى... قاضياً هو الأقل تحفّظاً بين جميع أقرانه، ويزهو أمام زائريه: ما أقوم به سيكون فاصلاً بين تاريخيْن: ما قبلي وما بعدي!

علم وخبر

آل مكاري خارج الانتخابات

يدرس تيار المردة في إطار التحضير للائحته الانتخابية في دائرة الشمال الثالثة (البترون - الكورة - زغرتا - بشرّي)، إمكانية ترشيح وزير الأشغال السابق ميشال نجّار عن أحد المقاعد الثلاثة في الكورة. علماً أن نجّار كان في عداد الوفد المرافق للنائب طوني فرنجية خلال زيارته لموسكو أخيراً، ترشيح نجّار إذا تقرّر سيتمّ بالتوافق مع النائب فايز غصن، وهو يعني عدم ترشيح جواد مكاري مكاري، وهو ابن شقيق النائب السابق فريد مكاري وأحد الأعضاء الرئيسيين في ماكينته كما أنه في الوقت نفسه ابن شقيقة نجّار. وبحسب المعلومات فإنّ توافقاً حصل بين «المردة» ومكاري على أن يدعم الأخير ترشيح نجّار ويوظّف الماكينة الانتخابية لمصلحته. أما النائب السابق فريد مكاري فلن يترشح إلى الانتخابات، لا هو ولا نجله نبيل الذي يتحضّر للانتقال إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته.

«شقيق معاليه» مراقباً لهيئات التأمين

عيّن وزير الاقتصاد والتجارة أمين سلام شقيقه علي رأس لجنة مراقبة هيئات الضمان التي كانت ترأسها نادين حبّال بالإنابة، واستقالت لتعيين رئيس أصيل للجنة التي تتولّى الترخيص والإشراف والرقابة على قطاع التأمين في لبنان، وتتولّى الإجراءات الإدارية المالية، واتخاذ العقوبات والإجراءات التأديبية، ورفع تقاريرها إلى وزير الاقتصاد. وتؤكد مصادر في الوزارة أنّ هناك خلافات بين أعضاء اللجنة وشقيق الوزير الذي يشغل في الوقت نفسه منصباً في مصرف «فرنسبنك».

قضية اليوم

ربط تجريبيّ نهاية العام لشبكات الكهرباء

خط الغاز العربيّ جاهز تماماً

ثلاثة أشهر هي المدة الزمنية التي اتفقت عليها وزارات الكهرباء في كل من سوريا ولبنان والأردن لإنهاء عمليات صيانة وتجهيز الشبكات تمهيداً للبدء بنقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان. ويُتوقع أن تشهد نهاية السنة الجارية إجراء أول محاولة تجريبية للربط بين الشبكات الثلاث

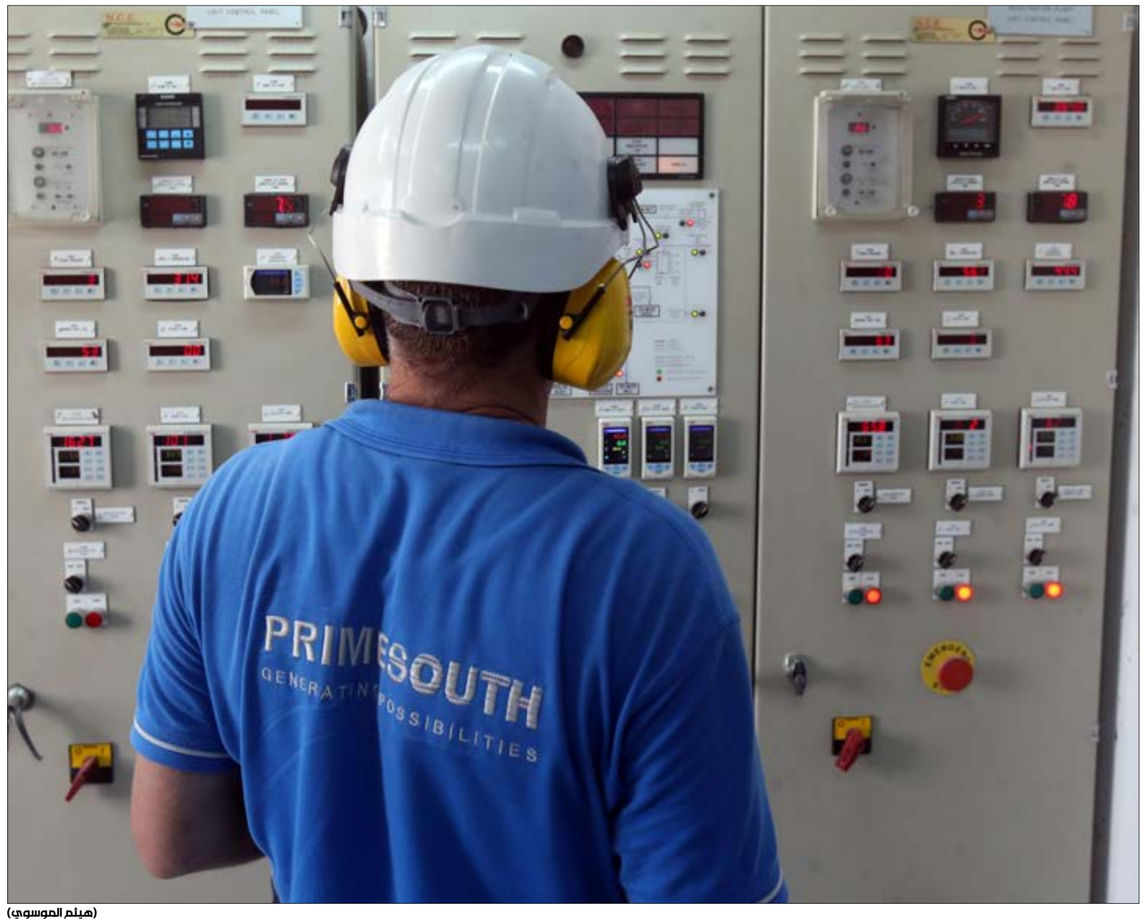

(هيثم الموسوي)

زياد غصن

فيما كان وزير النفط والثروة المعدنية السوري بسام طعمة يطمئن بنفسه على جاهزية محطة الدبوسية المعنية بعملية ربط خط الغاز العربي مع لبنان، كان زميله وزير الكهرباء غسان الزامل، العائد للتوّ من اجتماعات عمان الثلاثية مع الوزيرين اللبناني وليد فياض والأردنية هالة زواتي، يستعرض مع فريقه الفني آخر التقارير المتعلقة بسير عمل الكوادر الفنية المحلية المكلّفة بإصلاح أضرار الحرب التي تعرّض لها مقطع الشبكة السورية الذي يربطها مع الحدود الأردنية.

طعمة أكد لـ«الأخبار» بعد زيارته لمحطة الدبوسية أن الجانب السوري «أصبح جاهزاً تماماً لنقل الغاز المصري إلى لبنان بعد الانتهاء من عمليات الصيانة اللازمة، واكتمال طواقم التشغيل المطلوبة في مختلف الاختصاصات»، لافتاً إلى أنه بناءً على هذه المعطيات، تم رفع الضغط التشغيلي لمحطة الدبوسية من 5 «بار» إلى 30 «بار».

وإذا كان خط الغاز العربي بات جاهزاً في مقطعه السوري واللبناني لنقل الغاز المصري إلى لبنان، ولا سيما أن معاينة المقطع اللبناني أخيراً خلصت إلى وجود اعتداء بسيط جرت معالجته وهو عبارة عن ثقب بريشة مثقب، فإن الشبكة الكهربائية السورية لا تزال في حاجة إلى فترة لا تقلّ عن ثلاثة أشهر قبل أن تصبح جاهزة للربط مع الشبكة الأردنية، ونقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان. وبحسب الزامل، فإن«اجتماع عمان استمع إلى التقارير الفنية من مسؤولي وزارات الكهرباء والطاقة في كل من سوريا ولبنان والأردن، حول أوضاع شبكات الكهرباء الثلاث ونتائج عمليات الصيانة والتقييم التي جرت في الفترة الماضية، إضافة إلى الإجراءات الفنية اللازمة لإجراء عملية الربط». وأوضح أن «برنامج العمل المتفق عليه بين وزارات الدول الثلاث يقوم على محورين: الأول تحقيق الجاهزية الفنية للشبكات، وفي هذا السياق بدأت الكوادر الفنية السورية إصلاح الأضرار التي تسبّبت بها المجموعات المسلحة على الشبكة السورية، ولا سيما المقطع الذي يربطها بالحدود الأردنية، وجرى أخيراً تركيب تسعة أبراج كهربائية بين مدينة صيدا السورية والحدود مع الأردن. والمحور الثاني يتعلق بضبط إعدادات الشبكات الثلاث لتحقيق التوافقية بينها أثناء عملية الربط، والطلب من الجهات الفنية المعنية تقديم كل ما يتعلق بهذا المحور من معلومات فنية إلى الجانب الأردني».

وإلى جانب القضايا ذات البعد التقني، تعكف وزارات الكهرباء على مراجعة وتجهيز الاتفاقيات الثنائية بين الدول الثلاث، والتي بموجبها سيتم نقل الكهرباء بينها. وهذه الاتفاقيات هي نفسها التي تم توقيعها مع انطلاقة مشروع الربط الكهربائي العربي، وتوقّف مع أحداث «الربيع العربي» ودخول سوريا في أتون الحرب.

يُذكر أن الاجتماع الوزاري الأخير في عمان، سبقه اجتماع للفنيين في مؤسسات وشركات نقل وتوزيع الكهرباء في الدول الثلاث لمراجعة جاهزية شبكات الكهرباء في الدول الثلاث وتحديد المتطلبات الفنية والتجارية اللازمة لإتمام نقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان، والبرنامج الزمني الذي تحتاج إليه الفرق الفنية لإنجاز عملها. وأوضح الزامل إن «إصلاح الأضرار التي لحقت بالشبكة السورية وضبط إعداداتها يحتاجان إلى نحو ثلاثة أشهر، وهي المدة الزمنية نفسها التي طلبها الجانبان الأردني واللبناني لإجراء عمليات الصيانة وضبط إعدادات الشبكات». وعلى ذلك فإن نهاية العام الحالي يمكن أن تشهد أول عملية ربط تجريبي بين شبكات الكهرباء في الدول الثلاث، ومن ثم المباشرة رسمياً في نقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الشبكة السورية.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن وزراء الدول الثلاث على تواصل شبه دائم هاتفياً لتبادل المعلومات والبيانات، بغية تسريع العمل وتجاوز أي صعوبات أو عوائق تعترض تنفيذ المشروع الذي يصرّ الجانب السوري على أن نجاحه يمكن أن يؤسس لمشروعات عربية أخرى مشتركة في مختلف مجالات الطاقة خصوصاً، والاقتصاد عموماً.

> ثلاثة أشهر لإصلاح الأضرار التي لحقت بالشبكة السورية

مشروع التمويل الشامل: تقدّم في المفاوضات مع البنك الدولي

يعمل لبنان بشكل متسارع على ضمان اتفاقية شاملة مع البنك الدولي لتوفير التمويل اللازم لعملية شراء الغاز والكهرباء من مصر والأردن. ويُعقد اليوم اجتماع في وزارة الطاقة مع مندوبي البنك الدولي الذين أُفيد بأنهم تلقوا تعليمات بالتعاون الإيجابي. وقد لمس الوفد اللبناني هذه الإيجابية خلال زيارة مصر. علماً أن مسودة الاتفاق المقدّمة من البنك الدولي يجري العمل على تعديلها، وسيتولّى البنك الدولي المساعدة على تغطية كامل حاجات لبنان التمويلية وتوفير ضمانة لالتزامات لبنان تجاه مصر والأردن (وتالياً سوريا) في حال تعثّره عن سداد المستحقات.

من جهة أخرى، لا يزال النقاش مستمراً في إمكانية الحصول على موافقة مصرية على زيادة كميات الغاز المخصّصة للبنان في هذا العقد، على قاعدة أن توفر سوريا إنتاجاً موازياً، وهو ما ينتظره لبنان بصورة رسمية من الجانب السوري. لأن الاتفاق يقضي بأن تحصل سوريا على كمية الغاز المصري مباشرة من الأردن، على أن ترسل هي إلى لبنان كمية مقابلة من إنتاجها الخاص بعد حسم كلفة المرور عبر أراضيها. وهذا ما جعل الاتفاق يتم على أساس أن تزيد مصر الكمية بنسبة 16 في المئة وهي النسبة التي تقتطعها سوريا التي تحتاج إلى الغاز أكثر منها إلى الأموال.

خط «الغاز العربي»

مخاوف مشروعة من تطبيع غير مباشر مع العدوّ

> ثلاثة أسئلة لا بدّ من الإجابة عنها لمعرفة المسار الحقيقي للإيجابية الأميركية تجاه سوريا ولبنان. فهل هو إنقاذٌ من الانفجار الكبير قبل وقوعه، أم بداية مسار من التطبيع غير المباشر يبدأ بالطاقة بما يتيح للعدوّ احتلال موقع القاعدة الاقتصادية لـ«دول الطوق»؟

فراس الشوفي

استفاق ضمير الملك الأردني عبد الله الثاني بعد سنوات كان فيها شريكاً في سفك دماء السوريين، وحوّل خلالها بلاده الى مركز انطلاق العمليات التخريبية الهادفة الى إسقاط الدولة السورية، قبل الهزيمة الكبيرة التي مُني بها التحالف الذي جمع عمان وعواصم دول الخليج بالإضافة الى تركيا والغرب، وطبعاً إسرائيل.

نشهد هذه الأيام ردّة من النظام الأردني تجاه سوريا ولبنان، أساسها مصلحة أردنية مباشرة في التحوّل إلى مركز لتجميع الطاقة وتوزيعها في شرقي المتوسط. إلّا أنها، أيضاً، تجديد للدور الوظيفي لعمّان، وانعكاس لإعادة التموضع الأميركي «الآمن» فيها، سواء من الناحية العسكرية بعد نقل العديد من القوات العسكرية الأميركية من قطر والكويت وأفغانستان إلى الشمال، ودبلوماسياً عبر تفعيل عمل السفارة الأميركية في عمان واستضافة اللقاءات الإقليمية، ثم اقتصادياً عبر تكليف الشركات الأميركية الكبرى إدارة مصادر الطاقة الجديدة وإدارة توريدها. يحصل كل ذلك، بينما يرزح الأردنيون تحت وطأة الضرائب القاسية وارتفاع أسعار السلع استجابة لطلبات صندوق النقد الدولي.

ما نشهده اليوم، محاولة أميركية جادة لتحويل الأردن إلى رئةٍ جديدة لسوريا، كبديل من لبنان الذي ترفضه أميركا بسبب قوة المقاومة فيه. والخطوات الانفتاحية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري بين الأردن وسوريا، لا تعدو كونها محاولة لتولّي موقع منظمة الربط الاقتصادي والسياسي مع سوريا ولبنان وحتى العراق. لكنّ التأكيد الأكيدة هي أن الأميركيين يريدون من الأردن أن يكون ستاراً ومعبراً لفرض واقع التطبيع غير المباشر مع إسرائيل. وتساعد مصر ودولة الإمارات الأردن في تحقيق هذه المهمة. وهذه مهمة استجّدت بعد فشل برنامج الحرب والإرهاب، وهي جزء مكمل لسياسة الحصار المالي والاقتصادي على دمشق وبيروت، وفي ذهن الأميركيين وبعض العرب أنه يمكن احتواء سوريا بعد إضعافها اقتصادياً وبشرياً، ودعم الميليشيات الانفصالية الكردية للسيطرة على مواردها وتقسيمها.

وما عجل في الخطوات الأميركية، كان إعلان الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله عن انطلاق ناقلات النفط الإيراني إلى الشاطئ السوري. فكانت الشرارة الأولى على لسان السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا التي سارعت الى الكشف عن «العرض» الأميركي سريعاً: السماح للبنان باستيراد الغاز «المصري» والكهرباء «الأردنية» عبر سوريا بانبوب يسمّى خط الغاز العربي!

والأنبوب المشار إليه ليس عربياً بتاتاً. عام 2003، وقّعت سوريا ولبنان والأردن ومصر اتفاقاً أقرّته برلمانات الدول الأربع، لاستجرار الغاز عبر «الخط العربي» من العريش في مصر إلى سوريا عبر الأردن، مروراً بلبنان والساحل السوري وصعوداً نحو تركيا، وإنشاء شركة عربية تدير المشروع تمتلكها الدول الأربع بحصص متوازية. وعلى ما يؤكّد لـ«الأخبار» نائب المدير العام السابق لمنشآت النفط في لبنان علي يوسف ومستشار وزير الطاقة اللبناني عبد الحميد بيضون آنذاك، «جرى بناء الأنبوب، لكنّ نقل الغاز لم يحصل، ولم يتم إنشاء الشركة العربية، وجرت تعديلات بعد اعتراض من الأمير حمزة بن الحسين كما أبلغنا الرئيس رفيق الحريري وقتها». ويرد في الاتفاقية القديمة شرطٌ أساسي يمنع انضمام أي دولة من دول الجوار إلى الاتفاقية واستخدام الأنابيب من دون موافقة الدول الأربع، ما يعني صراحة أن الاتفاقيات التي وقّعتها مصر والأردن مع إسرائيل، وتتضمن استخداماً للأنبوب المصري ـ الأردني ـ السوري، باتت متناقضة مع الاتفاقية العربية، كونها تفرض نقلاً للغاز (غاز فلسطيني مسروق) من الحقول المحاذية لشواطئ فلسطين المحتلة، إلى مصر والأردن.

خلال الشهر الماضي، أطلقت حملة مقاطعة إسرائيل في لبنان والأردن بياناً حذّرت فيه من استيراد الغاز والكهرباء إلى سوريا ولبنان من مصر والأردن. واستندت الحملة إلى معطيات تحذّر من أن هذا الخط يسمح بنقل غاز تستولي عليه إسرائيل. وبلفت المعنيون بالحملة الى أن موقفهم يستند الى معطيات ومؤشرات عملية، علماً بأن وسائل الإعلام في كيان العدو أطلقت منذ أيام حملة هدفها إضفاء بعد سياسي على الأهداف الأميركية والإسرائيلية.

صحيح أن السوريين والعراقيين واللبنانيين يعانون اليوم من نقص الكهرباء ويرزحون تحت الظلام الدامس، لكن الأمر سببه الرئيسي ليس مشكلات إدارية أو سياسات فاشلة أو حتى فساداً في هذه الدول، بل أساسه دور الجماعات السياسية والسلطوية في حالة لبنان والعراق، وكذلك في عمليات التدمير الممنهج لشبكة الكهرباء السورية والعراقية من قبل العصابات الإرهابية المدعومة من الأميركيين وحلفائهم.

> أنبوب خط الغاز العربي ليس عربياً بتاتاً والعدو يستخدمه لنقل الغاز الفلسطيني المسروق

وفي هذا السياق، يزيد منسوب الشك في أن يكون «الخلاص» المقترح لنا عبر مشروع الغاز العربي، ليس سوى محاولة لتطبيع مقنّع مع الاحتلال، ويكون بإشراف الشركات الأميركية الكبرى، وخاضعاً لصفقات تمويل يتولاها البنك الدولي الخاضع بدوره للهيمنة الأميركية المباشرة. وهي عملية معقّدة، لكنها تقود حتماً الى منع أي ارتباط مصلحي لسوريا والعراق ولبنان مع العمق الشرقي، ومنع إيران من تصدير نفطها وغازها، وبالتالي قطع الطريق على الحزام الصيني.

كومبرسورات هواء عدد 2	ميزات هواء
ماركة: Boge	380V/3PH/50HZ
الطراز: SLF61 TYPE	القدرة: 1.5HP
Rotary System	71.7HP
ساعات الخدمة: 3300 Hrs	95.6HP
الثاني: 19100 Hrs	143.4HP
القدرة: 125 AmP/45 KW	للتواصل: 03/651505

الأسئلة المشروعة

ما سبق، وما جرّيناه في بلادنا طوال عقود، يفرض طرح أسئلة، هدف الإجابات عنها تقييم ما يجري، لأن التساهل الأميركي في تطبيق قانون قيصر، وفي تخفيف حدّة الحصار عن لبنان، جاء نتيجة ما حصدته الولايات المتحدة من حصار لبنان، وخصوصاً بعدما أدى الى إنهاك اللبنانيين عموماً، لكنه حطّم حلفاء أميركا أضعاف ما أضرّ بحزب الله.. ومن هذه الأسئلة:

أوّلاً، ما هو حجم احتياط مصر من الغاز لتوزيعه على دول عدة؟ وأين يذهب الغاز المتدفّق من عسقلان إلى العريش؟ وهل يتم تسييله كله ويصدّر إلى أوروبا، أم يعاد ضخّ جزءٍ منه في الأنبوب الواصل إلى الأردن؟

ثانياً، هناك اتفاقية أردنية ـ إسرائيلية، موقّعة عام 2014، (بدأ تصدير الغاز الفلسطيني المسروق إلى الأردن عام 2020 من حقلَي ليفاثان وتامر المُحتلَّين)، وتبيّن أن فيها بنوداً سرية، عمد النائب الأردني صالح العرموطي الى الكشف عنها عام 2019 خلال جلسة للبرلمان الأردني. ويرد تحت الباب الخامس في «اتفاقية البيع والشراء»، نصّ واضح يقول بأن «الغاز الطبيعي المبيع والمسلّم إلى المشتري (الأردن) بموجب هذه الاتفاقية، مختلط ولا ينقل بشكل منفصل عن إمدادات الغاز الأخرى داخل الأنبوب». وهذا يعني أن الأردن، ولو كان يستطيع تقنياً فصل الغاز المصري عن الغاز الفلسطيني المسروق داخل الأنبوب، الذي يتغذّى من الغاز المصري في العقبة والغاز الفلسطيني المسروق في مدينة المفرق الأردنية عبر أنبوب آت من حقل ليفاثان مروراً بحيفا، لن يستطيع فعل ذلك بموجب الاتفاقية مع الاحتلال، وسيكون مضطراً إلى توريد الغاز المخلوط إلى سوريا ثمّ لبنان. فهل سيبدّي الأردن السوق السورية واللبنانية على الاتفاقية مع العدوّ؟

ثالثاً، إن القدرة الكهربائية التي يمكن للأردن أن يزوّد لبنان بها، أو تلك التي يستطيع لبنان تحمّلها، ليست بالحجم الذي يكفي كل هذه البلاد، وهناك مشكلات كبيرة على صعيد الشبكة والهدر التقني، وكل زيادة في حجم إنتاج هذه الطاقة تحتاج الى كميات إضافية من الغاز، وفي حال عدم التمييز بين الغاز الآتي من مصر أو من عسقلان، سيكون من الصعب تحديد دقيق لمصدر إنتاج الكهرباء الأردنية، وعندها لا يحق للبنان التأكد بأن كل سوري أو لبناني أو فلسطيني مقيم في سوريا أو لبنان، لن يدفع ثمن الكهرباء لإسرائيل بدل الغاز الفلسطيني المسروق؟

الإجابة عن هذه الأسئلة مسؤولية كل أطراف المعادلة الجديدة، والإجابة تشرح الخلفية الحقيقية لما يعتبره البعض «إيجابية أميركية مستجدة تجاه سوريا ولبنان». إذ إن الخشية الفعلية تكمن في أن نكون على طريق التطبيع غير المباشر من خلال الطاقة وليس إنقاذ بلادنا من الانفجار الكبير!

قضية اليوم

سيرة الكهرباء على حالها: لا تمويل... لا فيول... لا تغذية!

أزمة الكهرباء مستمرّة. شحّ الفيول يهدد المعامل بالإطفاء دائماً. والعتمة الشاملة التي رافقت نهاية الأسبوع يمكن أن تعود مراراً. ويبدو جلياً أن الاعتماد على الفيول العراقي فقط لن يكون كافياً لتأمين استقرار الشبكة. وإلى حين وصول الغاز المصري، لا بديل عن احترام مصرف لبنان للقانون وتأمين حاجة كهرباء لبنان من الدولارات لشراء الفيول

ليس لدى مؤسسة كهرباء لبنان أي حلول جدّية لأزمة الكهرباء. عتمة شاملة استمرت لأكثر من 24 ساعة لم تتمكّن خلالها المؤسسة من إعادة تشغيل الشبكة. الأزمة أزمة فيول، وهي أزمة ممتدّة. وطالما أن الفيول غير متوفّر فإن الكهرباء ستبقى مقطوعة، في ظل عدم قدرة المولّدات الخاصة على تعويض الفارق، بسبب نقص المازوت والخشية من أن يؤدي التشغيل الإضافي إلى المزيد من إلغاء الاشتراكات بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الفواتير.

في المقابل، فإن كهرباء لبنان تحوّلت إلى مؤسسة عاجزة عن أداء وظيفتها، أي إدارة عملية إنتاج الطاقة ونقلها. فلا كهرباء تُنتج ولا كهرباء تُنقل. حتى مفهوم إدارة الأزمة غير متوفر، في ظل الشحّ الشديد بالفيول والمازوت. بيانات المؤسسة، التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة، تهدف إلى رفع مسؤوليتها عن الوضع الذي وصلت إليه التغذية بالتيار. وهي، لذلك، تُكرر أنها على استعداد للعودة إلى المستويات الطبيعية للإنتاج فوراً، أي إلى ما يقارب 1800 ميغاواط، بمجرد توفّر الفيول. كان ذلك طبعاً قبل فصل الباخرتين التركيتين عن الشبكة. مع ذلك، بالإمكان الوصول اليوم إلى ما يقارب 1500 ميغاواط من الإنتاج، وبالتالي زيادة ساعات التغذية إلى نحو 15 ساعة. لكنّ ذلك يحتاج، وفق الأسعار الحالية للنفط، إلى ما يزيد على 1,5 مليار دولار في العام، فيما الفيول العراقي هو حالياً المصدر الوحيد للفيول، وهو غير كافٍ لتأمين الحد الأدنى من الإنتاج الكفيل باستقرار الشبكة، وحتى دين الـ100 مليون دولار الذي اقترضته الحكومة من مصرف لبنان لمصلحة كهرباء لبنان لن يُحدث فرقاً جدياً في الإنتاج.

أمام هذا الواقع، لم يكن مفاجئاً إطفاء معملَي دير عمار والزهراني بسبب نفاد مخزونهما من الغاز أويل، ما أدى إلى انخفاض التغذية إلى ما دون 270 ميغاواط تأمّن أغلبها من معملَي الزوق والجية الجديدين، بعدما أعيد تشغيلهما بمجرد وصول باخرة الفيول Grade B. ورغم أن المؤسسة كانت تدرك أنه يستحيل الحفاظ على استقرار الشبكة بهذه الكمية المتدنية من الإنتاج، إلا أنه لم يتم القيام بأي إجراء قبل انفصالهما عن الشبكة، بعدما تبيّن أن منشآت النفط غير قادرة على بيع المؤسسة أي كمّيات لعدم توفّرها. وفيما كان متوقّعاً أن تبقى العتمة لثلاثة أيام، أي إلى حين وصول شحنة الفيول Grade B (وصلت السبت) وفحصها تمهيداً لإعادة تشغيل معملَي الزوق والجية القديمين وإضافة نحو 300 ميغاواط إلى الشبكة، أُجريت اتصالات عدة تولّتها وزارة الطاقة ورئاسة الحكومة ووزارة الدفاع وقيادة الجيش، أدت إلى تقديم الجيش لـ6000 كيلو ليتر من الديزل، وُزّعت بالتساوي على معملَي دير عمار والزهراني وساهمت في إعادة بناء الشبكة. بحسب بيان كهرباء لبنان، فإن هذه الكمية ستكفي لتشغيل المعملين ثلاثة أيام، لكنّ المُشكلة أن لا موعد واضحاً لوصول أي شحنة جديدة من الديزل (ما بين العشرين والثلاثين من الشهر الجاري) ما يعني الإبقاء على أكبر معملين مطفأين لفترة طويلة. لكنّ الأسوأ أنه في حال تأخر شحنة الفيول عن نهاية الشهر، فإن النتيجة ستكون مجدداً الإطفاء الشامل، لأن مخزون الفيول بنوعيه لن يصمد أكثر من عشرين يوماً.

> **ولّى زمن الـ24 على 24: الحكومة تطمح لـ8 ساعات يومياً فقط!**

بناءً عليه، تقول مصادر مؤسسة كهرباء لبنان إن الهاجس اليوم هو «تسيير» الأمور لأن الخطر هدّد بتوقف تغذية مرافق أساسية من المرفأ إلى المطار إلى مؤسسات المياه، إضافة إلى المقارّ الرسمية الأساسية. علماً أنه حتى مع وصول باخرة الديزل، لن يصل الإنتاج إلى 650 ميغاواط، ما يعني بقاء الأمور على حالها، فالكمية المُعمول بها حالياً لا تكفي حتى لتوفير 4 ساعات للجميع.

هذه الحلقة المفرغة التي تدور حولها أزمة الفيول الخاص بمعامل الكهرباء تشي بأن الحلول بعيدة، حتى لو كانت متوفّرة. فبمجرد تعامل السلطة مع الكهرباء بوصفها حاجة استراتيجية، سيكون من السهل إبعادها عن مزاجية مصرف لبنان، الذي يصرّ على خنق القطاع. فهو لطالما فضّل صرف الدولارات على استيراد المازوت للمولدات بدلاً من تأمين حاجة كهرباء لبنان من الفيول. ولطالما ماطل في صرف الأموال المخصّصة للصيانة، قبل أن يتوقف تماماً عن تمويل كل ما له علاقة بالكهرباء، من دون طلب رسمي و«قانوني» من الحكومة. ولذلك، هو قادر اليوم على إنقاذ القطاع من العتمة التي تبيّن مدى خطورة انقطاعها عن المرافق العامة، فقط من خلال لعب دوره كمصرف للقطاع العام. ولذلك، تصرّ مؤسسة كهرباء على حقّها في شراء كمية من الدولارات وفقاً لما يسمح لها القانون، كون حساباتها في مصرف لبنان تحوي نحو 200 مليار ليرة، وكون القانون يتيح لها شراء دولارات وفق السعر الرسمي، كما يفعل مع مؤسسات وقطاعات أخرى، ومنها الجيش، على سبيل المثال، الذي لا يزال يدفع ثمن المازوت على سعر 1500 ليرة للدولار.

من جهتها، تتحدّث مصادر وزارة الطاقة عن علاجات ممكنة لاستعادة تغذية الساعات الـ4 يومياً خلال وقت قصير. لكنها تعود لتؤكد أن هذا علاج مؤقّت ولا يسمح بالبناء عليه. كما توضح أن التعجيل بتوفير تمويل طويل الأمد من خلال مؤسسات دولية، والشروع الفعلي في برنامج نقل الكهرباء والغاز من مصر والأردن وسوريا سيجعلان من الممكن الحصول على ساعات أكثر من التغذية وبصورة مستدامة، إلى حين توصّل مجلس الوزراء إلى علاج جذري ولو بعد حين، لتوفير القدرة على إنتاج الطاقة من خلال معامل جديدة وتمويل حاجاته، سواء كانت من الفيول أو الغاز. واللافت أن المسؤولين في الحكومة، يتجنّبون أيّ وعود كالتي كانت تُطلق سابقاً حول فكرة الـ 24 على 24، وجلّ ما يأملونه هو ثلث هذه الكمية من الوقت خلال العمر القصير جداً لهذه الحكومة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قضية

رواتب المعلّمين في «الخاص»: الزيادة بالـ «حبّة» و«الشاطر بشطارتو»

«من جيبة من ستُدفع الزيادة على رواتب المعلمين؟»، يشغل هذا السؤال أهالي التلامذة في المدارس الخاصة، والذين يرفضون تحميلهم عبء الزيادة، فيما المعلمون «يقاتلون» للوصول إلى مدارسهم

(أرشيف ـ مروان طحطح)

فاتن الحاج

دخول المعلمين في المدارس الخاصة، الصفوف، هذا العام، اقترن باتفاقات جانبية أُبرمت مع إدارة كل مدرسة على حدة، وقضت بإعطاء زيادات على الرواتب راوحت بين 30 في المئة و100 في المئة، إضافة إلى «تقديمات» تتعلق خصوصاً ببدل الانتقال إلى المدرسة. ولا تدخل كل هذه المساعدات، على الأرجح، في صلب الراتب، علماً بأن بعض المدارس الإفرادية غير التابعة لجمعيات دينية لم تصل بعد إلى أي اتفاق مع المعلمين. أما الدرجات الست الاستثنائية المنصوص عنها في قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 2017/46 والتي اشترطت نقابة المعلمين إعطاءها كحد أدنى لبدء العام الدراسي، فبقيت موضع جدل، وترفض غالبية المدارس الإقرار بها، فيما لا يزال المعلمون المحالون إلى التقاعد يرفضون التوقيع على التعويض الكامل الذي يتقاضونه من صندوق التعويضات، ويوقّعون على «سلفة» أو «دفعة على حساب» التعويض، إذ يعتبرون أن الدرجات الست مع مفعولها الرجعي هي حق من حقوقهم المكتسبة ولن يفرطوا به.

إلا أن ما يُقلق أهالي التلامذة هو الجهة التي ستدفع الزيادات للمعلمين. وبحسب نائب رئيس اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور ومنسق الشؤون المالية محمود قطايا، «لا علاقة للأهل بالعقد بين إدارة المدرسة والمعلم، وهم يرفضون التدخل فيه، وبالتالي فإن أي زيادة خارج القوانين والتشريعات يجب أن تدفعها الإدارات من جيبها الخاص ومن الأرباح المتراكمة لديها عبر السنوات وليس من أموال الأهالي. وبالتالي لا يجب تضمينها الموازنة والقسط المدرسي. واستغرب قطايا كيف أن الكثير من المدارس لم تعط 6 درجات للمعلمين، علماً بأنها أخذت بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب زيادة على الأقساط تراوح بين 800 ألف ومليون ليرة، إضافة إلى «السلفة» على السلسلة التي بدأت تأخذها منذ عام 2012 وحتى عام 2017، تاريخ إقرار القانون 46.

بعض المدارس التي فرضت على الأهالي مبالغ مالية بالـ «فريش» دولار حوّلت نسبة من رواتب معلميها إلى الدولار، كما فعلت «كوليج بروتستانت». إذ بات هؤلاء يقبضون 15 في المئة من الراتب بالدولار، فضلاً عن رفع بدل النقل بما يتناسب مع المسافة الفاصلة بين المدرسة ومكان السكن، كأن يعطى 48 ألف ليرة في اليوم بدلاً من 24 للمسافة التي تزيد عن 10 كيلومترات. مدارس الليسيه التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية لم تفرض على الأهالي دفع مبالغ بالفريش دولار، إنما تركت الأمر اختيارياً للأهالي تحت عنوان التبرّع، وبعض هؤلاء ولا سيما أعضاء في لجنة الأهل وعدد من المتخرّجين أبدوا استعدادهم، بحسب مصادر المعلمين، لدعم استمرارية المدرسة والحفاظ على الأساتذة. وبعدما دفعت المدارس شهراً إضافياً مع راتب الشهر الأول، يستمر «شد الحبال»، كما قالت المصادر، للاتفاق على بعض الحلول وتحقيق بعض المكاسب ومنها زيادة بدل النقل وتغطية كلفة البنزين.

المصادر أوضحت أن المكاسب تتوقّف على قدرة المعلمين المفاوضين «والشاطر بشطارتو». ففي بعض المدارس الكاثوليكية مثلاً حصلوا على شهر إضافي كل شهرين.

رئيس نقابة المعلمين رودولف عبود لفت إلى «أننا لسنا في جو ما يحدث في جميع المدارس، فهناك مدارس أعطت المعلمين زيادات وأخرى لا تسمح لمعلميها بالانتساب إلى النقابة أو التواصل معنا. ما طالبنا به هو إعطاء الدرجات الست القانونية وتقسيط المفعول الرجعي، ونطلب من صندوق التعويضات أن يبدأ بدفعها للمعلمين مع جدولة المتأخرات من عام 2017 وحتى اليوم».

> **غالبية المدارس لم تقرّ بالدرجات الست المنصوص عنها في سلسلة الرواتب**

التوصية العامة لاتحاد المؤسسات التربوية الخاصة كانت إعطاء المعلمين زيادة على رواتبهم من دون الدخول في النقاش التفصيلي داخل كل مدرسة، كما قال المدير العام لجمعية التعليم الديني - مدارس المصطفى، محمد سماحة، مشيراً إلى «أن مؤسساتنا زادت للمعلمين 35 في المئة، وبعض التقديمات الأخرى».

بحسب الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، «لا معيار موحّداً للزوّدة حتى داخل مجموعة المدارس الكاثوليكية نفسها، حيث المؤسسات متنوّعة ومتعددة، فهناك مؤسسات كبيرة وتتحمل الزيادة، وأخرى مهددة بالإقفال، وبالتالي تعديل الرواتب مرهون بالتوافق بين الإدارة والهيئة التعليمية في كل مدرسة، أي بالمفرق، والحبة وليس بالجملة». ونفى نصر أن يكون هناك تغيير في الموقف المبدئي للأمانة العامة الرافض لإعطاء الدرجات الست الاستثنائية حفاظاً على المؤسسة ورسالتها، وإن كانت هناك حلحلة على صعيد بعض المؤسسات القادرة على الدفع، وهذه عددها لا يتجاوز 50 مدرسة من أصل 331 مدرسة كاثوليكية. وقال إن «القاعدة التي نسير عليها هي استمرارية الأستاذ من استمرارية المؤسسة وبالعكس، ولو كان هناك أموال بين أيدي الأهالي، لاختلف الواقع ولاستطاعت المدرسة أن تدفع حقوق المعلمين كاملة». أضاف: «المعلم في المدرسة الخاصة يشعر أنه مظلوم وكأنه ليس ابن البلد والدولة ليست راعية له، مطالباً بأن تكون له حصة من المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة على غرار زميله في التعليم الرسمي».

من جهته، أشار الأمين العام للمدارس الإنجيلية نبيل القسط إلى أن «رواتب المعلمين في مدارسنا ازدادت بنسبة تفوق الدرجات الست (تُراوح قيمتها بين 13 و22 في المئة وفقاً لأساس الراتب)، ووصلت الزيادة في بعض هذه المدارس إلى 50 في المئة، فيما أثر البعض الآخر إعطاء زيادات على الرواتب بحسب الشطور. القسط لفت إلى أن غالبية المدارس أعطت معلميها ما يساعدهم على الصمود، من دون أن يقر البعض بأنها 6 درجات من أساس الراتب. وفيما تحدث القسط عن قرار بعض المدارس بنقل معلميها في ياصاتها، قال إن التحدي الأساس أن لا تكون هناك تسوية على حساب المستوى التعليمي، فـ «فاقد المكتسبات التعليمية كبير».

يمكن لأي مشارك في الفانتازي أن يشكّل الفريق الذي يريده (عن الويب)

الكرة المعولمة

«الفانتازي» تسيطر على الجمهور... وداعاً للمتابعة التقليديّة

لم يعد دور مشجع كرة القدم يقتصر على دعم وتحفيز فريقه فحسب، بل أصبح محركاً رئيسياً للخطط على الرقعة الخضراء. في العالم الإلكتروني، لا يقل الجمهور قيمةً عن المدراء الإداريين والفنيين. هو يمتلك اليوم قدرة التأثير على الأندية والعائدات عبر «لعبة» إلكترونية شغلت الوسط الرياضي في السنوات القليلة الماضية: «Fantasy Premier League»

(أ ف ب)

حسينة فحص

الفانتازي عبارة عن منصة لجمع بيانات اللاعبين ومعالجتها، تدوم طوال الموسم الكروي وتسمح للدوري بزيادة قاعدته الجماهيرية في جميع أنحاء العالم. لطالما طُرحت فكرة تعزيز دور المشجّعين في عالم المستديرة من قبل الأندية واتحادات الدوريات، حتى جاءت الفانتازي وأتاحت ذلك، مغيرةً الطريقة التي اعتادها الجمهور أثناء مشاهدته كرة القدم.

«اللعبة» بسيطة ولا تتطلب متابعة حثيثة على مدار الأسبوع، كما أنها متاحة للجماهير من منازلهم الأمر الذي يزيد من شعبيتها. ارتفع عدد المستخدمين منذ العام الماضي بفعل الحجر المنزلي المترتّب عن فيروس كورونا، وكان لافتاً أنّ الحسابات الجديدة قد شهدت مشاركة الأجيال الأكبر سناً رغم اكتفائها لفترة طويلة بالتشجيع «التقليدي».

يسمح أسلوب اللعب للمشجعين بمتابعة إحصائيات فريقهم المفضل، كما يمنحهم إمكانية التفاعل المستمر مع الأشخاص الذين لديهم نفس الشغف بكرة القدم. وبدل أن يقوم معظم المؤيدين بوضع «شاشة مزدوجة» أثناء مشاهدة المباريات للبحث عن محتوى تكوين رأي يسمح لهم بعدم تفويت أي حدث أو معلومات مهمة، لبّت خصائص منصة الفانتازي المتعددة هذه الحاجات عبر عرضها الأحداث المهمة في كلّ المباريات. اللعب الرقمي مثل «Fantasy Premier League» يعطي قيمة لا تُقدر بثمن للدوري والأندية. إنه يجعل المعجبين قريبين منهم باستمرار، ولا يختارون أي فرصة ترفيهية بديلة أخرى.

> اصبح رواد الفانتازي بمثابة «نقّاد» للاعبي كرة القدم، الأمر الذي أثر مباشرة في علاماتهم التجارية

اسلوب اللعب

نجح مسؤولو الدوري الإنكليزي الممتاز في رفع عدد مشاهدات مباريات المسابقة، عن طريق لعبة الفانتازي التي تشهد تنافساً كبيراً بين المشتركين في كل موسم. تتوفر اللعبة ذاتها في دوريات أخرى مثل دوري أبطال أوروبا والدوري الإسباني والدوري الإيطالي، إلا أن نسخة الدوري الإنكليزي هي الأكثر شهرة نظراً إلى الجوائز التي تُقدم كل أسبوع وفي نهاية كل موسم، إضافةً إلى الحماس الكبير بين روادها.

هي لعبة تجعل من جماهير كرة القدم مدربين حقيقيين، وذلك عبر بناء تشكيلة مكوّنة من 15 لاعباً مع موازنة 100 مليون جنيه استرليني. يجب على كل مشترك أن يختار تشكيلة مكوّنة من خمسة عشر لاعباً يتوزّعون بين حارسي مرمى و5 مدافعين و5 لاعبي وسط و3 مهاجمين، بشرط أن يختار صاحب الحساب 3 لاعبين كحد أقصى من كل فريق مشارك في البطولة.

يمكن استخدام حارس مرمى واحد و3 مدافعين على الأقل و2 من لاعبي الوسط على الأقل ومهاجم واحد على الأقل بحسب قوانين اللعبة، على أن يكون الموعد النهائي للاختيار قبل 90 دقيقة من انطلاق أول مباراة في كل جولة.

يستطيع الشخص الحصول على انتقال مجاني واحد كل أسبوع، وهنالك إمكانية لبيع لاعب واحد في الأسبوع التالي، ليصبح في جعبة المشترك انتقالان مجانيان فقط، وفي حال تم استبدال أي لاعب آخر فسيتم خصم 4 نقاط من الرصيد الإجمالي.

يتم منح اللاعبين نقاطاً بحسب المشاركة والأهداف والتمريرات الحاسمة والشباك النظيفة... وتذهب النقاط للاعبين المتواجدين في التشكيلة الأساسية، بينما في حال كان أحدهم خارج تشكيلة المباراة الرسمية، يتم اختيار أول لاعب من بدلاء اللعبة لتعويضه عند احتساب النقاط. بالنسبة إلى العقوبات، فهي تتضمن -2 نقطة في حال تلقى الحارس هدفاً من ركلة جزاء، و-1 لكل بطاقة صفراء و-3 لكل طرد، و-2 للهدف الذاتي. تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحديد أسعار كلّ اللاعبين المسجلين في قوائم 20 فريقاً بالدوري الإنكليزي الممتاز، وتزداد قيمة كل لاعب حسب إمكاناته وأدائه.

على المشاركين في اللعبة اختيار قائد ونائب قائد لمضاعفة عدد النقاط، مع وجود نقاط إضافية «بونص» لأفضل لاعبي الجولة. هناك إضافات في اللعبة يستطيع اللاعب استخدامها أيضاً، مثل (Triple Captain) للحصول على أضعاف النقاط، و(Wildcard) 3 لتغيير الفريق كاملاً دون خسارة أي نقطة والمتاحة مرتين في الموسم، و(Free Hit) لتغيير الفريق كاملاً لمدة أسبوع واحد دون خسارة أي نقطة و(Bench Boost) للحصول على نقاط لاعبي الدكة. الهدف الأساسي من لعبة فانتازي الدوري الإنكليزي هو تجميع أكبر عدد من النقاط على مدار موسم كامل، وهو ما يزيد التنافس بين المشاركين.

جوائز وتسويق

لا تخلو اللعبة من جوائز يحصدها الفائزون في آخر الموسم. وبحسب ما ذكره موقع «غول»، سيحصل صاحب المركز الأول في الموسم الجديد على إقامة لمدة أسبوع كامل في المملكة المتحدة، إضافة إلى حضوره مباراتين خلال نسخة 2022-2023 في البريميرليغ من داخل الملعب. يتم أيضاً منح جوائز أخرى لأصحاب مراكز المقدمة، منها ساعات باهظة الثمن ونسخة من لعبة Fifa22 إضافةً إلى جوائز متعددة.

وأصبح رواد الفانتازي بمثابة «نقّاد» للاعبي كرة القدم، الأمر الذي أثر مباشرةً في علاماتهم التجارية. إعطاء نقاط متفاوتة للاعبين «خلق» صورة محددة لمدى كفاءتهم في عيون الجمهور، وهو أمر ضروري لأنشطة العلامة التجارية الشخصية التي تميل أخيراً إلى أن تكون أكثر أهمية من تسويق النادي حتى. تتابع فئة الشباب لاعبي كرة القدم وتدعم نمط حياتهم وقصصهم، الأمر الذي يزيد من عائدات اللاعبين على مواقع التواصل الاجتماعي. هكذا، أصبح اللاعبون مطالبين على الثبات في تقديم محتوى جديد بهدف زيادة الطلب عليهم في اللعبة، وإرضاء جمهورهم توالياً.

سلبيتها على نتائج الفرق

جعلت ميزات «FPL» مدرب أستون فيلا، دين سميث، متوتراً غير سعيد في الموسم الماضي. كان نجم الفريق جاك غريليش يقوم بالتدريبات الروتينية حينها إلى أن تعرّض لإصابة قبل مباراة الفريق المرتقبة أمام ليستر سيتي. حاول سميث التحفّظ على سر إصابة نجم الفريق الأول بهدف مفاجأة الخصم بغيابه، لكن ذلك لم يحدث حيث انتشر الخبر بسرعة على موقع «تويتر».

«المتعصبون» في الفانتازي هم المسؤولون عن كل هذا الالتباس، حيث غرّد أحد اللاعبين الناطقين بأنه سمع «معاناة غريليش من إصابة خطيرة في التدريبات، وربما يغيب لفترة طويلة». لم تكن هناك أدلّة كافية على غياب غريليش، لكنّ المشككين واصلوا «الحفر» بحثاً عن الحقيقة. تتيح ميزات الفانتازي للمتابعين التحقق من الفرق التي يديرها اللاعبون والموظفون في الأندية الرياضية داخل المملكة المتحدة. ومن هذه الخاصية، علمت الجماهير أن اختصاصي العلاج الطبيعي لأستون فيلا، روب مارشال إضافةً إلى لاعبَي الفريق نيل تايلور ومات تارغيت قد باعوا غريليش.

بدأت الشائعات حينها بالانتشار، حتى تسربت المعلومات إلى مدرب ليستر سيتي، بريندان رودجرز. بهذه الطريقة، كان لمنصة الألعاب الرقمية تأثير ملموس على نتيجة المباراة، حيث فاز ليستر بنتيجة 2-1 على «الفيلانز».

حول العالم

إيطاليا ثالثة على حساب بلجيكا

حلّت إيطاليا ثالثة في بطولة دوري الأمم الأوروبية التي استضافتها بفوزها على بلجيكا (2-1) يوم أمس الأحد في تورينو. وافتتح نيكولا باريلا التسجيل بكرة جميلة مطلع الشوط الثاني (46) قبل أن يضاعف دومينيكو بيراردي التقدم من ركلة جزاء (63)، قبل أن يرد المنتخب البلجيكي بهدف متأخر عن طريق الشاب البديل شارل دي كيتيلاير قبل نهاية المباراة بأربع دقائق.

وكانت إيطاليا بطلة أوروبا، خسرت أمام إسبانيا في نصف النهائي (1-2) في مباراة خاضت شوطها الثاني بأكمله بعشرة لاعبين إثر طرد قائدها ليوناردو بونوتشي أواخر الشوط الأول لحصوله على البطاقة الصفراء الثانية. وفقدت إيطاليا بخسارتها أمام «لا روخا» سلسلة قياسية من 37 مباراة لم تتلقّ فيها أي خسارة.

وخاض المنتخب البلجيكي المباراة من دون أفضل هدّاف في تاريخه روميلو لوكاكو بالإضافة إلى الجناح إدين هازار بسبب مشكلات عضلية بحسب المدرب الإسباني روبرتو مارتينيس.

وكانت بلجيكا أهدرت فوزاً على فرنسا عندما تقدمت بهدفين في الشوط الأول قبل أن تتلقّى ثلاثة أهداف في الشوط الثاني، لتفوّت فرصة خوض أول مباراة نهائية في البطولة منذ سقوطها أمام ألمانيا الغربية في نهائي كأس الأمم الأوروبية عام 1980.

وفي مباراة أمس كانت الفرصة الأبرز في الشوط الأول لإيطاليا عبر مهاجم يوفنتوس فيديريكو كييزا الذي انفرد بحارس المرمى تيبو كورتوا لكنه تباطأ في التسديد فأحبط الأخير محاولته.

وبعد أن افتتح باريلا التسجيل بتسديدة قوية من داخل المنطقة، ارتدت الكرة القوية التي سدّدها ميتشي باتشوايي من العارضة (60)، لكن إيطاليا سرعان ما ضاعفت تقدمها عندما تعرض كييزا للعرقلة داخل المنطقة البلجيكية، فاحتسب الحكم ركلة جزاء انبرى لها بيراردي على يمين كورتوا الذي لمسها من دون أن يمنع الكرة من دخول شباكه (65).

وفي الدقيقة الـ 86 تلقّى البديل دي كيتيلاير كرة متقنة من كيفن دي بروين الذي شارك منتصف الشوط الثاني أيضاً وانفرد بحارس إيطاليا جانلويجي دوناروما وسدّد بين ساقيه.

فيرستابن ينتزع الصدارة من هاميلتون

حقّق سائق مرسيدس الفنلندي فالتيري بوتاس فوزه الأول لهذا الموسم بإنهائه جائزة تركيا الكبرى، الجولة السادسة عشرة من بطولة العالم للفورمولا 1، في المركز الأول أمام سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرستابن الذي انتزع صدارة الترتيب العام.

وأنهى بوتاس السباق التركي من حيث بدأه في المركز الأول، ليعود إلى الدرجة الأولى لمنصة التتويج لأول مرة منذ 27 أيلول/سبتمبر 2020 وفوزه بجائزة روسيا، فيما جاء فيرستابن ثانياً من حيث انطلق أيضاً، لينتزع صدارة الترتيب من بطل العالم سائق مرسيدس الثاني لويس هاميلتون الذي حلّ خامساً خلف المكسيكي سيرخيو بيريس (ريد بول) وابن موناكو شارل لوكلير (فيراري) تواليا.

وبنيله المركز الثاني واكتفاء هاميلتون بالمركز الخامس بعد انطلاقه من الحادي عشر رغم تصدّره التجارب التأهيلية يوم السبت وذلك بسبب استبداله قطعاً في وحدة الطاقة ما أدى إلى معاقبته بعشرة مراكز، تصدر فيرستابن الترتيب العام بفارق 6 نقاط عن بطل العالم البريطاني قبل ستة سباقات على انتهاء الموسم.

واستحقّ بوتاس الذي سيغادر مرسيدس في نهاية الموسم للانتقال إلى ألفا روميو تأركاً مكانه لسائق وليامس الحالي البريطاني جورج راسل، الفوز العاشر في مسيرته إذ قدّم سباقاً مثالياً من دون أخطاء، رغم صعوبة القيادة على الحلبة بسبب الأمطار التي لم تتوقف من بداية السباق حتى نهايته.

استراحة

كلمات متقاطعة 3857

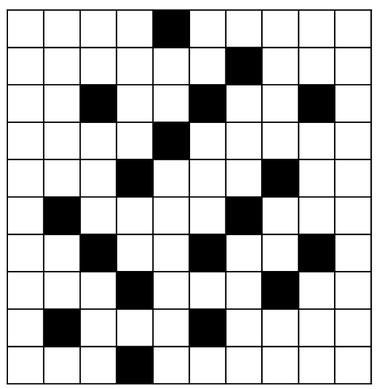

افقيا

1- جريدة كويتية – إله الحرب عند الرومان – 2- خوف – حاذقات – 3- بحر – بواسطتي – خاصتها بالأجنبية – 4- عملة أجنبية – خفيف الوزن – 5- في القميص – غزال أبيض – من الألوان – 6- عيون – صفة من لا يعمل إلا بيده اليسرى – 7- ضمير منفصل – أصل – هاج الدم – 8- من الحبوب – لقب الأمير – مدينة لبنانية – 9- يريد – رجل مفرط الطول – 10- عاصمة أوروبية – من عوامل الطقس في الشتاء

عمودياً

1- ماركة سيارات – 2- ألحّ عليه بالمسألة – في الدفتر – نثر الماء – 3- خلاف كثير – خاصته – تهيّأ للحملة في الحرب – 4- قدّيس – يرتفع بأفكاره النبيلة – 5- مادة قاتلة – ريح طيبة – 6- شهر ميلادي – امرأة حمقاء – 7- مُذلّ – أمر خفيّ – 8- مقياس مساحة – مداد الأقلام – من الطيور – 9- شاعر مسرحي فرنسي من العصر الكلاسيكي – سهل إيطالي – 10- معركة حربية خلال الحرب العالمية الثانية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- تشي غيفارا – 2- أرخميدس – وا – 3- جبلة – اوسلو – 4- ميل – ان – أمس – 5- حنّ – ال – ينبت – 5- الخجول – 7- كوبا – نورا – 8- عدّ – تلبس – فل – 9- ماين – ناي – 10- مغارة جعيتا

عمودياً

1- تاج محل – علم – 2- شربين – كد – 3- يخلّل – او – ما – 4- غمّة – البتّار – 5- ي ي – الخالية – 6- فدّان – بنج – 7- اسو – يونس – 8- سان لو – ني – 9- اولب – رفات – 10- أوستراليا

sudoku 3857

7		5			1			4
				6		5		9
9		2		3				
				5		1		7
	9	4				6	3	
5	8		6		3			
		6		4			5	
8					2		6	1
2	4		5			7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3856

9	4	1	5	6	2	3	7	8
2	8	5	9	7	3	4	6	1
3	7	6	1	4	8	5	9	2
5	1	2	7	3	4	6	8	9
4	6	3	8	1	9	2	5	7
7	9	8	2	5	6	1	3	4
6	2	7	4	8	5	9	1	3
8	5	9	3	2	1	7	4	6
1	3	4	6	9	7	8	2	5

مشاهير 3857

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عازف بيانو فرنسي سويسري (1877-1962) من أهم الموسيقيين الكلاسيكيين. عشق موسيقى فاغنر وقرر خوض تجربة قيادة الأوركسترا

10+8+3+4+5 = ادخار المال ■ 11+7+6+1 = بحيرة مصرية ■ 9+10+2 = صف من السيارات

حل الشبكة الماضية: قاسم سليماني

إعداد نعوم مسعود

الحدث

لا توقّعات تُذكر من انتخابات العراق التي جرت يوم أمس، وسط عدم اكتراث شعبي، عبّرت عنه نِسَب المشاركة المتدنّية، والتي لم تتعدَّ الـ32٪. وفق الأرقام الأولية، انتخاباتٌ شكّلت مناسبة جديدة للتعبير عن غياب الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة، التي تعيد إنتاج نفسها في كلّ مرّة. ومع غياب الحماسة وإحجام المواطنين عن الاقتراع، غابت الخروقات الأمنية، وفق الجهات الناظمة للعملية، فيما انخفضت نسب المشاركة في المدن أكثر منها في المناطق الأخرى، بفعل الانقسام الطائفي والعرقي، مضافاً إلى الانقسام السياسي

انتخابات باهتة في العراق
الشعب (لا) يريد التغيير

جاءت نسبة الاقتراع في المدن أقلّ منها بكثير في المناطق الأخرى (أ ف ب)

بغداد ــ سّرى جيّاد

فشلت القوى السياسية العراقية في تحفيز الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، على رغم أن قانون الانتخابات الذي اعتمد الدوائر الصغرى والصوت الواحد، كان يمكن أن يرفع نسب المشاركة، كونه قرّب، عملياً، المسافة بين الناخب والمرشّح. نسبة الاقتراع المتدنّية، التي لم تتعدَّ 32% عند إقفال الصناديق، وفق «تحالف الشبكات والمنظّمات الوطنية لمراقبة الانتخابات»، كانت بمثابة استفتاء على غياب الثقة بالقوى السياسية، واحتجاجاً على فسادها الذي أبقى العراقيون أن الانتخابات لن تُقدِّم حلولاً له، بدليل التجارب الانتخابية السابقة التي أثبتت القوى السياسية خلالها صعوبة زحزحتها عبر الصناديق، نظراً إلى الإمكانات الكبيرة التي تتمتّع بها، وقدرتها على تطويع القوانين لمصلحة استثثارها بالسلطة. كما يُظهر انسداد الأفق السياسي في العراق، الإرث التفتيتي الذي يتركه الاحتلال وراءه وهو يهمّ لمغادرة البلاد في نهاية العام الجاري، والذي لن يكونَ سهلاً محوه، حيث عملت الولايات المتحدة، منذ الغزو في عام 2003، على كشر أيّ توافق بين العراقيين على هوية وطنية واحدة تجمعهم على حدّ أدنى يمكّنهم من إنتاج سلطة تمثّل مصلحة العراق.

وأعلنت رئيسة فريق الراصدين لبعثة الاتحاد الأوروبي لرصد الانتخابات العراقية، فيولا فون كرامون، أن مراكز الاقتراع شهدت إقبالاً ضعيفاً من جانب الناخبين في التصويت العام. وقالت كرامون: «لم نشهد حصول أيّ خروقات في مراكز الاقتراع التي تمّ رصدها». وجاءت نسبة الاقتراع في المدن أقلّ منها بكثير في المناطق الأخرى، ما يعكس أن المناطقية والعشائرية، كانتا الدافع الرئيسي للمشاركة في العملية الانتخابية في الأماكن التي ارتفعت النسبة فيها قليلاً، وخاصّة أن العراق منقسم على خطوط طائفية وعرقية، إلى جانب الانقسام السياسي، ما يحتّم على الطوائف والعرقيّات الأقلّوية تكثيف مشاركتها. ففي محافظتَي بغداد الرصافة وبغداد الكرخ، على سبيل المثال، لم تتعدَّ نسبة الاقتراع، حتى منتصف النهار، 14% و10% على التوالي، بينما سُجّلت في المناطق السُنّية، حيث جرى ضخّ آمال الانتخابي الخليجي بصورة أساسية، وحيث يتنافس بشدّة معسكرا محمد الحلبوسي وخميس الخنجر، نسب اقتراع مضاعفة. فوصلت النسبة في نينوى التي تضم الموصل إلى 25%، وفي صلاح الدين إلى 27%، وفي ديالى إلى 26%، وفي الأنبار إلى 23%. حتى في المناطق التي يغلب عليها الشيعة، جاءت نسبة المقترعين أفضل في عمق الجنوب، وتراوحت، حتى منتصف النهار، بين 20% و22% في محافظات البصرة وميسان والناصرية، بينما لم تتعدَّ الـ 14% في النجف. وعند الأكراد، كانت نِسَب الاقتراع شبيهة بما هي عليه في المحافظات الأخرى؛ فسُجّلت في أربيل ودهوك مشاركة 21% و22% على التوالي، بينما لم تتعدَّ في السليمانية نسبة الـ 16%، على الأغلب بسبب خلافات الأجنحة داخل «الاتحاد الوطني الكردستاني».

> **عملت الولايات المتحدة، منذ الغزو، على كسْر أيّ توافق بين العراقيين على هويّة وطنيّة واحدة تجمعهم**

وبفعل ضعف الحماسة، كانت الخروقات محدودة نسبياً، إذ قال رئيس مجلس المفوّضين للمرحلة الانتقالية، عزّ الدين المحمدي، في حديث إلى «الأخبار»، إنه «فقط في ديالى، جرى إطلاق نار من قِبَل بعض المسلّحين أمام أحد المراكز الانتخابية، وتحريك قوات التدخّل السريع للإحاطة بالمنطقة وإنهاء الحالة التي لم تؤثّر بالعملية الانتخابية». وذكر المحمدي أن الأمن مستتبّ في كل مناطق العراق، وأن تقارير المراقبين الدوليين والمحليين في بغداد والمحافظات لمنتصف النهار، لم تسجّل أيّ خروقات مهمّة تذكر لإجراءات المفوضية. إلّا أنه، وفق المحمدي، كانت ثمّة خروقات للصمت الانتخابي حدثت في الساعات الأخيرة لهذا الصمت، وسُجّلتها مفوضية الانتخابات، وقد عوقب المرشّحون أو الكيانات التي خرقته، وفق القانون والإجراءات الخاصة بارتكاب الخروقات والعقوبات التي يتمّ إيقاعها عليهم.

فلسطين

ألمانيا على خطّ الوساطة: تحريك مفاوضات الأسرى

على رغم الجمود الذي يلفّ مفاوضات تبادل الأسرى بين حركة «حماس» وكيان الاحتلال، بفعل مراوغة إسرائيل ورفْضها دفْع الثمن المناسب، يبدو أن دخول ألمانيا - إلى جانب مصر - على خطّ الوساطة، حرّك مياه التفاوض الراكدة، بفعل الثقة التي توليها تلك العبء بجهود برلين في هذا المجال، من جهتها، تُبدي المقاومة الفلسطينية انفتاحاً لجهة التواصل مع جميع الوسطاء، بمَن فيهم الألمان، لدفْع الصفقة قُدُماً، فيما يشتغل هؤلاء على التوصّل إلى حلول وسط، تؤدّي إلى بدء البحث في الثمن والأعداد والأسماء المنويّ الإفراج عن أصحابها

غزة - رجب المدهون

في الوقت الذي قدَّمت فيه حركة «حماس» تصوّرها لخريطة طريق صفقة تبادل الأسرى مع دولة الاحتلال، عبر الوسيط المصري، دخل وسيط ألماني جديد لم يُكشَف عن اسمه لتقريب وجهات النظر، وتنفيذ الصفقة التي لا تزال حكومة الاحتلال تراوغ وتتهرّب من دفع أثمانها الملائمة. وجاء التحرّك الألماني تزامناً مع زيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، إلى إسرائيل، ولقائها رئيس الحكومة نفتالي بينت، ووزير الأمن بيني غانتس، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حالوتا الذي يقود، عبر القاهرة، مفاوضات تبادل الأسرى مع المقاومة الفلسطينية. وأفاد مصدر في «حماس»، «الأخبار»، بأن الحركة تتعاطى مع جميع الوسطاء الذين يتواصلون معها في شأن ملفّ الجنود الأسرى، بمَن فيهم الألمان الذين تدخّلوا في السابق لإتمام صفقة «وفاء الأحرار» في عام 2011، مؤكداً أن قنوات الاتصال مفتوحة مع برلين في هذا الخصوص.

وإلى تقديم «حماس» خريطة الطريق هذه إلى المصريين، فهي نقلت إلى مختلف الوسطاء، بمن فيهم الألمان، رؤيتَها السابقة والحالية في هذا الخصوص: إتمام الصفقة على مراحل، أو مرّة واحدة. وجاء تدخّل الوسيط الألماني بعد مطالبة تل أبيب برلين، توسُّط القاهرة لدى حركة «حماس»، بفعل الثقة التي يوليها كيان الاحتلال بالجهود الألمانية، فيما أكد المصدر أن الألمان لم يبادروا من تلقاء أنفسهم إلى التوسُّط، بل انتظروا أن يأتيهم الطلب من الإسرائيليين. وفي الإطار ذاته، لا تزال الفجوات كبيرة بين الموقفَين الفلسطيني والإسرائيلي، في ضوء مراوغة حكومة الاحتلال التي ترفض

> **حاولت دولة الاحتلال، طيلة السنوات الماضية، وأخيراً، كسر معادلة آلاف الأسرى مقابل جندي واحد**

دفع الثمن المناسب. لذا، يسعى الوسطاء، حالياً، للتوصّل إلى حلول وسط تدفع الصفقة قُدُماً، وتؤدّي إلى بدء البحث في الثمن والأعداد والأسماء المنويّ الإفراج عن أصحابها. وكشف المصدر أن دولة الاحتلال حاولت، طيلة السنوات الماضية، وأخيراً، كسْر معادلة آلاف الأسرى مقابل جندي واحد، بالإضافة إلى رفْضها إطلاق سراح الأسرى «المطبّخة أيديهم بالدماء»، لكنّها فشلت وتراجعت أمام صلابة المفاوض الفلسطيني الذي استطاع كسْر عدّة معادلات، خلال السنوات الماضية: الأسرى مقابل الحصار، أسير مقابل أسير، والمعلومات المجانية. وتطالب حركة «حماس» بالإفراج عن أكثر من 600 أسير فلسطيني من أصحاب المحكوميات العالية وقدماء الأسرى والآف الأسرى الآخرين، بالإضافة إلى رموز الحركة الأسيرة من الفصائل الفلسطينية المختلفة، بمَن فيهم مروان البرغوثي الذي التقت زوجته قيادة «حماس»، في القاهرة أوّل من أمس، وتلقّت تطمينات من رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، بأن زوجها سيكون على رأس القائمة.

وتزامناً مع زيارة المستشارة الألمانية دولة الاحتلال، شاركت عائلة الجندي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية، هدار غولدن، في احتجاج قرب فندق «الملك داود» في القدس المحتلّة، حيث عُقد اللقاء بين بينت وميركل، للمطالبة بإعادة الجنود من غزة، فيما دعا والد الجندي، ألماني، إلى قطع المساعدات عن غزة حتى عودة الجنود الإسرائيليين، مشيراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية لا تعمل على إعادة الجنود، وأن هناك فرصة لممارسة ضغوط دولية على «حماس» من برلين والقاهرة.

وتأكيداً على موقف حركة «حماس» بخصوص صفقة التبادل، قال الناطق باسم الحركة، حازم قاسم، لمناسبة الذكرى العاشرة لتنفيذ صفقة «وفاء الأحرار» عام 2011، إن «حكومة الاحتلال تتلاعب بمشاعر أهالي الجنود الذين لن يروا أبناءهم إلّا بعد الاستجابة لشروط المقاومة». وفي الإطار ذاته، كشف رئيس هيئة البثّ الإذاعية السابق، يوني بن مناحيم، أن إسرائيل تنازلت عن شرطها ربط «إعادة تأهيل القطاع (غزة) بعودة الأسرى الأربعة»، وأن وفداً إسرائيلياً وصل، أخيراً، إلى القاهرة للاطّلاع عن كثب على تطوّرات مباحثات حركة «حماس» مع المصريين حول ملف الجنود الأسرى، مشيراً إلى أن الانطباع الذي تمّ الحصول عليه، هو أن نفتالي بينت سيعقد صفقة مع «حماس» أسوأ بكثير من صفقة جلعاد شاليط التي أبرمتها حكومة بنيامين نتنياهو.

لا تعانق «حماس» التعاطي مع جميع الوسطاء الذي يتواصلون معها في شأن ملفّ الجنود الأسرى (أ ف ب)

اليمن

تطويع «مجلس حقوق الإنسان»: جرائم المملكة مغفورة

صنعاء - رشيد الحداد

نجحت السعودية، ومن ورائها الولايات المتحدة، بالدفع نحو إنهاء تفويض فريق الخبراء الدوليين للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن قبل انتهاء العدوان. ونتج عن حملة الضغوط المكثّفة التي قادتها الرياض في «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، على مدى أسابيع، إلغاء مشروع قرار قدّمته هولندا إلى المجلس لتمديد مهمّة فريق الخبراء الدوليين لعامَين إضافيَّين. وفيما انقسم المجلس بين مؤيّد لمشروع التمديد ومعارض له، انضمّت الصين،

> **انضمّت الصين، للمرّة الأولى، إلى مجموعة الدول العربية الرافضة لتمديد مهمّة فريق الخبراء**

للمرّة الأولى، إلى مجموعة الدول العربية الرافضة لتمديد مهمّة فريق الخبراء، فيما أيّدته الدول الأوروبية وكندا.

وبفعل الانقسام، جاءت نتائج التصويت، نهاية الأسبوع الماضي، في المجلس المكوّن من عضوية 47 دولة، بأعتراض 21 دولة على مشروع القرار، وتأييد 18، فيما امتنعت سبع دول عن التصويت وسط غياب أوكرانيا، ما أدّى إلى رفض المشروع، وإثارة استياء عارم في الأوساط الحقوقية اليمنية والدولية. قرارٌ وصفة حقوقيون في صنعاء بأنه يمثّل «وصمة عار في تاريخ مجلس حقوق الإنسان الذي فقد نزاهته ومصداقيته في القضيّة اليمنية، ومنح دول العدوان التي انتهكت القانون الدولي الإنساني في اليمن، صكّ غفران لا إفلات من المساءلة والعقاب». وتزامن وقف مهمّة فريق الخبراء الدوليين، مع حلول الذكرى الخامسة لمجزرة الصالة الكبرى التي اعترفت الرياض بارتكابها بعد فشلها في إنكار مسؤوليتها عنها، وهي الجريمة التي تُعدّ الأكبر من بين 250 مجزرة موثّقة لدى الجهات المحلية والدولية المعنية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن. وقالت مصادر حقوقية، لـ«الأخبار»، إن «جريمة الصالة الكبرى، التي ارتكبت مطلع تشرين الأوّل عام 2016، وأودت بحياة أكثر من 120 شخصاً، من بينهم كبار مسؤولي الدولة ومئات الجرحى، مثّلت دافعاً رئيساً لدى السعودية من أجل شراء مواقف معظم الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لوقف مهامّ فريق التحقيق الدولي الذي أدان المملكة في ارتكابها، وطالب مجلس الأمن - في التقرير الثالث المقدّم له في 30 أيلول 2020 - بإحالة الوضع في اليمن على المحكمة الجنائية الدولية».

ردُّ صنعاء على فشل مجلس الأمن في حماية الضحية أمام مغريات الجلّاد، آتٍ بالتأكيد على أن «كلّ الجرائم والانتهاكات المباشرة وغير المباشرة التي ارتكبها تحالف العدوان في البلاد لن تَسقط بالتقادم». واتهمت محاولة الإفلات من العقاب، محمّلة إياها مسؤولية ارتكاب السعودية المزيد من الجرائم في حقّ المدنيين العزّل خلال الفترة المقبلة، في ضوء قرار «مجلس حقوق الإنسان» إنهاءَ تفويض محقّقيه في اليمن. وتوعّدت وزارة حقوق الإنسان في صنعاء بملاحقة السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة وكل الأطراف الذين «ارتكبوا أو ساهموا في قتل الشعب اليمني ولو بعد حين»، فيما كشفت عن إسهام قطر إلى جانب السعودية في إنهاء عمل لجنة الخبراء. من جهتها، اعتبرت «منظمة العفو الدولية» رفض التمديد لمهمّة الخبراء «تخلّياً دولياً فاضحاً عن الشعب اليمني، وضوءاً أخضر لجميع أطراف الصراع لمواصلة الانتهاكات»، مؤكدة أن «السعودية والبحرين والإمارات وحلفاءها، كرّسوا كل طاقاتهم لهزيمة آلية التحقيق الدولية الوحيدة في شأن اليمن»، ومحذّرة من أن «إيقاف فريق الخبراء البارزين لن يؤدّي إلى إخفاء الانتهاكات، ولن يضع حدّاً للاحتياجات الإنسانية العاجلة للمدنيين، أو عمل المدافعين عن حقوق الإنسان».

مثّلت جريمة الصالة الكبرى دافعاً رئيساً لدى السعودية لشراء مواقف معظم الدول الأعضاء في المجلس (أ ف ب)

ما قل ودل

> **تظاهر أكثر من خمسة آلاف شخص، أمس، وسط العاصمة التونسية للاحتجاج على إجراءات الرئيس قيس سعيّد، المفروضة منذ الـ25 من تموز الماضي، والتي سمحت له بتعزيز صلاحياته. وجاءت هذه التظاهرة تلبية لدعوة الأحزاب المعارضة للرئيس، بما فيها «حزب النهضة» الإسلامي. وهتف المتظاهرون: «علّي الصوت ثورة تونس لا تموت»، و«يسقط الانقلاب»، و«دستور حرية كرامة وطنية»، و«يا للدار المسيرة في حصار».**
> **(الأخبار)**

سوريا

«قسد» تنتقم من أهالي تل براك: الاعتراض على السرقة... مرفوض

عاد التوتّر إلى بلدة تل براك والقرى المحيطة بها في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، بعد هدوء نسبي، سبقته وعود أغدقتها «قوات سوريا الديمقراطية» على شيوخ المنطقة ووجهائها، باستيعاب التظاهرات الشعبية التي خرجت ضدّها وتعهّد بعدم الاعتداء على محتويات محطّة الكهرباء. وعودٌ لم تصمد طويلاً، إذ عادت «قسد» لتخالفها، شانّةً حملة اعتقالات واسعة استهدفت أهالي المنطقة

الحسكة - **إيهم مرعي**

جسّدت مظاهر الاحتجاج الواسع والعلني ضدّ ممارسات «قوات سوريا الديمقراطية»، تصاعُد الرفض الشعبي لها، إن كان لجهة اعتداءاتها المتواصلة على المال العام، أو حتى سرقتها للنفط والغاز والقمح، في وقت تعيش فيه غالبية المحافظات السورية أزمات اقتصادية خانقة. وأتت الأحداث التي شهدتها بلدة تل براك وقراها في ريف الحسكة، لتعبّر عن المزاج الشعبي الرافض لأيّ اعتداء على المال العام، تحت مسميات «مكتسبات ثورة روج آفا»، ولتنبّه «قسد» من أن حججها باتت مكشوفة ومرفوضة بالمطلق.

مشاهد احتشاد السكان لمؤازرة أقرانهم من أبناء العشائر في بلدة تل براك، أعادت إلى الواجهة صورة الأحداث التي شهدتها مدينتا منبج في ريف حلب، والشدادي في ريف الحسكة، وأدّت إلى ارتقاء شهداء مدنيين، بعد تصعيد شعبي انتهى بتعهّدات بعدم تكرار الاعتداء على المدنيين ومحاسبة المعتدين. وتكرّرت الأحداث في هذه البلدة بعد استشهاد مدني وإصابة 16 آخرين، لتبدأ «الإدارة الذاتية» البحث عن تهدئة تضمن عدم تجدُّد الاحتجاجات الشعبية ضدّها. لكنّ التوتّر عاد مجدّداً إلى المنطقة، مع تنفيذ «قسد» حملة مداهمات في قرى تل الفرس والجسعة وسمحيان، فجر يوم الجمعة الماضي، واعتقال العشرات من سكّانها، وسط حملات تفتيش واسعة في تل براك ومحيطها، حيث فُرض حظر للتجوال، واستُقدمت تعزيزات عسكرية كبيرة. وعلى رغم تأكيد مصادر عشائرية، لـ«الأخبار»، أن «مجموعة من قيادة قوات سوريا الديمقراطية العسكرية التقت، مساء الخميس، عدداً من شيوخ ووجهاء المنطقة، وتعهّدت بعدم اعتقال أيّ شاب، ومنْع نقل معدات من محطة الكهرباء وإعادة بعض المستلزمات التي تم نقلها في وقت سابق إلى رميلان، في مقابل إعادة الحواجز والمعدّات العسكرية التي كانت في داخلها»، إلّا أن المصادر ذاتها، كشفت عن مخالفة «قسد» كل تعهّداتها، إذ بدأت، منذ فجر الجمعة، حملة اعتقالات عشوائية وواسعة في حقّ الأهالي لترهيبهم وفرض سلطتها بالقوّة. ودعت المصادر، «قسد»، إلى الانسحاب الفوري، والإفراج عن كلّ المعتقلين، وعدم خوْض مغامرات محسومة مسبقاً».

> **قوبل تصعيد «قسد» العسكري بحملة بيانات وتظاهرات شعبية في عدد من مناطق الحسكة**

التصعيد العسكري الذي بدأته «قسد»، قوبل بحملة بيانات وتظاهرات شعبية في عدد من مناطق الحسكة، بعد خروج سكان قرية السعيدة في ريف رميلان، القريبة من قواعد الاحتلال الأميركي، في تظاهرات، تخلّلها قطعُ للطريق العام، وحرق حواجز لـ«قسد» احتجاجاً على الاعتداء على أهالي تل براك، والمطالبة بخروج قيادات «الإدارة الذاتية» والأميركيين من المنطقة. وأدانت قبيلة طي العربية، في بيان، «الاعتداء السافر واللاأخلاقي لما يُسمّى قسد على محطّة نستل ومحاولة سرقة معدّاتها، واستخدام قوّتها العسكرية ضدّ الأهالي»، معلنةً دعمها «الكامل لعشيرة البوخطاب الشجعان في التصدّي لمَن يحاول الاعتداء على الممتلكات العامة»، ومحذّرة من «مغبّة استفزاز القبائل والعشائر بمثل هذه التعدّيات، والتي قد تؤدي إلى أمور لا تُحمَد عقباها على المنطقة برمّتها». بدوره، أكد شيخ عشيرة البوخطاب، محمد حسناوي الجدوع، في تصريح لـ«الأخبار»، أن «قسد خالفت كل تعهّداتها، وداهمت القرى بعد إعطاء الأهالي الأمان، واعتقلت العشرات منهم»، واصفاً الأوضاع بـ«المتوتّرة». ودعا الجدوع «أبناء العشائر في الحسكة وكلّ المحافظات إلى الخروج في تظاهرات دعماً لأهالي تل براك، ولمنع تكرار الاعتداد على مدنيين عزّل، والذي كشف كل ادعاءات الديمقراطية الزائفة»، مؤكداً أن «الأهالي مصرّون على منع نقل معدّات المحطّة من تل براك إلى رميلان، لتطوير عمليات نهب ممتلكات الشعب السوري من نفط وغاز وغيرهما».

أتت الأحداث التي شهدتها بلدة تل براك وقراها لتعبّر عن المزاج الشعبي الرافض لأي اعتداء على المال العام (أ ف ب)

سوريا تتهيّأ لـ«العودة»: تعويل على «صحوة الضمير» العربية

كثّف وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، خلال الأسبوع الماضي، إطلالاته الإعلامية، لشرْح الرؤية الحكومية للمرحلة المقبلة، في ظلّ التطوّرات التي تشهدها البلاد، سواء على مستوى الانفتاح العربي الذي أتى من بوابة الأردن، أو على مستوى المتغيّرات الميدانية في شمال غرب البلاد الذي تسيطر عليه «هيئة تحرير الشام» وتتحكّم فيه تركيا، وفي شمال شرقه حيث تُحكِم «قوات سوريا الديمقراطية»، ومن ورائها الولايات المتحدة، قبضتها

دمشق - **علاء حلبي**

أطلّ وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، على الإعلام المحلّي، بعد سلسلة لقاءات عقدها مع وفود عربية وأجنبية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وتضمّنت لقاءات هي الأولى من نوعها منذ ما يزيد على 10 سنوات. وبدا الوزير السوري واثقاً من دخول بلاده مرحلة جديدة من العلاقات مع الجوار العربي أطلق عليها «فترة صحوة الضمير»، معيداً السبب وراء ذلك إلى تماسك سوريا وعدم انهيارها طيلة سنوات الحرب، وشدّد، في الوقت ذاته، على أن الحسم في إدلب ومناطق الشمال الشرقي بات قريباً جداً. وعلى رغم أن المقداد لم يتعمّق في طبيعة العلاقات السورية المُفعَلة مع بعض الدول العربية، إلّا أنه بدا متفائلاً بقرب عودة دمشق إلى «لعب دورها الطبيعي»، من دون تحديد موعد واضح لعودتها إلى «جامعة الدول العربية»، التي اعتبرها «رهينة مواقف بعض الدول العربية التي عملت على تجميد عضويتها».

تصريحات المقداد هذه، تجيء في وقت تتوقّع فيه بعض الأوساط السياسية أن تكون القمّة العربية المقبلة في الجزائر - التي تتمتّع بعلاقات طيّبة مع دمشق -، بوابةً لعودة سوريا إلى مقعدها، خصوصاً في ظلّ التقارب السوري - السعودي، والانفتاح الأخير بين دمشق وعمّان، الذي تشكّل القاهرة إحدى ركائزه، عبر مشروع خطّ الغاز العربي. كما تتزامن مع سلسلة تحوّلات سياسية وميدانية تشهدها المنطقة، خصوصاً على مستوى التوتّر المتصاعد بين الولايات المتحدة وتركيا، بعدما مدّدت واشنطن العقوبات المفروضة على أنقرة كونها تشكّل، في نظر الرئيس الأميركي جو بايدن، «خطراً غير عادي واستثنائياً على الأمن القومي والسياسات الخارجية للولايات المتحدة»، على خلفيّة «الهجوم العسكري (الذي شنّته) على شمال شرق سوريا». وتأتي تصريحات المقداد بعد فشل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، في التوصّل إلى اتفاق جديد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال اللقاء الذي جمعهما في سوتشي الأسبوع الماضي، وهو ما ينذر بقرب حدوث مواجهة عسكرية سورية - تركية عند تخوم إدلب، في ظلّ الاستعدادات السورية للعملية وتكثيف الطائرات الروسية غاراتها على مواقع انتشار الفصائل المسلحة، وحشْد تركيا قواتها ونقل مقاتلين من ريف حلب إلى جبهات إدلب، وإقامة نقاط عسكرية جديدة مطلّة على طريق حلب - اللاذقية (M4) الذي ترغب أنقرة بالإشراف عليه بعد فتْحه، وهو ما ترفضه دمشق وموسكو.

ومع أن المقداد لم يحدّد سيناريو المواجهة العسكرية في إدلب، فهو ترك الباب موارباً أمام احتمال التوصّل إلى حلّ سلمي - «لن يتمّ قبل انسحاب الجيش التركي» - قد يكون مشابهاً لحلّ درعا. ولكنّ المقداد أقرّ، في الوقت نفسه، بأن دمشق لن تصبر على مسألة إدلب كصبرها في درعا، حائثاً تركيا على أن «تنسحب من الشمال الغربي لسوريا، وأن تتيح المجال لحلّ يضمن علاقات طبيعية بينها وبين سوريا بعد زوال هذا الاحتلال»، في إشارة مباشرة إلى الموقف الروسي الرافض بشدّة للوجود التركي في إدلب.

وبخلاف السنوات الماضية، حين كانت لدى إردوغان أوراق عدّة منحته القدرة على التوغّل العسكري في سوريا، يواجه الرئيس التركي، راهناً، ضغوطاً من جهات عدة، سواء روسيا التي دخل معها في صدامات حول ملفات إقليمية ودولية عدة بينها إدلب، أو الولايات المتحدة التي يبدو أنه يبحث عن وسيلة جديدة لضبط علاقته معها من طريق تقديمه عرضاً لشراء 40 مقاتلة من طراز «إف-16» بدلاً من العرض الماضي لشراء 100 طائرة من طراز «إف-35» الذي رفضته واشنطن، الأمر الذي رجّحت وكالة «رويترز»، في تقرير لها، أن يواجَه برفض في الكونغرس.

في غضون ذلك، حظي وفد «الائتلاف السوري المعارض»، الذي يعمل تحت إشراف تركي، والذي زار العاصمة الأميركية قبل نحو أسبوعين، بلقاء جاف لم يخرج بأيّ نتائج، في وقت لقي فيه وفد كردي زار واشنطن في الوقت ذاته ترحيباً أميركياً، وهو ما اعتبره رئيس «الائتلاف»، سالم المسلط، «تمييزاً في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع طرفي المعارضة». وعلى رغم التصريحات الكردية حول «وعود باستمرار وجود القوات الأميركية في سوريا»، وإعلان «البنتاغون» الإبقاء على حوالى 900 جندي في هذا البلد لمساعدة «قسد»

> **بدا المقداد متفائلاً بقرب عودة سوريا إلى «لعب دورها الطبيعي»**

في حربها ضدّ تنظيم «داعش»، ثمّة شكوك حول مدى رغبة واشنطن في إطالة أمد وجودها العسكري في سوريا، خصوصاً بعد انسحابها من أفغانستان، وبدء سحب قواتها المقاتلة من العراق الذي بدأ يلعب دوراً سياسياً واقتصادياً أكبر في المنطقة، وهو ما يبدو أن أنقرة حاولت استغلاله سعياً إلى ملء «الفراغ» الذي تنتظره في شمال شرق سوريا للتوغّل عسكرياً، وهو ما ردّت عليه واشنطن بتمديد العقوبات عليها. وفي حديثه عن الوضع في شمال شرق سوريا، أكد المقداد قرب موعد استعادة السيطرة على هذه المنطقة، موضحاً أنه «لدينا الكثير من السُبل التي ستُقنع الأميركيين بالرحيل عن بلادنا». ولكنه أشار، في الوقت ذاته، إلى أن قنوات التواصل مع الأكراد لا تزال مفتوحة، وأنهم «يعرفون الطريق إلى دمشق»، معتبراً أن «علينا أن يكونوا في البداية سوريين، لا أن يستمعوا أو يرتبطوا بأجهزة غربية». ولم يتطرّق الوزير السوري إلى مسألة الوجود الإيراني في سوريا، كما لم يخُض في أيّ تفاصيل تتعلّق بما يشاع عن وجود تفاهمات لانسحابات إيرانية من مناطق محدّدة، مكتفياً بإعلان تأييد سوريا للحوار بين طهران وعواصم خليجية، ومبدياً استعداد بلاده للعب دور في تيسيره، إنْ تطلّب الأمر.

رسم المقداد بعض خطوط التحوّلات السياسية والميدانية التي تشهدها المنطقة، ودور سوريا فيها، وذكّر، أكثر من مرّة، بفشل السياسات التي سعت إلى تغيير هيكلية الحكم في بلاده، تاركاً الباب مفتوحاً أمام الدول التي تعادي سوريا لتجاوز هذه المرحلة وإعادة بناء علاقات جديدة. ويمكن ذلك أن يوضح ملامح المرحلة المقبلة من وجهة نظر دمشق، والتي تبدو واثقة من أنها ستشهد تحوّلات ميدانية موازية لتلك السياسية، ضمن خطّين: الأول يتعلّق بالشمال الغربي والوجود التركي في إدلب بصورة خاصة وفي مناطق انتشار القوات التركية على طول الشريط الحدودي شمالاً بصورة عامة، والثاني بالشمال الشرقي والوجود الأميركي.

أكّد المقداد قرب استعادة دمشق سيطرتها على مناطق شمال شرقي سوريا (أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيّتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي
(صدق الله العلي العظيم)
آل الحاج يوسف وآل عبد الحي الدباغ
ينعون إليكم بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله تعالى فقيدتهم المرحومة
الحاجة الفاضلة
نزيهة احمد عبد الحي الدباغ
أرملة المرحوم الحاج الشيخ خليل محمود حسين
أولادها: الدكتور ماهر خليل حسين (نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى)
زوجته هنادي محمد خير بلوط
المهندس مازن
ديمه أرملة المرحوم رضوان محمد مهدي
المرحوم المهندس محمود خليل حسين أرملته فدوى محمد حسين
أحفادها: الدكتورة لمى زوجة الدكتور طارق حمادة
الدكتورة هبة زوجة الدكتور مصطفى الحاج يوسف
خليل ماهر حسين
محمود محمود حسين
المهندسة جودي (زوجة أيهب فرحات) وباسل مازن حسين
دانا (زوجة ماجد الرز) والمهندس رامي وكريم رضوان مهدي
أشقاؤها: محمد نزيه ومحمد زياد ومحمد فاروق والمرحومان محمد عبد الحي ومحمد وليد عبد الحي الدباغ
شقيقاتها: ليلى وهناء والمرحومة سهام عبد الحي الدباغ
أشقاء زوجها: محمد (فاروق) ـ طلال ـ فيصل والمرحوم غازي محمود حسين
يصلى على جثمانها الطاهر عند الساعة الخامسة عصر اليوم الاثنين في 11/10/2021 الموافق 4 ربيع الأول 1443 هـ في مسجد بلدتها بنهران ـ الكورة، وتوارى الثرى في جبانة البلدة.
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده وأيام الثلاثاء والأربعاء والخميس في 12 و13 و14/ تشرين الأول 2021 للرجال والنساء في دارة ولدها الدكتور ماهر خليل حسين في بنهران ـ الكورة.
وتقبل التعازي يوم الجمعة في 15/10/2021في الجمعية التخصصية في بئر حسن ـ بيروت من الساعة الثالثة حتى السادسة عصراً.
أعظم الله أجوركم

إعلانات رسمية

اعلان قضائي

لدى المحكمة الإبتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر ابو شقرا، والقاضيين محمد فرحات و اوجينا نصير، تقدم المستدعيين خالد عفيف نصر وعماد خالد نصر بواسطة وكيلهما المحامي يوسف فريد بولس باستدعاء سجل بالرقم 2021/74 يوجه المستدعى ضدهم ورثة ضعون سركيس شاهين المجهولي محل الاقامة، وبعد ان تعذر تحديد الورثة قررت المحكمة ابلاغهم سنداً للمادة 15/أ.م.م. عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين، وبعد مرور شهرين على آخر نشر تعين المحكمة ممثلاً خاصاً يقوم مقام الممثل القانوني، ويبقى الممثل الخاص محتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المحاكمة وامام دوائر التنفيذ ريثما يتم تحديد الورثة، وان مال الاستدعاء يرمي الى ازالة الشيوع في العقار 1470 المنصف العقارية، مهلة الملاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

سينما

الثورة التي احتجزت النساء في «حمام سخن»

باميلا نصور

تنطلق المخرجة المصرية منال خالد من مصطلح شفهي هو «حمام سخن» (عبارة تعني «الخيبة» أو الصفعة، أي الصدمة التي تخلّفها الخيبة وراءها وما تفتحه لاحقاً من معانٍ) لتصوّر فيلمها الجديد الذي يحمل عنواناً مستمداً من هذه العبارة «حمام سخن» (77 دقيقة ـ 2021 ـ بطولة كارولين خليل وأسامة أبو العطا ـ سيناريو وحوار رشا عزب ومنال خالد) ويحمل معناها أيضاً إسقاط لغوي قامت به المخرجة على أرض الواقع. الواقع الذي يؤكد أن ثورة اندلعت في مصر لكنها لم تلبث أن انزلقت وابتعدت عن مسارها، ليتشوّه معناها وتتغيّر حرارتها. تعود منال خالد إلى الجذر، إلى الأساس، أي إلى الأرض وفضاءاتها، الشفهية منها والملموسة، ويكون فيلمها الأخير مستوحى من ساحات الثورة والأحداث التي جرت هناك مع نساء مصريات، موضوع فيلمها الأساسي والعنصر الأكثر تغييباً في الثورة المصرية.

أثناء عرض فيلمها ضمن فعاليات «مهرجان كرامة لأفلام حقوق الإنسان» الذي أقيم في بيروت الشهر الماضي، اختصرت المخرجة بأنه «ليس إلا تعبيراً عن ذاتي». وفقاً لما تمليه «سينما المؤلف»، لا تعمل السينمائية المصرية على إشباع الذوق العام والتماشي مع حساسيته، بل تعتبر الفن السابع مختبراً ذاتياً يعكس مقاربتها الخاصة.

اختارت منال خالد الثورة المليونية المصرية كموضوع لأحدث أفلمها الروائي الطويل ومصير تعيس لخمس نساء شاركن فيها، وتعرّضن لشتّى أنواع المعاناة بعدما راين في الثورة خلاصاً. تسع سنوات (من 2011 حتى 2020) هي المدّة التي استغرقتها لإنجاز الفيلم. الوقت كان كافياً لتجميع مشاهد الثورة المصرية من ميدان التحرير وخلق الأحداث من جديد، بطريقة تلائم ما اختبرته منال خالد في ذلك الوقت، بلقطات تسجيلية أو شبه تسجيلية للأحداث حيث تظهر الجموع المليونية الثائرة، لكن هذه المشاهد ليست احتفاءً بالانتصار ولا للتذكير بقوّة الحشد.

تصرّح المخرجة أمام الحضور في بيروت «المسؤولة عن مونتاج الفيلم هي الآن معتقلة في السجون المصرية». من الواضح التزام المخرجة وفريق العمل بنهج الثورة، وفي «حمام سخن» أوّل فيلم طويل لها، اتخذت الزاوية الأهمّ لتاريخ الثورة أي زاوية الوجود النسائي.

في الفيلم، لا نرى ميدان التحرير. نسمع عنه وعن أحداث الثورة من خلال كلام النساء كشخصيات أساسية فيه. ما نراه فعلاً هو بعيد أقصى البعد عن «كليشيه» الثورة. ندخل إلى ما لم تصوّره العدسات الصحافية. ندخل إلى البيوت، المباني والأزقة المتواضعة والفقيرة، لتصبح بذلك كاميرا منال خالد، وسيلةً لإظهار ما حصل في شوارع مصر الضيقة. تبدو مقاربتها غير مألوفة، فبساطة، من كان لينتبه لتلك الأحياء وما جرى فيها؟

يحكي التاريخ أنه خلال الثورة الفرنسية، دمّر نابليون بونابارت الأحياء الباريسية البعيدة كخطوة منه لقمع الثورة. تلك الأحياء كانت آنذاك مركز الاجتماعات السياسية ومعقل التخطيط للأعمال الثورية. إذاً، خيار المخرجة للغوص في تلك الأحياء هو بالفعل معالجة غير اعتيادية، لكن ذلك لا يلغي أهميته بتاتاً، إنما العكس، فهو يؤكده. لم تدمّر الأحياء المصرية كالأحياء الباريسية، إنّما الذي دُمر في الثورة المصرية هو النفس البشرية. يُروى أنه في أول أيام الثورة، سُجّلت حوادث اغتصاب في الشوارع. بتقنية إيحاءات فنية تبرزها منال خالد في فيلمها: رجال بثياب تعزز «قوتهم» الجسدية، وجاكيت وسجائر، طوال القامة، وواثقو الخطوات، يجوبون

الشوارع متسلّحين بهذه الرهبة ويلاحقون النساء بعيداً عن الميدان. في تلك الأماكن، وخلال اقتحامنا لها من خلال الكاميرا، لا نشعر بالأمريناليّ بسبب التلصّص أو الإثارة لحدث مرتقب، ولو أنّ أحداثاً تجري من ملاحقات ليلية،

> **منال خالد لا تتبنّى الكلاسيكية، بل تُبدع في اللجوء إلى الرمزية وتراهن على الدلالات**

بل ما نحسّه ونحسّ فيه هو شعور الانتظار. هنالك انعكاس للوقت الطويل. المشاهد بطيئة، ثقيلة بوطأتها على الشخصيات وعلى المشاهد. في عتمة الأزقة والبيوت، نتأمل بتمعّن وجوه النساء، بطلات الفيلم. لا يوجد ما نفعله غير ذلك خلال الانتظار الطويل. نتعرّف إلى كل واحدة منهن، نحفظ ملامحهن وحركاتهن. في كنف تلك الأحياء والمباني، نصبح قريبين منهن، ويصبحن قريبات من بعضهن. ساحة الثورة بعيدة ببعض الكيلومترات وهنّ عالقات في حالة انتظار.

الأولى ـ وبحسب تسلسل الظهور ـ تلجأ إلى متجر لبيع الهواتف الخليوية، بغية الاختباء من الشرطة المصرية في أولى ليالي الثورة. تبقى حتى الفجر في ذلك المكان، ومن ثمّ تغادره في أوّل فرصة آمنة (أو تبدو آمنة) صباحاً. الثانية تعيش في بيت متواضع جدّاً مع ابنتها، تخرج إلى الشارع لتأتي بالأكل ولا تعود. تنتظرها ابنتها في المنزل، لتقابل من وراء الباب المقفل المرأة الثالثة التي لجأت إلى المبنى عينه هرباً من المخابرات المصرية فتعلق بداخله. الرابعة والخامسة تُجبران على المكوث في حمام في أحد الأزقة الضيقة بعد إلقاء القبض عليهما من قبل عناصر المخابرات، لتكتشفا بعد ذلك أن صاحبة الحمام تعمل رغماً عنها مع ابنتها لصالح المخابرات، وهما عاجزتان عن إيقاف هذا التعاون الإكراهي.

«عالق» (أو عالقة) هي الترجمة الحرفية للعنوان الرسمي للفيلم باللغة الإنكليزية (Trapped). عالقة في المبنى، في الشقة، في المتجر، في الميدان، تختلف الأماكن والحالة واحدة. إنه المأزق، الذي يضع المرء في حالة الصدمة والعجز، أو الحيرة حول كيفية النجاة بعد تلقيه صفعة مدوّية تمكنت منه. لكن بالرغم من استحالة الفرار، لا تُنهي منال خالد قصص شخصياتها، إنما تتعمّد أسر المشاهد في الحالة، ليتقمّص موقفهن، وثم بطريقة مفاجئة وغير متوقعة، تتخلى عنهنّ وتترك المشاهد غارقاً في مخيّلته. لا نهاية هنا، بل حالة حصار فقط، وانتقال في عرض قصص الشخصيات تباعاً ما هو سوى التعبير عن ذاتها كما قالت، من خلال اتباع أسلوب مراقبة حياة النساء اليومية في ظلّ الثورة المصرية. ولعلّ أكثر المشاهد تميّزاً في الفيلم هو مشهد الحمام نفسه، الحمام السخن. في لهبة ذلك المكان، وسخونة المياه، ينسى المشاهد والشخصيات نفسها الحدث الكبير أي الثورة. كأن النساء العالقات المحتجزات هناك يستسلمن ويقطعن الأمل بإمكانية الفرار. خمس نساء، في حمام سخن، مختلفات في الشكل والمضمون والميول، يجدن أنفسهن في حفلة استحمام «عرائسية».

ينزعن ثيابهن، وتبقى المناشف البيض على أجسادهن. تتجرد كل واحدة منهن من لباس الشارع، حتى غطاء الرأس، ويستعد جميعهن للاستحمام. حركة سينمائية تُفسّر كلاسيكياً كمحاولة لتطهير الذات. لكن منال خالد لا تتبنى الكلاسيكية، بل تُبدع في استعمالها الرمزية وتراهن على الدلالات. هكذا بكل بساطة، يتحوّل الحمام إلى استعارة، تدل على الثورة بذاتها، لتظهر الحاجة عند شخصياتها، النساء، إلى الانفصال عن الواقع، أي الهروب أو الفرار خارج جدران الحمام، والاهتمام بأنفسهن. فتتحوّل لغة الفيلم السينمائية هنا بسرعة، من الارتباك والصدمة والانتظار إلى مشاهد ذات طابع «إيروتيكي». نجلس معهن في الحمام، وتعلّق الكاميرا هناك في مشهد طويل ومن ثمّ ... نهاية.

فيلم منال خالد مزيج رائع لما لا تراه العين وراء الجدران، عن أحداث الكواليس فيما الاهتمام يكون مصوباً على المركز، في الميدان التي تقصدت تغييبه. هو «تناقض» ج ريء ما بين المجتمع الذكوري وأس لوب سينمائي نسوي. ربما مراكز الثورات مختلفة عما نعرفه. ربما تكمن وتنبثق في الأحياء المخفية، بينما نكون عالقين في الميدان. على هذا النحو تعمد «حمام سخن» لفت نظرنا إلى ما هو منسي، نخال أنه بسيط وبديهي، لكن عندما ندركه يكون على عكس ذلك تماماً.

في الصالات

في «لا وقت للموت»، الفيلم الخامس والعشرون في سلسلة أفلام جيمس بوند، يحاول القائمون على إدارة «الفرانشايز» إجراء عملية تأهيل اجتماعي لشخصية العميل 007 والجاسوس الشهير في خدمة استخبارات جلالة ملكة بريطانيا بوصفه قادراً أيضاً على عيش الحب والرومانسية وأجواء العائلة في موازاة شهيته الدائمة للقتل ومطاردات السيارات والنساء. ولكنّ المحاولة بدت شديدة الابتذال اجتزّت كليشيهاته السياسية الساذجة ذاتها، وأساءت لبنية الشخصية كما أرادها إيان فليمنغ مؤلّف الروايات الأصليّة. هكذا، تحوّلت إلى ما يشبه مباراة اعتزال استعراضيّة مملّة للممثل البريطاني دانيال كريغ الذي اختتم بهذا الفيلم مرحلة بوند القرن الحادي والعشرين، وخامس أفلامه الشخصيّة ضمن الفرانشايز

بريطانيا تنقذ العالم وتقتلنا ملاً

إكرام «بوند»... دفنه

سعيد محمّد

انتظر جمهور جيمس بوند عميل المخابرات البريطانيّة الشهير ست سنوات قبل الإفراج عن الفيلم الخامس والعشرين له منذ اقتباس شخصيته عن سلسلة روايات جاسوسيّة كتبها إيان فليمنغ خلال الستينيّات من القرن الماضي. فترة أطول من المألوف للفرانشايزات السينمائيّة، لكنّ الانتظار كان له ما يبرره، فـ«لا وقت للموت» هو آخر ما سيقدمه الممثل البريطاني دانيال كريغ الذي صار اسمه صنواً لجيمس بوند في القرن الحادي والعشرين (أولها في «كازينو رويال» - 2007، وخامسها الفيلم الحالي). كما أنّ الشخصيّة الخارقة المتعجرفة المتحذلقة لزير نساء ينتصر دائماً على أعداء بريطانيا والديمقراطيّة، لم تعد مقنعة للجيل الجديد الذي أصبح ينظر إلى الشخصية كأنها لقى أثريّة من بقايا القرن العشرين، تثير الضحك أكثر مما تحمله من مضامين ثقافيّة أو سياسيّة أو حتى ترفيهيّة. ولم تساعد جائحة كوفيد 19 كذلك، فالفيلم كان جاهزاً للعرض منذ نيسان (أبريل) 2020 قبل تأجيل إطلاقه بسبب موجة إغلاق صالات السينما ضمن إجراءات العزل في بريطانيا وعدد من دول العالم.

من الواضح أن المبدعين وراء «الفرانشايز» (شركة أميركيّة) بذلوا كثيراً من الجهد والوقت في التفكير بكيفيّة إعادة تشكيل شخصيّة العميل المشحونة سياسيّاً كرمز بريطاني (إنكليزي) محض، (يعتبره بعض النقّد دلالة متنقلة يمكن من خلالها مراقبة ومعالجة التحولات التي حدثت في السياسة والاجتماع والثقافة البريطانية من فترة ما بعد الحرب حتى فترة ما بعد الألفية مباشرة) مفرطة الذكوريّة، والمعتمدة أساساً على خدع الحركة ومشاهد مطاردة السيارات والانتصارات الجنسيّة. يظهر بوند في القصّة الجديدة (إخراج كاري جوجي فوكوناغا) متقاعداً أعزب يعيش حياة هادئة في جامايكا بعد خمس سنوات من انفصاله المفاجئ عن صديقته مادلين (ليا ساندو) وتركه العمل مع المخابرات البريطانيّة. صديقه القديم من وكالة المخابرات المركزية الأميركيّة فيليكس ليتر (جيفري رايت) يورطه في التعرّف إلى عميل أميركي آخر يالوما (أنا دي أرماس) للمشاركة في مهمّة سريّة تستهدف تتبع عالم حرب بيولوجية متقدّمة كان قد اختُطف من قبل منظمة «سبيكتر» الإجراميّة الغامضة التي يقودها ليوتيفر سافين (رامي مالك)، ويبحث عنه البريطانيون والأميركيّون معاً. يتبيّن لاحقاً أنّ الأشرار يعدّون لبناء ترسانة سلاح قنابل فيروسيّة ذكيّة يسمى «هيراكليس» تستهدف الأشخاص بحسب بينتهم الجينيّة، مما يعني سهولة اصطياد أشخاص محددين بدون المخاطرة في إيقاع خسائر عرضيّة جانبيّة، وربما أيضاً التطهير العرقي على مستوى المجموعات. وكما هو متوقع، يُرسل بوند في مهمّة للمخابرات البريطانيّة ستكون الأخيرة لإنقاذ البشريّة من مشروع «هيراكليس» وتدميره بالكامل قبل أن يدرك الصينيون واليابانيون والأميركيون والروس ما يجري.

لكن يبدو أن نتيجة عمل فريق بوند كما في «لا وقت للموت» انتهت إلى تحطيم الملامح الأساسية للشخصيّة التي أحبها الجمهور رغم كل مبالغاتها ومثالبها. إذ أعيد تقديم بوند بعد عمليّة تجميل شاملة: مدجّناً، يُجرّ إلى معارك بريطانيا الدوليّة جرّاً، ويغرق في مشاعر حب حقيقيّة، ويبكي ضعفاً ويتألم، ويحلم بزوجة وأسرة ويبت في قرية عزلاء منسية. هذه الاستراتيجيّة بدت كأنّها استنفدت عناصر الجذب الأساسيّة للشخصيّة التي أبدعها إيان فليمنغ في ستينيات القرن الماضي، ولقيت دوماً صدى عند الذكور ذوي البشرة البيضاء من الطبقة الوسطى تحديداً كشكل من أشكال الترفيه التي ترضي غرورهم الساذج. كما سقطت في فخّ ابتذال الكليشيهات والقوالب، وأنتجت 163 دقيقة من الملل ومشاهد الأكشن المتوقعة في ما يشبه مباراة اعتزال استعراضيّة وديّة منزوعة الدسم في وداع دانيال كريغ. لكن إعادة تكوين الشخصيّة أو تشويهها بعمليّات التجميل، ليست دائماً أفضل الحلول للتعامل مع واقع أن تلك الشخصيّة أفلست، ولم تعد جذّابة للجماهير أو مناسبة للعصر، وحان وقت إكرامها بدفنها. ببساطة، فإنّ مالكي ماركة بوند التجاريّة حاولوا جاهدين حقن

> **أمبرتو إيكو كان أهم من حلّل روايات بوند**

الشخصيّة الصنم لبوند بهرمونات أستروجين في محاولة عبثيّة لضخّ معنى ما في «الفرانشايز». ولكم من قال لهم إنّ أحداً يأخذ بوند أصلاً على محمل الجدّ؟

بوند ـ بحسب مبدع الشخصيّة إيان فليمنغ ـ لم يكن متوقعاً له أن يعامَل يوماً بأكثر من كونه ترفيهاً محضاً تُقرأ قصصه وتُشاهد لمجرّد التسلية بدون محاولة تحميله أيّ معان سايكولوجيّة عميقة أو مضامين سياسيّة. وقد وصف فليمنغ رواياته (1963) بأنها ليست لسان الشباب الإنكليزي الغاضب ولا تحمل أيّ أمل أو رسالة بشأن معاناة البشر. «لقد وضعت كتبي لتسلية أولئك الشبان المفتخرين بذكوريتهم الذين تجدهم في محطات القطار، أو في المطارات وملاعب كرة القدم». وبالفعل، فإنّ نقّاداً بريطانيين كباراً انتقدوا روايات فليمنغ، واعتبر أحدهم (بول جونسون) بأنّ بوند «شخصيّة غير سويّة، إنكليزي تام بكل سادّيّة صبيّ متنمّر، ميكانيكي السلوك، عديم العمق ببعدين أحدهما تفاقم الشهوات الجنسيّة لمراهق محبط، وذلك الميل الخام لدى أبناء الأطراف لتذوّق ملذّات الحياة البرجوازيّة الفارهة بدون بذل الجهد لنيلها». وبأنّه بطل يليق بالثقافة الشعبيّة السائدة في بريطانيا بعد الحرب العالميّة الثانية... فيما وصف الناقد الأميركي فليمنغ نفسه بأنّه «حكواتي» وبائع كلام، واحتقره اليساريّون كونه برجوازيّاً فاسداً سقفه كليشيهات البروباغندا الأنغلوفونيّة ضد الدول الاشتراكية. والحقيقة أنّ النقّاد الأدبيّين لم يهتموا لروايات فليمنغ قبل تحويلها إلى أعمال سينمائيّة (أوّلها «دكتور نو»/ 1962 من بطولة شون كوني)، وإن كان الاهتمام تركّز على بوند الروايات، لا بوند الأفلام الذي اعتُبر دائماً نموذجاً شاحباً عن الشخصيّة التي كتبها فليمنغ. ولعل أمبرتو إيكو ـ الروائي الشهير وعالم السيميائيّات والرموز ـ كان أهم من حلّل مجموع روايات بوند من خلال البحث عن هيكليّة مشتركة تجمعها. رسمها بدقّة كما لو كانت وصفة طبخ لا بدّ من اتّباعها بخطوات متتابعة للحصول على رواية أو فيلم جديد لبوند، زاعماً أن هذه الوصفة المحددة هي سرّ جماهيريّة الشخصيّة، و«يعود إليها الجمهور مرّة بعد مرّة وهو يتوقع سلفاً مساراتها الأساسيّة من الثنائيّات المتعارضة الساذجة التي لا مفاجآت فيها ولا تعقيد فكري» (بوند الخيّر ضد شخصيّة عدوّه الشرير، بوند الذكر الفائر مقابل الأنثى المثيرة، بوند الساخر مقابل مديره الجاد، بريطانيا العظيمة في مواجهة «الأوغاد» من الروس والكوبيّين والألمان الشرقيين، بوند الأبيض ذو العينين الزرقاوين الصافيتين في مواجهة الملونين «البشعين»، التكنولوجيا الغربيّة الذكيّة في مواجهة التكنولوجيا الشرقيّة «الغبيّة» وهكذا) مما يجعلها مساحة هروب مثاليّة للترفيه عن الكتل الشعبيّة.

هذا كلّه بالطبع لا يعني أن النسخة الأخيرة من بوند تخلو من الخدع التصويرية الجميلة، كما بعض المشاهد الطبيعية الرائعة في إيطاليا أو أجواء هافانا، كأنها ماخور أميركيّ زمن ما قبل الثورة، رغم أنّ جدارية لتشي غيفارا تُلمح أثناء تبادل لإطلاق النار. كذلك، تقدّم الطفلة التي يكتشف بوند لاحقاً أنها ابنته أداء لطيفاً للغاية. مع ذلك، فإن الاستعراضيّة البريطانيّة الفجّة وبوند (الناعم) وحدود اللعب المحددة سلفاً، تعيدنا دائماً إلى مربّع الملل، وتجدّد تذكيرنا بأن وقت كريغ، كما وقت بوند قد انتهيا بالفعل، وأنّ ما من سبب حقيقي للاستمرار بمتابعة «الفرانشايز» ككل.

مع انتهاء مرحلة دانيال كريغ، هل من عودة قريبة لبوند؟ «لا وقت للموت» ينبئ على مستوى الشخصيّة وحالة العمل الفنّي، بضرورة إغلاق ملف العميل 007 نهائياً، إن لم يعد لديه ما يقدّمه. لكنّ مالكي الحقوق الفكريّة للشخصيّة - كحال أيّ رأسماليّ جشع - ليسوا بوارد الاقتناع بذلك في وقت قريب. من الواضح أنهم يبحثون عن صيغة جديدة للاستمرار في استدرار بقرتهم الحلوب (فاق دخل فيلم الأخير لبوند قبل «لا وقت للموت» المليار دولار أميركي) وتمديد عمر ماركتهم التجاريّة في فترة ما بعد كوفيد 19. ربما تأخذ شكل عميل جديد يرث لقب 007، قد يكون أسود البشرة، أو حتى امرأة للتخلّص من وصمات بوند الذكوريّة والعنصريّة الأبديّة، مع إمكان النظّر في الانتقال من قاعات السينما (إن لم تستعد سابق مجدها كما كان قبل الجائحة) إلى فضاء الستريمنغ على نتفليكس وأخواتها. لكن تلك ستكون كما قفزة في ظلام دامس.

No time to die
في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 11 تشرين الأول 2021 العدد 4460

صورة وخبر

في 15 تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، ينطلق «عيد الحصاد» في مراكش ليستمر حتى 31 منه. المهرجان المفتوح للعامة، يحتفي بالإيكولوجيا الزراعية، والتنوّع البيولوجي والثقافة والمطبخ المحليّين ويرفع شعار «ضمان الانتقال إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً». وفي مناسبة يوم الغذاء العالمي (16 تشرين الأول)، يركّز المهرجان على المنتجات المحليّة، محتفياً بالأرض والمناخ المغربيّين من خلال استضافة العديد من الفنانين، والتعاونيات الزراعية، والطّهاة، والحرفيّين الآتين من المدينة وجوارها (الأخبار)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أصولُ الرحمة

وأنتَ تَتصدّقُ عليَّ برغيفِك، أَسمِعني

ضحكةَ عينيكَ وتَرحيبةَ قلبِك!

حتى الكلبُ، الكلبُ ابنُ السبيلِ يا سيّدي،

لا يُرضيه أنْ تُرمى لهُ اللقمةُ مِن قَفا يدٍ أو

قَفا قلبْ.

إنهُ، على أقلّ الأقلّ، ينتظرُ أنْ يُبصِرَ عيناً

رحيمةً

ويسمعَ صوتَ صاحبٍ يقولُ:

«تَحَنَّنْ على قلبِ أخيك

وتَقَبَّل نَصيبَكَ منَ ميراثِك!».

Porta Chiusa: موسيقى وتجريب

يستضيف «رواق بيروت» أمسية في 20 من الشهر الحالي تحييها فرقة Porta Chiusa التي تقدّم برنامجاً مؤلفاً من جزءين يقوم على الموسيقى «الميكروتونالية»، أي على تقسيم المسافة بين النوتات إلى أقل من نصف صوت. تتألف الفرقة من ثلاثة عازفي كلارينت هم هانز كوخ، وميشايل تيكه وباييد كونكا (الصورة)، على أن ينضم إليهم، في الجزء الأول من البرنامج، ناديا ضو (غيتار وإلكترونيات) وفي الثاني، كارولين آن باور (إلكترونيات وأصوات مسبقة التسجيل وسنتيسايزر) ومارك إرنست (ستيسايزر). أما الجو العام، فسيكون أقرب إلى الموسيقى التجريبيّة، نسبةً إلى تعريف الأمسية والاهتمام العام للموسيقيّين المشاركين.

حفلة Porta Chiusa: الثامنة مساءً ـ 20 تشرين الأول (أكتوبر). «رواق بيروت» (مار مخايل ـ بيروت). للاستعلام: 81/715656

غسان سحّاب في حضرة «المقام»

«تجريب مقامي» هو عنوان الأمسية التي يقيمها غسان سحّاب (1985 ـ الصورة) يوم الأربعاء في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي». بين التقليد والمعاصرة، يقدّم الموسيقي اللبناني مقطوعات تتمحور حول مفهوم التجريب في المقام. وكان الموسيقيّ والمؤلّف والباحث الشاب أصدر ألبومه الأول «شرقي» عام 2017، بعدما لاحظ غياب الموسيقى المشرقية الأصيلة عن المشهد المحلي، وانغماس الكلّ في المزيج والغربي. وهذا ما دفعه أيضاً إلى تأسيس جمعية «مِعزَف» التي تُعنى بمقاربة بحثية للموسيقى الأصيلة للمشرق، مع العاملة في القطاع الثقافي والباحثة في التاريخ الثقافي للمشرق أريج أبو حرب.

«تجريب مقامي»: 19:30 مساءً بعد غدٍ الأربعاء. «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

عارف الريّس «يعود» في الزمن الصعب

في هذه الأزمنة الصعبة التي يمرّ بها اللبنانيون، تستعيد «غاليري صفير زملر» وجهاً مضيئاً في تاريخ المحترف التشكيلي المحلّي. تخصّص الغاليري معرضاً استعادياً لعارف الريس (1928 ـ 2005 ـ الصورة) ينطلق في 28 تشرين الأول (أكتوبر) الحالي. تحت عنوان «عارف الريس: لوحات، رسومات، منحوتات من 1948 حتى 2005»، تقدّم الغاليري مجموعة من أعمال التشكيلي والنحّات اللبناني الراحل الذي انشغل بتيمة الإنسان وعلاقته بالطبيعة والتاريخ، كما انجذب إلى التجريد، لكنّه أيضاً تأثّر برحلاته الكثيرة في غرب أفريقيا، مما تُرجم بدخول موتفيات صوفية وفولكلورية إلى أعماله. كان الريس فناناً عصاميّاً، أقام معرضه الأول في الجامعة الأميركية في بيروت عام 1948، قبل أن يتنقّل لصقل موهبته بين باريس (حيث تدرّب على يد نخبة من المعلّمين بينهم فرنان ليجيه) وفلورنسا وروما (حصل في عام 1956 على منحة من الدولة اللبنانية) ضمن فترات متفاوتة. إلى جانب مسيرته الإبداعية، علّم الريس الفنون في الجامعة اللبنانية، وترأّس «جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت»، وقدّم معارض كثيرة في مختلف عواصم العالَمَين العربي والغربي، ونال العديد من الجوائز.

«عارف الريس: لوحات، رسومات، منحوتات 1948 ـ 2005»: بدءاً من 28 تشرين الأول حتى 8 كانون الثاني (يناير). «غاليري صفير زملر» (الكرنتينا). للاستعلام: 01/566550

بيان ابو سلامة: #من_فلسطين_للفضاء

استطاعت المهندسة الشابة بيان أبو سلامة (25 عاماً ـ الصورة) ابتكار أول قمر صناعي فلسطيني يحمل اسم :Palestine -1، في سياق بناء الأقمار الصناعية المصغّرة. الشابة الفلسطينية المولودة في «جنين» (الضفة الغربية)، كانت قد حصلت على امتياز في رسالة الماجستير في جامعة «كوين ماري» في لندن، بعدما أنهت دراستها الثانوية في رام الله، وتخرّجت من جامعة «بيرزيت» (قسم الهندسة الميكانيكية)، في عام 2018، لتبدأ رحلتها الدراسية في العاصمة البريطانية، وتنهيها هذا العام. ابتكار أبو سلامة وجد صداه في المنابر الرسمية كما في مواقع التواصل الاجتماعي التي احتفت بهذا الإنجاز وبالمواهب التي تختزنها فلسطين رغم كل التضييق والمعاناة اليومية في ظل الاحتلال.

الإثنين 11 تشرين الأول 2021 العدد 168
Lundi 11 Octobre 2021 no168

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
حسن شري
انتفاضة الصناديق: المواجهة الحتميّة

03
عبد الحليم فضل الله
حتى لا يكون الحل أسوأ من الأزمة

04
ماهر سلامة
مصارف تتغذّى على تدمير الاقتصاد

07
الغاز يُشعل أوروبا

08
آلان بيفاني
سلب السكان كلّ ما لديهم

حساب الـ 100

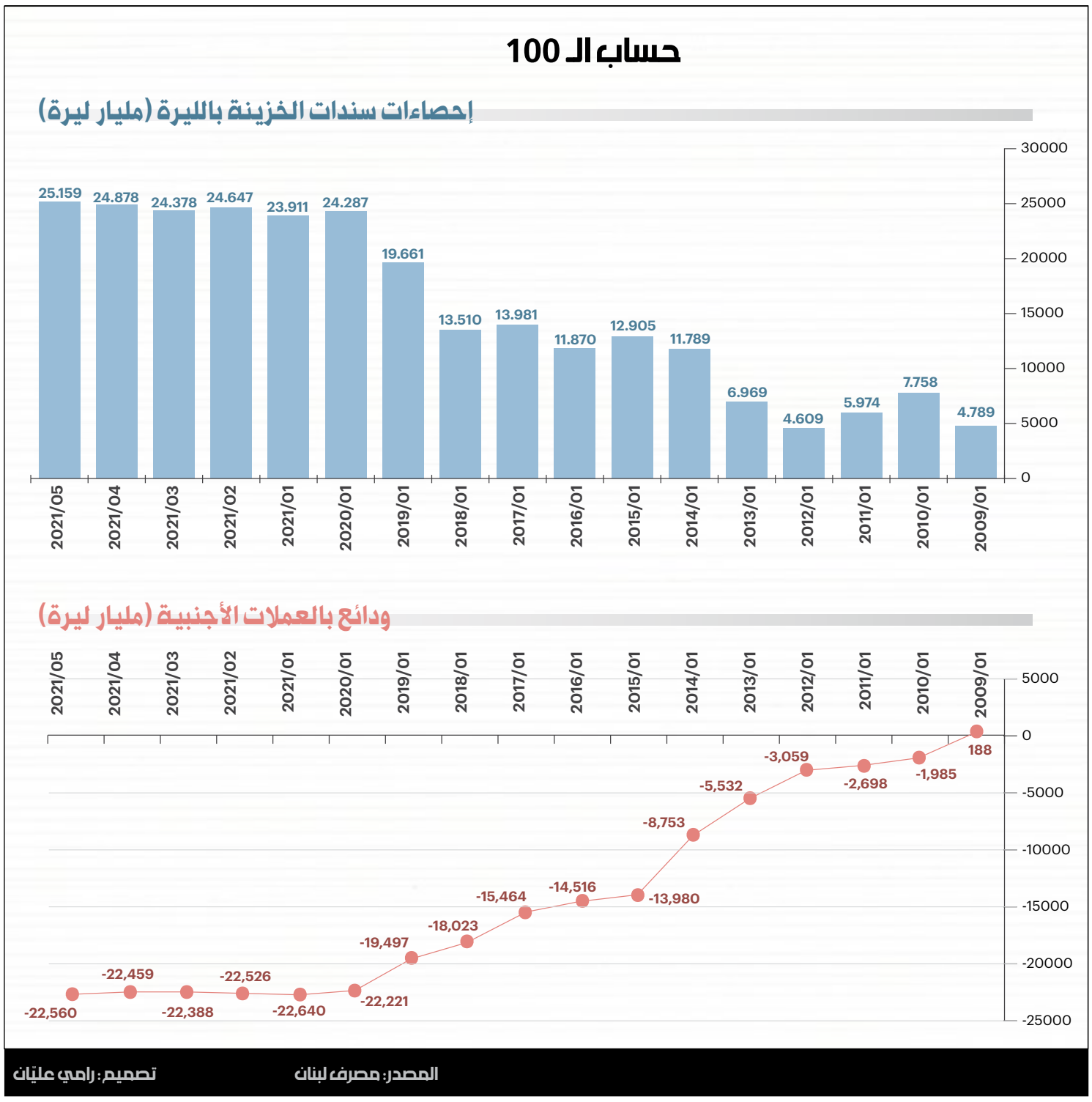

المصدر: مصرف لبنان تصميم: رامي علّيان

سلوك سلامة المريب محاسبياً

في عام 2003، فتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بالاستناد إلى طلب من وزير المال آنذاك فؤاد السنيورة، حساباً إضافياً للخزينة في مصرف لبنان يتفرّع منه حسابان: الأول توضع فيه الدولارات المحوّلة من الدول المانحة، والثاني توضع فيه الأموال التي تجمعها الحكومة من إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. يومها كان هدف السنيورة أن يمنع سلامة من إدخال هذه الأموال في احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، لكنّ سلامة كان أكثر احتيالاً إذ استغلّ وجود هذا الحساب ليسجّل فيه العملات الأجنبية التي يدفعها بأوامر من الخزينة عن مؤسّسة كهرباء لبنان، باعتبارها قروضاً على الدولة بدلاً من أن تُسجّل كعمليات قطع أو تحويل للعملة.

المنهج المحاسبي في التعامل مع المال العام لم يكن حكراً على فؤاد السنيورة كما هو شائع. بل كان إحدى الخصال التي تعلّمها رياض سلامة في حروبه مع السنيورة. وهذا المنهج كان يقضي بأن يتمّ استغلال الأرقام وطرق معالجتها وتقييدها في السجلّات من أجل تلميع صورة الحكومة أو وزارة المال أو مصرف لبنان. وبنتيجة هذا المنهج، جرت الكثير من عمليات التجميل على أرقام الدين العام، والاحتياطات بالعملات الأجنبية والنموّ وأسعار الفائدة وسواها.... باختصار تحوّل الاقتصاد على يد الاثنين إلى مجرّد أرقام ومؤشرات وعمليات لا وجود للمجتمع فيها. لكنّ مصرف لبنان تحديداً، استعمل هذا المنهج في محطات كثيرة من أبرزها تلك الفترة التي تغنّى فيها بأنه يدعم الاقتصاد عبر دعم قروض القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية وغيرها، لكنه بالفعل كان يدعم طبقة الميسورين الأثرياء، فضلاً عن أن الدعم الاجتماعي والتحفيز الاقتصادي لا يقعان ضمن اختصاصه أصلاً، بل إن استعمالهما بهذه الطريقة الاستنسابية كان يصبّ في خدمة المسار نحو الانهيار لأنه يحفّز استهلاكاً مستورداً بغالبيته.

ومن أبرز العمليات التي أجراها سلامة في إطار المنهج المحاسبي هي تلك المتصلة بتحويل الخسائر إلى أصول. فاستغلّ طلب السنيورة فتح حساب للخزينة رقمه 100 (عُرف لاحقاً باسم حساب الحصيلة)، لنفخ أصوله المتهالكة. فما الذي يُقيّد في هذا الحساب؟ وعبره كيف نفخ المصرف المركزي أصوله؟

مصرف لبنان بالنسبة إلى الدولة، هو مصرفها الوحيد. هو الذي ينفذ كل العمليات التي تحتاج إليها والتي يمكن اختصارها بمسألتين: أن يقوم مقام الصرّاف تجاه الدولة اللبنانية، وأن ينفذ عمليات التحويل والدفع من حسابها إلى حسابات الغير. هاتان الوظيفتان مبنيتان على أن الدولة ليست لديها مداخيل تُذكر بالدولار أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وأنها لا تستعمل في علاقاتها مع الغير سوى العملة اللبنانية. وهي تخصّص في الموازنة مبالغ بالليرة لتسديد عقود بالعملة الأجنبية بحسب سعر الصرف السائد. وحين يأتي موعد الاستحقاق تشتري الخزينة، كأيّ زبون آخر، الدولارات أو اليورو من مصرف لبنان وفق سعر الصرف السائد. وظيفته أن يوفّر لها الدولارات، وإلا إذا كانت ستجمع الدولارات من السوق فلم تعد لديها أي حاجة إليه. وبالإضافة إلى توفير الدولارات للدولة، فإن مصرف لبنان ينجز العملية تقنياً، أي يسدّد الدفعة المستحقّة عليها.

في هذا الإطار، فإن أي عملية مثل تسديد ثمن الفيول المستورد لحساب مؤسسة كهرباء لبنان، يجب أن تُقيّد في سجلات مصرف لبنان باعتبارها عملية تحويل للعملة يتم تنفيذها على أيدي موظفي مصرف لبنان للقيام بعملية التحويل إلى الخارج والتأكّد من الأوراق وسواها من الأمور التقنية والإدارية. لكن ما كان يحصل هو أمر مختلف تماماً. فمصرف لبنان كان يحصل على المبالغ بالليرة، وكان ينجز المعاملة لكنه كان يسجّلها في فرعَي حساب الـ100: يُقيِّد في الحساب الفرعي بالعملة الأجنبية مبلغاً على الدولة اللبنانية يتم تضمينه كأصول في موازنته، ويُقيّد في الحساب الفرعي بالعملة اللبنانية مبلغاً للدولة اللبنانية يتم تضمينه كالتزامات تجاه الدولة. أما الخزينة فكانت تسجّل في قيود الخزينة على أنها دُفعت من الاعتمادات المخصّصة لها في الموازنة. إذاً، في عمله كصراف للدولة، فإن المسألة واضحة للعيان: عليه أن يحوّل المبلغ من الليرة إلى الدولار. وفي عمله كوسيط مالي، عليه أن يقوم بناءً على أوامر الصرف التي يتلقّاها من الخزينة، بتحويل الأموال من حساب الخزينة إلى الجهة التي يفترض أن تتلقّى الدفعة. لكنّ سلامة عدّل في هذه الوظيفة لتصبح أكثر انسجاماً مع المادة 91 من قانون النقد والتسليف التي تجيز له إقراض الحكومة في الحالات الاستثنائية. وهو بذلك، يقرّ بأنه يخالف قانون النقد والتسليف الذي يفرض عليه التعامل مع إقراض الحكومة كحالة استثنائية، لا كحالة تمتدّ من عام 2003 إلى اليوم. وهو بذلك، أيضاً، ينفخ موجوداته بالعملات الأجنبية زاعماً أن لا حاجة لديه إلى مزيد من الدولارات.

انتفاضة الصناديق المواجهة الحتميّة

«إنّ تشاؤم العقل لا يُضاهيه إلا تفاؤل الإرادة»
انطونيو غرامشي - الفيلسوف والمناضل الماركسي الإيطالي

حسن شلّي *

لا يخفى على المطّلعين على أزمة لبنان العميقة، أنّ اللاعبين الفعليّين على الساحتين السياسيّة والاقتصاديّة في البلاد ينقسمون أوّلاً: إلى الحلقة الطائفيّة، أي أمراء الحرب والطوائف (والجهات الإقليميّة والدوليّة الراعية لهم)، وثانياً: إلى الحلقة الماليّة، أي أصحاب المصارف وحاكميّة المصرف المركزي.

اللافت هو وجود اعتماد متبادل (interdependence) بين هؤلاء اللاعبين الفعليين. فقد أسهم التعاضد العضوي بينهم في إرساء نظام سياسي - اقتصادي عاشه المواطنون والمواطنات، وارتضاه الكثيرون منهم لأكثر من ثلاثة عقود. ويقوم هذا النظام على توزيع دقيق للأدوار: ففيما تعمل الحلقة الماليّة كقناة لاستجلاب الأموال وضخّها داخلياً عبر الدين العام والديون الخاصّة، فإنّ الحلقة السياسيّة تقوم بتنظيم قنوات التوزيع، فتشتري الولاءات، وتُعزّز قبضتها على السلطة. وفي المحصّلة أرسى نهج ينطوي على نزاعات دائمة بين الزعماء على الحصص، ويعجّز فيه القيّمون على الشأن العام عن حسم أيّ خيار مهمّ في السياسات العامّة.

في بداية الأزمة الماليّة - الاقتصاديّة في عام 2019 – والتي أخذت معالمها تتّضح منذ سنة 2016 في أعقاب هندسات مصرف لبنان الماليّة - بدأت اليات الحلقة السياسيّة تتعطل، وكذلك قنوات التوزيع المُعتمدة من قِبلها (مثل شراء السِندات من خلال التوظيف العام والتنفيعات السياسيّة)، أي جزء ضخّ الأموال الآتية من الخارج داخلياً عبر الدين العام والديون الخاصّة). وقد تعطّلت تماماً عشيّة إعلان حكومة حسان دياب عن تخلّف لبنان عن سداد ديون «اليوروبوند» في آذار 2020.

وفي المقابل، شهدت الحلقة الماليّة توسّعاً في دورها وفي تأثيرها. فعلاوةً على مواصلتها حجز أموال المودعين، وفرض شروط قاسية لسحب العملات الصعبة من حساباتهم من خلال التعميمات المُفرضة والإجراءات الاستنسابيّة، فإنها تمكّنت من نسف برنامج حكومة دياب الذي تضمّن توزيعاً لخسائر إجمالية بقيمة 83 مليار دولار، كان من المُقرّر أن يتحمّلها الفاعلون الاقتصاديون، أي «مصرف لبنان» والمصارف التجارية ودافعو الضرائب. وقد كان لافتاً إذعان لجنة تقصّي الحقائق في مجلس النواب لإرادة أصحاب المصارف، فخلصت اللجنة المذكورة في حزيران 2020 إلى تقليص حجم الخسائر الإجمالية لمصرف لبنان والمصارف إلى أقلّ من الثلث، تمهيداً للتفاوض مع الدائنين الخارجيين.

انطلاقاً من هذا الواقع، لا بدّ من إطلاق نقاش واسع حول أهميّة العمل السياسي الرامي إلى مواجهة الحلقة الماليّة التي يُشكّل كارتيل أصحاب المصارف أبرز لاعبيها. وتستمدّ هذه المواجهة طابعها السياسي من واقع قوائه أنّ الحلقة المالية باتت مطمئنّة إلى تضامن الحلقة الطائفيّة شبه التامّ معها، فاضحت محصّنة في وجه أي مساءلة رسميّة أو أيّ تقييد لعملها. ولهذه المواجهة هدفان أساسيان. الأوّل، هو حشد المواطنين والمواطنات – ولا سيّما أولئك المنضوون في نقابات المهن الحرّة والمعلّمين – للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية ومدّخراتهم من خلال منع أصحاب المصارف العام والديون الخاصّة). وقد تعطّلت من تبديد الادخارات المجتمعيّة، وخصوصاً صناديق التعاضد. ذلك أنّ هذه الصناديق تمثّل مفصلاً حرجاً لحلقة الماليّة، كونها تعمل في أطر منظّمة تضمّ مئات الوف العائلات التي تمّ الاستيلاء على مدّخراتها من قبل أصحاب المصارف أنفسهم. أما الهدف الثاني فهو الإسهام على المدى المتوسّط في «إعادة هيكلة» النظام المصرفي على نحو يتلاءم والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك قبل انتهاء أيّ تفاوض مع الدائنين، سواء حملة سندات اليوروبوند أو «صندوق النقد الدولي» (بعدما أعلنت وزارة الماليّة اللبنانيّة أنّها استانفت تواصلها مع الصندوق من أجل التوصّل إلى اتّفاق من شأنه أن يُطلق العنان للدعم المالي من المجتمع الدولي).

ماهيّة صناديق التعاضد

وفقاً للمرسوم الإشتراعي الرقم 35 للعام 1977 الذي يُحدّد قانونيّة صناديق التعاضد وآليات تأسيسها وتنظيم العمل فيها، فإنّ صناديق التعاضد هي مؤسّسات اجتماعية لا تبغي الربح. وهي تشكّل نوعاً من الرابط الإجتماعي بين أعضائها، فهي تضمّ أشخاصاً تجمع بينهم الرغبة في التضامن والمساعدة المتبادلة، وذلك بواسطة اشتراكات إلزامية يدفعونها مقابل تلقّيهم خدمات معيّنة. ومن الأغراض التي تسعى هذه الصناديق لتحقيقها تأمين معاش تقاعدي للمشتركين، بالإضافة إلى تعويضهم في حال حدوث أيّ من الأخطار التي تصيبهم أو تصيب عائلاتهم سواء في شخصهم أو في ملكيّتهم أو في استثماراتهم، بما في ذلك الحوادث الجسديّة، والمرض، وحتى في الوفاة. وتُعنى هذه الصناديق أيضاً بمساعدة الأعضاء في حالات الزواج والولادة ونهاية الخدمة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات والمِنَح والقروض لهم ولأولادهم لغاية التعليم.

يغلب على هذه الصناديق طابع الادّخار الإلزامي – أو الإجباري – كالادّخارات الإجتماعية المتراكمة في «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، وفي صناديق التعاضد للمهن الحرّة وللمعلمين، حيث يُطلب من الأعضاء، سواء أكانوا موظّفين أو أرباب عمل، المساهمة دورياً في خطط صندوق الادّخار الإلزامي التي تتقدّم بها النقابات المعتمدة، وفقاً لرواتب الأعضاء وفترة توظيفهم. وتختلف هذه الصناديق عن حسابات الادّخار الفردية الذي يغلب عليها طابع الادّخار الطوعي، حيث تقوم الشخصيات أو الهيئات المعنوية أو الطبيعيّة بإيداع الأموال طوعاً في المصارف أو في أسواق الأسهم أو الصناديق المشتركة وغيرها من هذه المؤسّسات، وذلك لقاء معدّلات فائدة قد تختلف باختلاف المؤسّسات التي تشكّل وجهة الادّخار.

والملافت هو أنّ هذه الصناديق هي موجّهة بالدرجة الأولى إلى الطبقة الوسطى وما دونها. وبذلك، فهي تُشكّل شبكة حماية اجتماعيّة ليس لبضعة أفراد منتسبين فحسب، بل لمجتمع برمّته، لكونها مؤتمنةً على عشرات آلاف الحسابات، وتعمل لتأمين مصلحة أعضائها وعائلاتهم، والذين يُقدّر عددهم بمئات الآلاف.

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى التعميم 158 الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ 8 حزيران 2021 (والصّالح لغاية 31 تشرين الأول 2021)، والذي يجيز لأصحاب الودائع بالدولار سحب 400 دولار شهرياً، وبموازاتها 400 دولار أخرى بالليرة اللبنانية على سعر 12 ألف ليرة للدولار الواحد. فبمعزل عن أنّ هذا التعميم ينطوي على «هيركات» يبلغ نحو 80% من قيمة الوديعة، إلّا أن أحكامه تقتصر على الأشخاص الطبيعيّين الذين يملكون حسابات فرديّة، فيما تستثني الصناديق التعاضديّة التي تضمّ أموالاً لعشرات الألوف من أعضاء نقابات المهن الحرّة والمعلّمين، وتحرمهم وعائلاتهم من الاستفادة من ادّخاراتهم الإجتماعيّة. وبذلك، فإنّ حاكميّة «المركزي» وأصحاب المصارف يسعون – وبمباركة الحلقة الطائفيّة التي نجحت في تحويل جزء كبير من ودائعها إلى الخارج – إلى تجنّب المصارف تسييل موجوداتها للتعويض على المودعين، ولا سيّما أعضاء النقابات الذين قاموا بإيداع أموالهم في صناديق الادّخار الإلزامي. فيُصبح الحلّ الأنسب – كما تراه جمعيّة المصارف – هو أن تتحمّل الدولة نصيب الأسد من الخسائر، سواء من خلال خصخصة بعض المؤسّسات العامّة، أو المبادلة المحتملة للأصول الحكوميّة («التي تعود ملكيّتها إلى الشعب»)، فيتمّ توظيفها في صندوق سيادي تقوم المصارف بإدارته على مدى سنوات لمعالجة بعض هذه الخسائر.

> **لطالما كان الاقتصاد والدولة في لبنان مسخّرَين لخدمة الحلقة الماليّة التي ساهمت – وبالتعاون مع منظومة ما بعد الطائف – في إطالة أمد النظام الاقتصادي - السياسي الذي يقتات على التدفّقات الخارجية، وعلى ضرائب الاستهلاك**

ولعلّ من نافل القول، إنّ أداء الحلقة الماليّة، سواء من خلال الإجراءات الاستنسابية أو التعاميم المريبة، يتناقض في جوهره مع «قانون النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي» الصادر بالمرسوم الرقم 13513 في عام 1963. فوفقاً لهذا القانون، هناك مسؤوليّة أساسيّة تقع على عاتق المصارف التجاريّة في لبنان، وهي أنّ أي استعمال لأموال الجمهور (أي المودعين) من أجل كسب الأرباح لحسابها يعني، ومن دون أي ريبة، أنّه يتوجّب عليها أن تتحمّل الخسائر من حسابها أيضاً.

الاداء المريب للمصارف

لطالما كان الاقتصاد والدولة في لبنان مسخّرَين لخدمة الحلقة الماليّة التي ساهمت – وبالتعاون مع منظومة ما بعد الطائف – في إطالة أمد النظام الاقتصادي - السياسي الذي يقتات على التدفّقات الخارجية، وعلى ضرائب الاستهلاك، ويمنح امتيازات ضريبيّة للشركات. لقد عاش المواطنون والمواطنات في هذا السياق وهماً نقدياً انهار عند أوّل منعطف للأزمة الاقتصاديّة والماليّة العميقة، وها هم يدركون اليوم الآلية الحقيقية التي مكّنت استقرار «الدولار اللبناني» خلال العقود الماضية.

إنّ هذا الاستقرار الوهمي انطوى على نموّ غير مستدام في موجودات المصارف، وعلى أكلاف كبيرة تكبّدها المجتمع، وبخاصة أنّ هذا النموّ لم يكن متماشياً مع معدّلات النمو الاقتصادي. فبين سنتي 2016 و 2018 (منذ تنفيذ ما بات يُعرف بالهندسات الماليّة)، نمت موجودات المصارف بنسبة 10,5% (معدل نموّ سنوي مركّب). وبمعنى آخر، ارتفعت نسبة الموجودات المصرفية إلى مجمل الناتج المحلّي من نحو 399% إلى 454%، فبات حجم القطاع المصرفي يوازي أكثر من 4 مرّات ونصف المرّة حجم الاقتصاد المحلّي، أو قيمة السلع والخدمات التي انتجها لبنان في سنة 2018.

غير أنّ تنامي حجم القطاع المصرفي قابله معدّل نمو سلبي للناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,55-% في خلال الفترة نفسها. وإن دلّت هذه الاتّجاهات على شيء، فهي تدلّ على أنّ القيّمين على السياستين النقديّة والماليّة في لبنان – أي الحلقة الماليّة، ومن خلفها الطائفية – قد ساهموا بتضخيم موجودات المصارف بمعزل عن الحاجات التمويليّة للاقتصاد. ولو شئنا التداعي إلى فحص وجهة توظيف هذه الموجودات، لوجدنا أنّ أدوات الدين السياديّة («سندات الخزينة، وشهادات الإيداع، والودائع لدى مصرف لبنان) باتت تستحوذ على قرابة 66% من موجودات المصارف التجاريّة في لبنان في نهاية عام 2018، بينما استحوذ تمويل القطاع الخاص المحلّي على نحو 20% من هذه التوظيفات في العام نفسه.

المواجهة الحتمية لبناء قطاع مصرفي لكل لبنان

بحسب جمعية مصارف لبنان، يُعدّ القطاع المصرفي اللبناني ثالث أكبر قطاع في العالم لجهة نسبة الأصول المصرفيّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، ما يعني أنّ مقدار هذه الأصول أكبر بكثير من المستوى المطلوب لتمويل اقتصاد نشط في البلاد. إنّ ضخامة هذا القطاع مقارنةً ببُعد الاقتصاد الوطني تفترض «إعادة هيكلة» للنظام المصرفي في البلاد على نحو يتماشى مع بلدان أخرى ذات بنى اقتصادية واجتماعية مشابهة ومستوى دخل متقارب.

وإلى حين إتمام «إعادة الهيكلة» المنشودة، على الحلقة الماليّة أن تعي أن استثناء المنتسبين والمنتسبات للصناديق التعاضدية من أحكام التعميم 158 هو بمثابة عقوبة جماعيّة بحقّ مئات الآف الأسر اللبنانيّة. وهي مُطالبة بالتسديد الفوري للمبلغ المحدّد في التعميم بالدولار الأميركي النقدي مع ما يوازيه بالليرة اللبنانيّة عن كلّ منتسب ومنتسبة لهذه الصناديق في حسابات النقابات، وذلك قبل انتهاء المهلة القانونيّة.

كذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المواجهة باتت واجباً على القيّمين على النقابات وأموالها، وبخاصّة أنّ أعضاء النقابات قد ائتمنوهم على حقوقهم وادّخاراتهم الاجتماعية التي تراكمت على مدى عقود من الزمن. وليكن إذاً إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه، مدخلاً رئيسياً في سياق تاسيس قطاع مصرفيّ يعمل من أجل لبنان، ويؤدّي الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع.

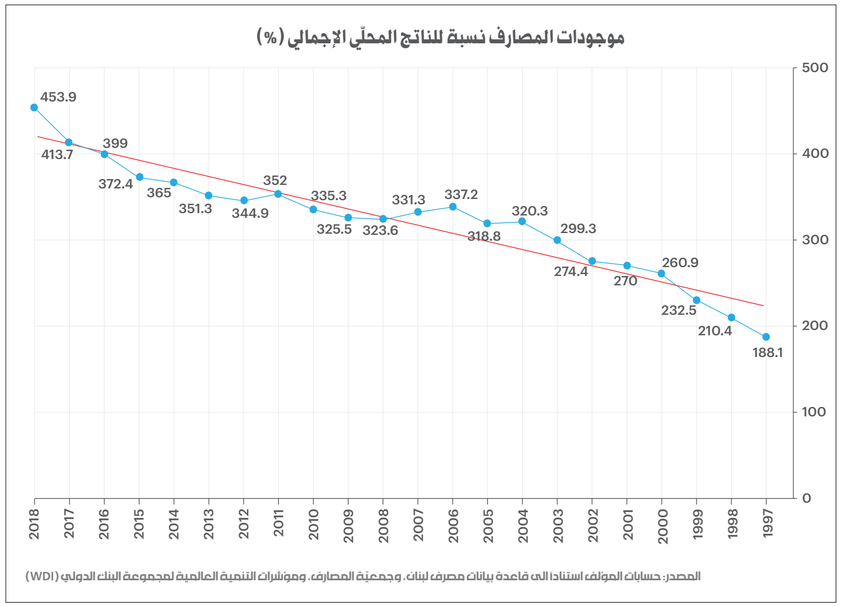

المصدر: حسابات المؤلف استنادا الى قاعدة بيانات مصرف لبنان، وجمعيّة المصارف، ومؤشرات التنمية العالمية لمجموعة البنك الدولي (WDI)

مقال

حتى لا يكون الحل أسوأ من الأزمة

عبد الحليم فضل الله *

لا يمكن التعامل مع برامج الحل أيّاً كانت، باعتبارها خطوة إلى الأمام، بل قد تكون أخطر من الأزمة نفسها إذا دارت مدار الخيارات السابقة أو استنسخت وصفاتها من كتاب الانهيار نفسه. والحلول الجيدة هي التي تعترف بأن لمشكلتنا جذوراً مغروسة في تربة الاقتصاد الحقيقي فتسمح بتغيير اتجاهاته، وتنضوي تحت مظلّة سياسات عامة متقاطعة ومتكاملة، وتتجنّب التلاعب بمبدأ الندرة من خلال «التسعير الخاطئ»، وتمهّد الطريق أمام نوع من المحاسبة ولو في حدود الاعتراف بالمسؤولية.

تغيير الاتجاه

منذ الطائف، أُدير الاقتصاد بمنطق الأسواق الماليّة، الذي يزدحم بالمفاهيم والمؤشرات ذات الصلة ببيع سندات الدين وتعزيز القدرة الاقتراضية واستدعاء الودائع ومراكمة الاحتياطيّات، وكل ما يتعلق بعالم الديونية الواسع. لكن المال السهل لا يبقى سهلاً كونه يستدرج الدول الباحثة عنه نحو فخّ الاقتصاد السياسي للتمويل الدولي. ففي بداية المنحدر، أي عندما تُطل الأزمة برأسها، تستطيع الدولة أن تستخدم جزءاً من رصيدها السيادي لتخفّف من أعباء الديون، فتُجري مقايضاتٍ تمكّنها من الحصول على قروض ميسّرة أو هبات وتحويلات رسميّة وشبه رسميّة في مقابل أثمان سياسية واقتصادية يمكن تحمّلها، وقد فعلنا ذلك مرّات عدّة من خلال المؤتمرات الدولية التي مكّنت لبنان من نيل تمويل ملحوظ، ولو أنه متواضع الحجم مقارنة بالأموال الحرّة التي تلقّيناها في عقد الألفية الأول.

لكن سُحب التعثر المالي لا بد أن تتجمع في الأفق، وحينها لا تجد الدولة مناصاً من الارتماء في أحضان المؤسسات الدوليّة، وهذه لا تفرّق بين اقتصاد ذي قاعدة إنتاجية قويّة وآخر ذي قاعدة ضعيفة، أو بين دولة ذات سلطة مركزيّة تمكّنها من اتخاذ القرارات الصعبة في وقت قياسي كمصر، وأخرى لا مركزيّة محكومة بالتوافق الواسع كلبنان. فكلتاهما بنظر المؤسسات المذكورة، مطالبة باتخاذ إجراءات ثقيلة الوطأة ومؤلمة وفورية، تُطبّق في طرفة عين.

وحتى لا نقع مجدداً في مصيدة المقاربة التي أدارت رؤوسنا بهذائها زهاء ربع قرن، علينا هذه المرّة أن نربط برامج الحل بالعربة التي تنتقل بالاقتصاد من منطق تداول القيمة الذي يكتفي بإحصاء حركة الأموال وكلفتها، إلى منطق إنتاج القيمة الذي يوجه اهتمامه قبل أي شيء آخر إلى ما نراكمه من أصول منتجة ومصادرها ومكوناتها ونموها المحتمل. ولهذا مؤشراته ومتغيراته التي لم تتغلغل بما فيه الكفاية في قاموسنا الاقتصادي، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: المؤشرات المعبّرة عن الإنتاج (معدّل نمو الاقتصاد الحقيقي، وزيادة استهلاك قطاعات الإنتاج من الطاقة، وإنتاجية العاملين بأجر، والإنتاجية العامة للاقتصاد TFP، ونسبة كل من الاستثمار والادخار والصناعة من الناتج ...)، والتنافسية (مؤشر التنافسية والتعقيد ومصلّب النمو، وأرصدة الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات ...)، والتوزيع (نسبة الأجور وفائض التشغيل من الناتج، والكلفة الحقيقيّة الصافية للعمل والمداخيل من غير الفوائد والتحويلات إلى مجموع المداخيل المتاحة ومتوسط عدد العمال للمؤسسة الواحدة ...)، والرأسمال البشري والاجتماعي والمعرفي (أدلة التنمية البشرية والمعرفة واقتصاد المعرفة والثقة والابتكار وبراءات الاختراع والبحث العلمي ...)، وإعادة التوزيع (نسبة التحويلات الداخلية والخارجية من الدخل المتاح والدخل التقاعدي من الدخل الدائم ومعامل اللامساواة ونسب الفقر وتصاعدية الضريبة والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة قياساً على إنفاق الأسر وكفاءة هذا الإنفاق ...)، والوضعية المالية للدولة (صافي الإقراض أو الاقتراض من الخارج، ورصيد الحساب المالي للدولة، وصافي التدفقات من الخارج والاحتياطيات الأجنبية ...)، ومخاطر التمويل (نسبة الموجودات الخارجيّة إلى كل من: الناتج المحلي، والميزانية المجمّعة للمصارف والمطلوبات الخارجية للقطاع المالي عموماً وللمصرف المركزي على وجه الخصوص ...).

وإلى جانب ذلك، يكتسي الاندماج بسلاسل القيمة العالميّة أهميّة خاصة ومتزايدة، إذ بات ارتفاع نسبة القيمة المضافة الناتجة عن أنشطة مندمجة بسلاسل القيمة العالمية من مجموع القيمة المضافة للدولة، رافعة الاقتصادات الناشئة وأساساً للنمو طويل الأمد، وتوسيع القدرة على استيعاب الاستثمارات، وتوظيف التكنولوجيا واسترداد اليد العاملة المهاجرة، وتكثيف التشابك بين القطاعات الأساسية.

تشابك المسارات والسياسات

يلحق فصل السياسات بعضها عن بعض ضرراً فادحاً في مناعة الاقتصاد ويشرّع الأبواب أمام تشوّهات تمنع مقاربة الإنتاج من المضي إلى الأمام. ففي السياسة النقدية مثلاً التي فقدت القدرة على إدارة عمليات سوق مفتوحة، صار التحكّم بالداخيل لا بالكتلة النقديّة هو الأداة المتبقية بيد السلطة النقديّة للجم التضخّم، وهذا ما يحصل من خلال السماح للمصارف بتقييد حركة الرواتب الموطّنة لديها، وعبر التعاميم التي تضع سقوفاً واطئة على سحوبات المودعين.

لكن اعتماد سياسات انكماشية على النحو المذكور، لا يفيد في لجم التضخم إلّا لمدّة قصيرة، فبعد حين تجد الدولة نفسها ملزمة بالتوسع في الإنفاق لاستيعاب النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتدهور المداخيل وتراجع النمو وانكماش الثروات، وسواء مُوّل هذا التوسع بزيادة العجز أو بضخّ السيولة النقديّة فسيُطلق صافرة التضخّم ويعيدنا مجدداً إلى نقطة الصفر. قد تفلح الحكومة في أن توازن نفقاتها الجديدة (لزيادة الرواتب في القطاع العام مثلاً) بزيادة الضرائب غير المباشرة أو

> **حتى لا نقع مجدداً في مصيدة المقاربة التي أدارت رؤوسنا بدهائها زهاء ربع قرن علينا هذه المرّة أن نربط برامج الحل بالعربة التي تنتقل بالاقتصاد من منطق تداول القيمة الذي يكتفي بإحصاء حركة الأموال وكلفتها، إلى منطق إنتاج القيمة**

> **المحاسبة جزء لا يتجزأ من أي مخطط للإنقاذ والتعافي وهذا ليس انضماماً إلى جوقة الحالمين بالتغيير ولا تنكّراً لقدرة النظام على مقاومته، بل ينطوي على طموح واقعي ومشروع بالحصول على اعتراف ما بالمسؤولية عن واقعة مروّعة حصلت**

إيقاف الدعم، إلّا أنّ ذلك سيرفع الأسعار ويزيد من ثمّ الكتلة النقدية اللازمة لتمويل الطلب المتزايد على السيولة. وفي السياسة الماليّة تسود أيضاً رؤية محاسبيّة تفصلها عن باقي السياسات. تقود المؤسّسات الدوليّة هذا التوجّه من خلال تركيز اهتمامها على المتغيرات المعياريّة التي يمكن تكرارها ونسخها في كل الظروف والمواقف والأزمات، مثل خفض الدين العام وعينه وتقليص عجز الموازنة. لكن، ماذا لو خفضنا الدين إلى أقل من إجمالي الناتج (إلى 90% منه حسب صندوق النقد الدولي) ونجحنا في جعل نمو الناتج أعلى من نمو الدين (ناقصاً نسبة الفائض الأولي)، فهل يحقق ذلك مبدأ الاستدامة المالية بمعزل عن تطور الاقتصاد نفسه؟ وهل لجميع أنواع الديون ذات الأثر مهما اختلفت مصادرها وتعدّدت استخداماتها؟ وماذا عن الديون غير المعلنة كالمتأخرات المتوجبة على الحكومة للمتعهدين وغيرهم، والقيمة الحالية الصافية لأرصدة صناديق التعاضد ونهاية الخدمة التي قد تنطوي على مديونية جيليّة عالية، ولا يمكن تغطيتها إلّا بنمو حقيقي في المستقبل؟ وكيف يجري التعامل مع الديون التي ستتحمّلها الدولة في نهاية المطاف ربطاً بالقرارات والسياسات الخاطئة كخسائر المصرف المركزي والودائع المضمونة بحكم القانون، والتي تُحمّل الأجيال الآتية مغبّة إفراط الأجيال السابقة في الاستهلاك؟ وفي عبء الدين العام: هل ينبغي التعامل مع الدين الخارجي والدين الداخلي بطريقة واحدة؟ علماً بأنّ الأول يقع عبؤه على القطاعات المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة الدولية والتي يُنتظر منها جذب العملات اللازمة لتسديده، فيما يمكن خدمة الديون الداخليّة بالاعتماد على المداخيل ذات النشأة المحلي وبالاستناد إلى حقّ الدولة السيادي بإصدار النقد وفرض الضرائب.

وفضلاً عمّا تقدّم، تولي المؤسسات الدوليّة أهميّة كبيرة للتوازن المحاسبي بين نفقات الحكومة وإيراداتها لكنها لا تفرّق في الحالة اللبنانية، بين إيرادات حكومية تنبثق عن تدفق حقيقي للقيم، وأخرى إسمية ودفترية مرتبطة بالمدخرات المتآكلة داخل المصارف، كما لا تلقي بالاً إلى تراجع أولويّة الانضباط المالي، رغم أهميّته، بعد تراجع نسبة النفقات العائمة إلى الناتج من نحو 28% قبل الأزمة إلى نحو 7% تقريباً بعدها. ويقدّم الارتفاع المزمن في نسبة الإنفاق المصنّف اجتماعياً (التحويلات والمنافع الاجتماعية) والذي لامس في السنوات الأخيرة ربع مجموع النفقات الأوليّة (من دون احتساب المعاشات التقاعدية)، مثالاً آخر على عقم النظر إلى السياسات من زاوية واحدة. فمن أسباب هذا الارتفاع، إلى جانب الفساد والمحسوبية والاستخدام السياسي للمال العام، اضطرار الدولة إلى التدخل لامتصاص التداعيات الاجتماعيّة لسياساتها الاقتصادية الفاشلة، والتي أدّت في ما أدّت إليه، إلى تقويض البنى التحتيّة الاجتماعيّة، ورفع معدلات الفقر لتكون الأعلى في دول المنطقة.

التسعير الخاطئ

يسجّل لمصرف لبنان في السنوات الأخيرة الفضل في ابتداع منهج التسعير الخاطئ، بدءاً بما أسماه الهندسات الماليّة التي انطوت على مبادلات للأوراق والسندات الحكومية خارج قواعد السوق ومن دون مرجعيّة محاسبيّة موثوقة، وانتهاءً بالتعدديّة الفوضوية لأسعار الصرف. ولم يؤدّ التسعير الاعتباطي للأشياء إلى إطفاء خسائر المصارف في أجساد المودعين والمستهلكين فحسب، بل تسبّب في تشويه عمل الاقتصاد من خلال تقويض مبدأ الندرة، إذ صارت الأسعار النسبيّة بسبب ذلك تميل نحو القطاعات الأقل توليداً للقيمة المضافة وفرص العمل، فيما فقدت باقي القطاعات، تدريجياً، قدرتها على الاستمرار.

من المرجّح أن تصرّ السلطات المعنيّة على منهج التسعير الخاطئ بل أن تتمادى فيه، لتسهيل مرور برامج إعادة الهيكلة بأقل كلفة على القطاع المالي، ويتوقع أن يظهر خصوصاً في مجالين: طريقة تسديد ودائع الدولار والقيمة التي ستخصّن بها أصول الدولة. نعرف جميعاً أن المودعين تحمّلوا القسط الأكبر من الخسائر المترتبة على تطبيق التعميم 151، ويعتقد أنّ التعميم 158 هو جزء من مشروع ما لتسديد الودائع ما دون 50 (أو 70) ألف دولار خلال خمس سنوات وفق تسعير للدولار يقل عن قيمته السوقيّة، وهذا الأمر سيكبّد المودعين بالعملات خسائر إضافية قد تساوي ربع ما تبقى في حساباتهم. ولن يقف الأمر عند حدود التحكّم بتحديد قيمة «الدولار المصرفي»، بل سيشمل في مرحلة ما موجودات الدولة وأصولها العقاريّة. فمن مصلحة المصارف، أن تضخّم محاسبيّاً قيم الموجودات المذكورة لتساوي الفرق بين ودائعها بالدولار لدى مصرف لبنان في جانب، وما تبقّى من حسابات المودعين لديها بالعملة نفسها في جانب آخر، وذلك بعد خمس سنوات من تسييلها وفق التعميمين المذكورين (قيّمت المصارف في إحدى طروحات الحل موجودات الدولة بما يزيد عن عشرة أضعاف قيمتها الحقيقيّة)، وينطوي ذلك إذا حصل على ترحيل إضافي للخسائر من المصارف إلى المودعين، وكذلك إلى المستهلكين الذين سيخسرون المنافع العامة التي ما زالوا قادرين على نيلها بكلفة مقبولة.

خِتاماً، لا يطوي توزيعُ الخسائر سجّل المسؤوليات، فالمحاسبة جزء لا يتجزأ من أي مخطط للإنقاذ والتعافي. هذا ليس انضماماً إلى جوقة الحالمين بالتغيير ولا تنكّراً لقدرة النظام على مقاومته، بل ينطوي على طموح واقعي ومشروع بالحصول على اعتراف ما بالمسؤولية عن واقعة مروّعة حصلت. نعرف أن ذلك لن يطفئ آلة الفساد أو يعطّلها، لكنه قد يخفف من الزخم التاريخي الذي اكتسبته بحكم ظروف وأحداث لا تجتمع دائماً. تجديد الطبقة السياسيّة المستزلة للخارج مفيد في تقليم أظافر الفساد، حتى لو نسج ورثتهم على منوالهم. أو بقول آخر: إذا كان مقدراً لنا في مستقبل الأيام أن نلدغ من الجحر مرتين، فليكن ذلك من قبل جيل جديد أقل مكراً وفتكاً وبأنياب لم تكتمل بعد.

* رئيس المركزي الاستشاري للدراسات والتوثيق

*أستاذ جامعي في العلوم الاقتصاديّة

من أبرز علامات الأزمة اللبنانية المالية وجود مصارف لا تقوم إلا بالحد الادنى من الاعمال المصرفية المعتادة. الخسائر تطغى على ميزانياتها. أعمالها محدودة بنقل القيود وبعض عمليات التحصيل. لا تملك السيولة للإقراض. لا يمكنها ردّ الودائع بقيمتها الحقيقية. رغم ذلك، يصرّ مصرف لبنان على حمايتها من خسائر متحققة لا يمكن إخفاؤها. ينطبق وصف «زومبي» على هذه المؤسسات التي تبقى قائمة لانها تتغذّى على تدمير الاقتصاد

«زومبي» لبنان
مصارف تتغذّى على تدمير الاقتصاد

ماهر سلامة

رغم تعثّرها المالي، ما زالت المصارف العاملة في لبنان قائمة. هي مصارف تعتاش على الدعم «الحكومي» المباشر أو غير المباشر، أي أنها لا تملك أصولاً قادرة على تغطية التزاماتها المستحقة في المدين المتوسط والطويل لكن الدعم الحكومي أو من المصرف المركزي يبقيها على قيد الحياة. بهذا المعنى هي تعمل بالحدّ الأدنى من وظائفها كوسيط مالي بدلاً من إفلاسها وعرض أصولها للبيع لتغطية التزاماتها. بتعبير أوضح، مصارف لبنان هي مصارف «زومبي». وصم هذا التعبير كل المؤسسات المالية التي صار لديها خسائر في ميزانياتها أكبر من أصولها، ابتداءً بالمؤسسات الأميركية بعد اندلاع أزمة مؤسّسات الإقراض والادخار التي انفجرت بين عامي 1986 و1995. ففي عام 1987 استعمل إدوارد كاين من جامعة بوستن تعبير «زومبي» لأنها: «تملك رأس مال سلبي (أي أن مطلوباتها أكبر من أصولها) وتعاني من خسائر في ميزانياتها». يومها سقطت ثلث المؤسّسات (نحو 3234 مؤسّسة) في هذه الأزمة، ورغم محاولات الحكومة الأميركية إنقاذها، إلا أنها اضطرت أن تتخلى عن هذه المهمة عندما بلغت خسائر المؤسسات ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل المحاولات. وصف الـ«زومبي» عاد مجدداً في التسعينيات مع رفض المصارف اليابانية مواجهة خسائرها أو الاعتراف بعد انفجار فقاعة سوق العقارات. كذلك تكرّر استخدام هذا التعبير خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008 فأطلق الوصف على المصارف التي أضعفتها الأزمة.

نهاد علم الدين ـ لبنان

التأثير على الاقتصاد

يعكس هذا الوصف حقائق ظاهرة في التعاطي مع الأزمات التي تصيب المؤسسات المالية. ينقل المحامي الأميركي دايمون سيلفيرز عن مسؤول في صندوق النقد الدولي، أن هناك ثلاث مراحل تمر فيها الحكومات خلال الأزمات المالية: الإنكار، ثم تقديم الدعم المالي للمتضررين، وبعد فشل هاتين المرحلتين تنتقل الحكومة إلى مواجهة المشكلة الحقيقية. وكلما أخذت الحكومات وقتاً أكثر للوصول إلى المرحلة الأخيرة، كلما ارتفعت كلفة الأزمة على الحكومة وعلى الاقتصاد.

في الواقع، سيلفيرز عمل طويلاً لدى حكومة الولايات المتحدة في المجال المالي، وهو يدرك معنى «تنظيف» ميزانيات الشركات المأزومة. قد يؤدي إلى إفلاس بعضها. وبحسب كين، فإن دعم الحكومات للمصارف الميتة، من خلال ضمانها أو ضخّ الأموال فيها، يزيد المخاطر على دافعي الضرائب من دون غيرهم. لكن التداعيات تكون أكثر شمولاً لأنها تصيب الاقتصاد بكامله. فبحسب ما ورد في كتاب ليلمان أونارا «مصارف الزومبي»، فإن ترك الأصول العقيمة في ميزانيات المصارف «الزومبي» يرتّب تكون نتيجته انخفاض الإقراض من قبل هذه المؤسسات، أو رهنها على الاستثمار في قروض ذات مخاطر كبيرة لإعادة إحياء نفسها.

خلال أزمتها في التسعينيات، سلكت اليابان الطريق الذي يؤدّي إلى انخفاض الإقراض، ما أدّى إلى تضييع عشر سنوات. فالاقتصاد الياباني لم يستطع أن يعاود النمو على مدى عقد من الزمن أعقب أزمة فقاعة سوق العقارات لأن المصارف توقفت عن الإقراض. أما الطريق الآخر، فقد سلكته مؤسسات الإقراض والادخار في أزمتها في الثمانينيات حين راهنت على الاستثمار في القروض ذات المخاطر المرتفعة لانقاذ رأس المال. لكن هذه الطريقة لم تنجح إلا مع عدد قليل منها، بينما تضاعفت خسائر المؤسسات الباقية ما أدى إلى زيادة الكلفة على الدولة وبالتالي على دافعي الضرائب.

ولا تنحصر التداعيات بذلك، فإبقاء المصارف في حالة «زومبي» يرتّب أعباء إضافية على النظام المالي بما في ذلك على المصارف المنافسة التي تتمتع بوضع مالي متين. وهذا الأمر، بحسب أونارا، يؤدي إلى جمود هذا النظام كلياً وينعكس في ركود النمو الاقتصادي.

> **إن وجود مصارف «زومبي» يبعد رأس المال الخارجي عن البلد، فبوجودها تكون هناك مخاطر عالية على النظام المالي اللبناني، لانعدام الثقة فيها**

في المحصّلة، هناك إجماع عند الباحثين على أن إبقاء هذه المصارف الميتة يأتي على حساب أموال المواطنين دافعي الضرائب، ولا يؤدي إلى التخلّص من المشكلة. ففي معظم الحالات لم تستطع هذه المصارف أن تبقى على قيد الحياة واضطرت الحكومات إلى التخلص من عبء دعمها. لكن تكون كلفة التأخر في ذلك مضاعفة. وهذه الكلفة تقع أيضاً على كاهل دافعي الضرائب.

«زومبي» لبنان

ينطبق وصف «زومبي» على مصارف لبنان. فهي ما زالت تمتص الموارد للبقاء على قيد الحياة كما كانت تمتصّها سابقاً لتكديس الأرباح. حالياً، هذه المصارف غارقة في حالة من السلبية ناتجة من عدم قدرة أصولها على تغطية التزاماتها ضمن المدين المتوسط والطويل. وبالإضافة إلى ذلك، هي تعاني أيضاً من مشكلة السيولة لأنها غير قادرة على تغطية التزاماتها على المدى القصير أيضاً. رغم ذلك، لم تشهر هذه المصارف إفلاسها حتى الآن، لأن مصرف لبنان لم يتحرّك في هذا الاتجاه، بل على العكس هو قرّر أن يبقيها في حالة «زومبي» للاستفادة منها بهدف تغطية خسائره المتراكمة في ميزانياته. فمن إحدى المفارقات أن معظم الأصول العقيمة لهذه المصارف هي عبارة عن توظيفات قامت بها المصارف مع مصرف لبنان، لا بل أغرقها في ذلك عندما نفذ ما يسمّى «هندسات مالية» اعتباراً من 2016 دفعتها بواسطة الإغراء والجشع، إلى تحويل سيولتها الخارجية إلى توظيفات مع مصرف لبنان. أتت هذه العمليات كلّها على حساب دافعي الضرائب والمودعين، إذ إنها رفعت سعر الصرف الحقيقي بشكل مستتر وكشفت عن اقتراب أزمة التوقف عن الدفع. في المقابل، اكتسب مصرف لبنان والمصارف بعض الوقت الإضافي للهروب إلى الأمام من واقع الخسائر المحققة.

عملياً، الإنكار لعب دوراً في مضاعفة الخسائر. فالتأخّر في تقبّل الخسائر زاد من كلفة تنظيف الميزانيات. قبل خمس سنوات كانت كلفة تنظيف ميزانيات المصارف بسيطة مقارنة بما هي عليه اليوم. تنظيف الخسائر قبل سنة تقريباً كان يتطلب محو رساميل المصارف عن بكرة أبيها، بينما اليوم تم توزيع الخسائر بشكل غير عادل وغير هادف على كل المقيمين في لبنان من خلال تضخيم الأسعار وإفلات سعر الصرف ما أدّى إلى تآكل المدخرات الخاصة والعامة. رغم ذلك كلّه ما زالت الحسابات تشير إلى أن كل رساميل المصارف يجب أن تُمحى مقابل الخسائر، لكن فوقها سيدفع المجتمع ثمناً إضافياً باهظاً من خلال عمليات تصحيح الأجور والتضخّم وزيادة الضرائب.

رغم ذلك، يحاول مصرف لبنان الحفاظ على «الزومبي» الخاص به. فبعدما استنفذ آخر حلوله بتنفيذ «الهندسات»، لجأ إلى أداة طباعة العملة. طبع في السنتين الماضيتين نحو 35 ألف مليار ليرة استعملها لتسديد ودائع المصارف بالدولار وفوائدها لديه. وهذا يأتي على حساب ودائع الناس، لا سيّما تلك المقومة بالدولار، التي يكون مصيرها البقاء على دفاتر المصارف أو الخروج بقيمة تساوي أقل من 18% من قيمتها الحقيقية. فبنتيجة ما يفعله مصرف لبنان، تكون المصارف اللبنانية غير مفلسة رسمياً، ولكن في الوقت نفسه هي غير قادرة على إعطاء المودعين أموالهم.

كلفة «زومبي» لبنان الاقتصادية تكمن في أن الاقتصاد لا يعمل بسبب توقف الإقراض الذي يفترض أن يكون مصدر التمويل للمشاريع المنتجة باعتبارها الخطوة الأولى لنهوض الاقتصاد. عدم توفّر تمويل لهذه المشاريع يعني أنه لا مجال لتحريك الاقتصاد مجدداً. كذلك، إن وجود مصارف «زومبي» يبعد رأس المال الخارجي عن البلد، فبوجودها تكون هناك مخاطر عالية على النظام المالي اللبناني، لانعدام الثقة فيها، والدليل هو خفض تصنيفاتها الائتمانية من قبل شركات التصنيف العالمية. وستظل هذه الثقة معدومة طالما أن هذه المصارف في حالة إنكار. لذا، فإنه من دون نظام مالي صحي، لا يمكن أن يعرف الاقتصاد اللبناني طريقاً إلى النمو. ومن دون «تنظيف» ميزانيات الـ«زومبي» لا يمكن أن يعتبر النظام المالي في لبنان نظاماً صحيّاً.

الاكتفاء الذاتي عبر وحدتي إنتاج عائلي

يقترح المهندس الزراعي حسين رمال تنفيذ مشروع تنموي زراعي يهدف إلى الاكتفاء الذاتي في الأرياف وهو قائم على إعادة خلق وحدات إنتاج زراعية عائلية من خلال توجيه الحيازات الزراعية التي تقل عن 10 دونمات لتربية المواشي واستخدام الحيازات الزراعية الساحلية التي تقلّ عن دونم واحد لإنتاج الخضر

حسين رمال *

في الخمسينيات، كان اقتصاد الاكتفاء الذاتي هو السائد في معظم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة في لبنان. هذا النمط من الإنتاج، يعني أن العائلة تستهلك معظم ما تنتجه الحيازة من محاصيل، وتبيع الفائض عن حاجاتها، للسوق المحلية، فتسهم قيمته في تغطية حاجاتها من المواد والسلع الأخرى التي تحتاجها والتي لا تتوافر في الحيازة.

ومع تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد خدماتي زبائني تسيطر فيه القطاعات غير المنتجة، تراجع قطاع الزراعة وانخفضت مساهمتها في الناتج الوطني من نحو 15% إلى 6% حالياً، ومن قطاع يشغّل نحو ثلث القوى العاملة إلى قطاع لا يعمل فيه إلا 12%من قوّة العمل على أبعد تقدير. ومن أسباب هذا التراجع، هجرة نصف الفلاحين عن الأرض. فقد انخفض عددهم في قريتنا، على سبيل المثال لا الحصر، من 300 مزارع ناشط في الخمسينيات، إلى 10 مزارعين حالياً، من بينهم خمسة يتعاطون زراعة الحبوب وزراعات بعلية أخرى، ومربيان (اثنان) لقطيع من الأغنام والماعز، ومزارعان يمارسان زراعة التبغ، ومزارع واحد يتعاطى زراعة الخضر داخل الخيم البلاستيكية.

سابقاً، كان أصحاب الحيازات يجمعون في نشاطهم بين إنتاج الحبوب لسدّ حاجاتهم من الرغيف وسواه مما يدخل في غذائهم المتواضع، وبين تربية المواشي والطيور لسدّ حاجاتهم من اللحم والحليب ومشتقاته والبيض. أما حالياً، فإن نشاط الحيازات الزراعية يقتصر على اتجاه إنتاجي واحد.

في ظل الواقع الجديد، تحوّلت القرية إلى مدينة صغيرة يمارس أهلها نمط العيش الاستهلاكي السائد في المدن، وبات معظم القاطنين في القرى يتعاطون مهناً وأعمالاً بعيدة عن الأرض والنشاط الزراعي فيها، أو يلجأ بعضهم إلى صفوف العاطلين عن العمل معتمدين في سدّ حاجاتهم على معونة ذاتيهم من الداخل أو من الخارج. أما في قوتهم اليومي واستهلاكهم، فإن غالبية سكان القرية يعتمدون على السلع المستوردة من المدينة بعكس ما كان الأمر عليه سابقاً. ربّة المنزل تشتري حاجاتها اليومية من دكان الحي بدءاً من حزمة البقدونس مثلاً، إلى ربطة الخبز وسواها من السلع الغذائية، ولا تنسى في آخر جولتها أن تحمل معها عبوات وقناني المياه المعباة في حاويات بلاستيكية بعدما هجرت الطريق إلى عين القرية، أو نبعها...

هذا الواقع المأساوي السائد في الريف اللبناني يوجب طرح برنامج تنموي يهدف إلى خلق مجموعة من وحدات الإنتاج العائلية الصغيرة موزعين على القطاع البعلي، والقطاع المروي.

المجموعة الاولى:

* في القطاع البعلي: تضم المجموعة الأولى، وحدات إنتاجية عائلية صغيرة قائمة على حيازات بمساحة لا تفوق 10 دونمات لكل منها ويكون فيها حظيرة تضم قطيعاً من الأغنام أو الماعز بعديد لا يتجاوز 25 رأساً. يتم اختيار نحو 40 ألف حيازة، أي ما يوازي 63% من مجموع الحيازات القائمة حالياً في هذا القطاع والبالغة 66 ألف حيازة. تقوم الخطة على أن تدير اليد العاملة العائلية هذه الحيازات بما فيها من قطعان، علماً بأن غذاء القطيع يتوفّر من الأرض المملوكة من العائلة ومن المراعي الشاردة. وبذلك تستعيد الحيازة المقترحة نشاط الحيازة العائلية القديمة التي تقوم على ثنائية (إنتاج حيواني+إنتاج نباتي).

المجموعة الثانية:

«في القطاع المروي: تهدف الخطة إلى خلق وحدات إنتاجية عائلية صغيرة متخصصة بإنتاج الخضار والأزهار داخل الخيم البلاستيكية أو الزجاجية. ويتم اختيار هذه الوحدات من بين الحيازات التي يضمها القطاع المروي والتي يقدّر عددها بنحو 31 ألف حيازة، على أن يتم اختيارها من الأراضي المروية القريبة من القرى الساحلية. المشروع يقترح اختيار 10آلاف حيازة صغيرة تملك الواحدة منها مساحة من الأرض لا تزيد عن دونم واحد، وعليها يفترض أن تقيم العائلة خيمتين لإنتاج الخضر أو الأزهار. لا يجب أن تزيد مساحة الخيمة منهما عن 320 م2. وتتوافر مياه الري في هذا القطاع، إما من المشروع العام، أي مشروع ري القاسمية وراس العين، أو من بئر إرتوازية (نزّار)، يُحفر قريباً من بيوت معظم القرى الساحلية. المساحات متوافرة من البازورية وعدلون ثم إلى سهل الدامور مروراً بمشروع الري النموذجي (صيدا - جزين) ومشاريع ري نهر إبراهيم، وصولاً إلى مشروع المنية-الضنية في الشمال.

> **المداخيل المرتقبة من وحدات الإنتاج العائلي توازي في وحدة تربية المواشي 14ضعف الحد الادنى للأجور وأكثر من 15ضعفاً في وحدات إنتاج الخضر**

إن إدخال 50 ألف حيازة عائلية صغيرة قابلة للحياة (51,5%من عدد الحيازات) القائمة حالياً في لبنان، تحقّق الاكتفاء الذاتي لأصحابها. هذا يُعدّ حلاً جذرياً لسدّ فجوة الغذاء التي يُعاني منها سكان الريف اللبناني.

الأكلاف والأرباح في الوحدات المقترحة

وحدة تربية الأغنام والماعز	
حليب (جبنة)	قيمة الإنتاج (تقديرات) 3800 دولار على أساس سعر الكيلو الواحد 8 دولارات تقريبا
إستهلاك ذاتي(10%)	$380
الربح	$3420
لحم ولادات	قيمة الإنتاج (تقديرات) 4800 دولار على أساس 10 دولارات للكيلو الواحد
إستهلاك ذاتي(10%)	$480
الربح	$4320
صوف وزبل	$760
مجموع الأرباح	8500 سنوياً أي ما يقارب 760 دولار شهرياً
وحدة إنتاج الخضار	
الخضار (بندورة)	
كمية الإنتاج المقدرة	18000 كيلو في خيمتين
سعر الكيلو	0.5 دولار
مردود الإنتاج	9000 دولار سنوياً
الأزهار	
لا تقلّ الأرباح عن 1200 دولار شهرياً	

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن بقية الحيازات الكبيرة في القطاعين البعلي والمروي، تحقّق أرباحاً طائلة تفوق بكثير حاجة أصحابها، ناهيك عما تحدثه الخطة المقترحة من مفاعيل إيجابية على صعيد:

- تثبيت الفلاحين في أرضهم.
- خلق فرص عمل جديدة تقدر بنحو 100 ألف فرصة بمعدل وحدتي عمل في الحيازة الواحدة.

لكن الأهم من كل ذلك، يبقى في الجانب الاقتصادي. فالمداخيل المرتقبة من وحدات الإنتاج تفوق في وحدة تربية المواشي 14ضعف الحد الأدنى للأجور، وأكثر من 15 ضعفاً في وحدات إنتاج الخضر. وفي الحالتين، وعلى العموم، تحقّق العائلة الصغيرة دخلاً شهرياً يفوق رواتب موظفي الفئة الأولى في القطاع العام.

لكن تحقيق هذا البرنامج التنموي الطموح، يحتاج إلى توفر عناصر مساعدة عدة من بينها تامين قروض مالية ميسرة لأصحاب الحيازات العائلية الصغيرة، وتدخّل الإرشاد الزراعي عبر جولات ميدانية يقوم بها المرشدون لتوجيه المزارعين إلى استخدام الأساليب الحديثة في الري واستخدام الأسمدة والمبيدات، وتوفير الطب البيطري لمربي الأغنام والماعز، وتنظيم دورات تدريبية قصيرة الأمد من وقت لآخر، وتأطير العاملين في جمعيات تعاونية خدماتية وتسويقية. فضلاً عن إيجاد وتوفير الأسواق الداخلية والخارجية لتصريف الإنتاج وخاصة ما يعود منه لإنتاج الخضار والأزهار التي تفوق حاجة السوق المحلية، في غالب الأحيان.

وبالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من وحدات تربية الماشية، وتسجيل أرباح إضافية في وحدات إنتاج الخضار والأزهار، يحقق البرنامج المقترح منافع عدّة على مستوى امتصاص البطالة المقنعة في الريف، وإعادة التوازن البيئي إلى الأرض التي هجرتها سكّة الفلاح، وإلى قطعان الماشية التي اختفت مع رعاتها إلى غير رجعة. فهل هناك إدارة زراعية شجاعة مستعدة لتبني هذا البرنامج التنموي الطموح، ونصرته؟

* مهندس زراعي

مؤشر

عجز السيولة مستمر لدى المصارف

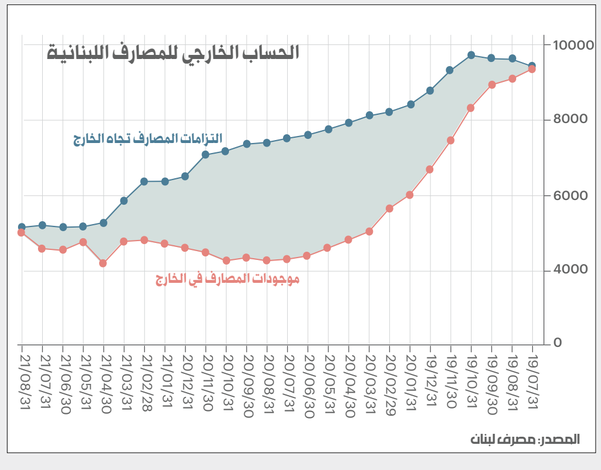

المصدر: مصرف لبنان

في نهاية شهر آب سجّلت السيولة الخارجية للمصارف عجزاً بقيمة 135 مليون دولار مقارنة مع 607 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 685 مليون دولار في شهر آب 2019. خلال هاتين السنتين تمكنت المصارف من تدارك عجز بلغ حدّه الأقصى في نهاية تموز 2020 وقيمته 3,1 مليار دولار، وهو كان ناجماً عن زيادة هائلة في التزاماتها الخارجية مقارنة مع تراجع كبير في موجوداتها الخارجية. فالمصارف لم تتمكن من تسديد التزاماتها، ما دفع بعض المصارف المراسلة إلى وقف التعامل معها. أما هذا التحسّن الذي تحقق خلال 12 شهراً مضت بين آب 2020 وآب 2021، فهو لن يعدّل نظرة الخارج تجاه هذه المصارف المفلسة والتي لا تقوم إلا بأعمال دفترية. بل هي لعبت دوراً سلبياً جداً في تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار لأنها أشترت الدولارات النقدية من السوق المحلية وشحنتها إلى الخارج لتسديد بعض من الالتزامات المتراكمة عليها من دون أن تتمكن غالبيتها من إعادة تكوين سيولة خارجية ضخمة باستثناء تلك المصارف التي باعت أصولاً تملكها في الخارج.

إذاً، التحسّن الطفيف في صافي الموجودات والالتزامات الخارجية للمصارف بين شهرَي تموز وآب 2021 من عجز بقيمة 607 ملايين دولار إلى عجز بقيمة 135 مليون دولار، لا يمكن تفسيره بالمطلق باعتباره أمراً إيجابياً، بل هو يضع المصارف في دائرة السلبية تجاه نظرة الخارج إليها. إذ ما زال يتحتّم عليها أن تردم الفجوة مهما كانت صغيرة وأن تراكم فوقها من دون أن تتخلف عن السداد لفترة طويلة، قبل أن يتعامل معها الخارج بشكل مختلف. وهذا التراكم لا يمكن أن يحصل من دون تصفية أوضاعها المحلية، أي الاعتراف بالخسائر وتمويلها برساميلها ثم ضخّ رساميل جديدة في شرايينها كمحاولة لاستعادة ثقة المودعين.

في الواقع، إن حركة الحسابات الخارجية للمصارف في الأشهر الماضية، تعكس تقلّبات دورية في الفرق بين المطلوبات والموجودات تشمل كل القطاع المصرفي، بينما التحسّن في الشهر الأخير ناتج عن تلقّي مصرفَي عوده وبلوم اللذين باعا وحدات خارجية - من تنفيذ التعميم الرقم 154 (صدر سنة 2020) الذي يفرض عليها زيادة سيولة بنسبة 3% من مجموع الودائع بالدولار في حسابات خارجية - دفعة كبيرة من ثمن الأصول التي باعتها في الخارج. وهذا يعني أن غالبية المصارف لم تتمكّن من تحسين سيولتها وموجوداتها الخارجية. أكثر من ذلك، إن ضخّ الدولارات في الحسابات لدى المصارف المراسلة في الخارج، لم يُقابله تسديد ديون المصارف تجاه مؤسسات دولية (وكالة التنمية الفرنسية، مؤسسة التمويل الدولي، مؤسسة «برواكو»)، علماً بأن هناك التزامات سابقة ناتجة من اعتمادات استيراد، لا تزال المصارف تفاوض على تأجيلها مع المصارف المراسلة.

التحوّل إلى الغاز لا يمرّ بمصر حصراً

رغم أهمية استجرار الغاز المصري إلى لبنان عبر خطّ الغاز العربي، إلا أنه يجب الانتباه إلى ضرورة عدم الإفراط في الاعتماد على مصدر وحيد لتوفير الوقود اللازم لإنتاج الطاقة في لبنان. في السابق كان لبنان رهينة مافيات الفيول، ويخشى أن يصبح رهينة مافيات دولية. توازن القوى والمصالح بين الدول هو أساس تجنّب هذا الفخ

ماهر سلامة

أتيح للبنان، أخيراً، أن يخلط أوراق اللعبة كلّها. فاستيراد المازوت من إيران جذب قوى النفوذ المعادية لتمنح لبنان ما عجز عن الحصول عليه منذ سنوات. هكذا انطلق التنسيق بين وزارات الطاقة الأردنية والمصرية والسورية واللبنانية، لوضع خطة عمل لإعادة تشغيل خطّ الغاز العربي واستجرار الغاز المصري إلى لبنان عبره. لكن المشكلة في لبنان أنه يتم التعامل مع الأمر باعتباره حلّاً نهائياً لجزء من مشكلة الكهرباء عبر تقليص كلفة الإنتاج بسبب التحوّل من استخدام الفيول السائل في تشغيل المعامل إلى استخدام الغاز الطبيعي، لكنهم يغرقون في مسألة الاعتماد المفرط على هذا الحلّ باعتباره حلاً نهائياً خارج أي مقاربة شاملة لمشكلة الكهرباء واستراتيجيات لبنان في التعامل مع قطاع الطاقة. فالبنية التحتية القائمة في لبنان قد تجعل البلد رهن الاعتماد بشكل مفرط على مصدر واحد من الغاز. كما أن استجرار الغاز عبر البنية التحتية الحالية لا يؤمّن إنتاج أكثر من 435 ميغاواط من الكهرباء، لأن خط الغاز العربي يصل فقط إلى محطة دير عمار.

عملياً، لم تعد مشكلة الكهرباء في لبنان تتعلّق بأن القدرة الإنتاجية القصوى للمعامل الحرارية لا يمكنها أن تلبّي الطلب الفعلي للطاقة على الشبكة، بل انتقلت إلى مستوى أقل من التعقيدات الملازمة لإنشاء المعامل تقنياً ومالياً وإدارياً، لتصبح مشكلة تأمين الكميات الكافية من الوقود لتشغيل المعامل بقدرة متدنية. يأتي ذلك، بعدما توقّف مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات لمؤسسة كهرباء لبنان لشراء الفيول المطلوب لتشغيل المعامل، ثم استورد حزب الله المازوت من إيران، ما أثار قلق الولايات المتحدة الأميركية من تنامي النفوذ الإيراني - حزب الله في لبنان، ما فتح الباب أمام السماح لمصر بتوريد الغاز إلى لبنان بواسطة خطّ الغاز العربي الذي يمرّ عبر الأردن و سوريا.

تغيير الاتجاه والوظيفة

كان خطّ الغاز العربي ينقل الغاز المصري إلى الأردن وسوريا ولبنان، إلّا أنه أصبح ينقل الغاز من إسرائيل إلى مصر، ومنها إلى الأردن. يبلغ طول هذا الخط 1200 كيلومتر. أنشئ هذا الخط على مراحل عدّة أولها تم فيها الربط بين العريش في مصر والعقبة في الأردن. اكتملت هذه الوصلة في عام 2003. لاحقاً انطلقت المرحلة الثانية لتربط بين العقبة والرحاب، وهي تبعد 30 كيلومتراً عن الحدود السورية الأردنية واكتملت في عام 2005. أما المرحلة الثالثة فقد ربطت بين الرحاب ومنطقة جابر على الحدود السورية الأردنية من الجهة السورية، ثم وصل الربط إلى حمص واكتمل في 2008. وأنشئت وصلة من حمص إلى طرابلس اكتملت في عام 2009. في هذا العام تحديداً، أنشئ خطّ بحري يربط بين عسقلان في (فلسطين المحتلة) وعريش مصر، وكان الهدف منه إمداد الكيان الإسرائيلي بالغاز المصري، لكن أصبح هذا الأخير يحلول عام 2010، يلبّي نصف الاستهلاك الإسرائيلي. وأصبح الخط العربي ينقل الغاز المصري إلى الأردن وسوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي.

في عام 2011، بعد اندلاع الثورة المصرية أصيب خطّ الغاز العربي بسلسلة انفجارات أدّت إلى وقف نقل الغاز المصري بالكامل لغاية 2018. يومها أعادت تشغيله لتضخّ الكميات نحو الأردن فقط. وفي عام 2020 بدأت مصر تستورد الغاز الفلسطيني من الكيان الإسرائيلي، عبر خطّ عسقلان - عريش، أي أن الضخّ في الخطّ صار في الاتجاه المعاكس ليخدم نقل الغاز من الكيان إلى مصر.

الغاز المصري حلّاً؟

في هذا السياق، يُطرح اليوم استجرار الغاز المصري باعتباره مفتاح الحلّ لعقدة الكهرباء التي يواجهها لبنان. لكن هذا الطرح تشوبه عدّة ثغرات. فالبنية التحتية الموجودة حالياً لنقل الغاز داخل لبنان، لا تسمح إلّا بتلقّي هذا الغاز في معمل دير عمار. هناك هي النقطة الأخيرة التي وصل إليها خطّ الغاز العربي. نقل الغاز إلى أي مكان آخر يحتاج إلى تسييله قبل إعادة تغويزه لاستعماله في معامل الإنتاج، أي يتطلب الأمر منشآت أكثر تعقيداً من نقل الوقود السائل. وفي الوضع الحالي، خطّ النقل الوحيد الموجود هو الخط العربي الذي يأتي من حمص إلى معمل دير عمار الحرّاري. وهذا المعمل لديه قدرة إنتاجية بحجم 435 ميغاواط (كان يفترض إنشاء معمل ثانٍ هناك بقدرة مماثلة وجرى تلزيم المعمل لكن نشأ خلاف عليه لم تتمكن الأطراف من معالجته حتى أتى الانهيار وأطاح به كلياً).

> **التحوّل من استخدام الوقود السائل لإنتاج الكهرباء إلى الغاز الطبيعي يوفّر على لبنان نحو 200 مليون دولار سنوياً**

باختصار، إن إمداد لبنان بالغاز المصري استناداً إلى البنى التحتية الحالية، الخاصّة بتمديدات الغاز، يؤمّن 435 ميغاواط فقط، أي نسبة 17,4% من معدّل الإنتاج (2500 ميغاواط) في الأوقات الطبيعية، عندما كان الحصول على الفيول متوفراً.

لكن حتى إذا طرح استقدام معمل كهرباء عائم يقف قبالة دير عمار ويتغذى بالغاز المصري، فإن هذا الحل لن يحقق تحسّناً هائلاً بكمية الكهرباء الناتجة عن الغاز المصري، إذ يبقى الأمر محدوداً بسعة الإنتاج القصوى التي ينتجها معمل دير عمار والباخرة.

ومن ناحية أخرى، إن البنى التحتية الموجودة في لبنان تسمح باستيراد الغاز فقط عبر خطّ الغاز العربي ومن مصدر واحد هو مصر وما بين مصر ولبنان والكيان الإسرائيلي. ولا يمكن استيراد الغاز المسيّل عبر البحر، لأن البنية التحتية اللبنانية الموجودة لا تشمل محطات «تغويز»، إذ إن الغاز المسيّل يجب إعادته إلى حالته الغازية ليتم استعماله في توليد الطاقة.

التحوّل إلى الغاز

في الحقيقة، إن فكرة التحوّل الكامل نحو الغاز الطبيعي ليست جديدة، فقد تقدّم وزير الطاقة السابق جبران باسيل في عام 2010، بخطة كهرباء تتضمّن التحوّل الشامل من الوقود السائل إلى الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الاعتماد على الطاقة البديلة كمصدر مكمّل. لكن هذا التحوّل، بحسب الخطة، شمل إنشاء خط غاز على الطول الساحل لتوزيع الغاز على جميع معامل الكهرباء. بالإضافة إلى إنشاء محطات تغويز لفتح المجال أمام استيراد الغاز المسيّل عبر البحر، وهو أمر يتيح للبنان عدم التقيّد بمصدر واحد للغاز. فمن دون إنشاء هذه البنى التحتية تبقى خطوة استجرار الغاز المصري ناقصة.

عندها فقط يمكن للبنان أن يكون لديه القدرة على التحكّم النسبي بالولوج إلى أسواق الغاز المُسال وشراء الكميات التي تلزمه وتغطي حاجات معامل إنتاج الكهرباء. كذلك سيكون بإمكانه التخلّص من مافيات المازوت والفيول أويل التي سجّلت الكثير من الأرباح على مدار العقود الماضية من تجارة الغاز المقنّعة بعقود من دولة إلى دولة. فما يُقال عن عقود من دولة إلى دولة، هي بالفعل عقود من الباطن يحصل عليها متعهدون محليون بالاتفاق مع شركات دولية تبيع الفيول والمازوت للبنان. وقد أتيح للتجار التهرّب من المواصفات المطلوبة لاستيراد الفيول أويل والمازوت لزوم معامل الإنتاج، ما وسّع هامش الأرباح المخفية.

على أي حال، إن التحوّل من الاعتماد على النفط السائل إلى الغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة، بشكل كامل، هو أمر مجدٍ من ناحية الكلفة. ففي تقرير له في عام 2020 تحت عنوان «خطة العمل لحالة الطوارئ في قطاع الكهرباء في لبنان»، يذكّر البنك الدولي أن التحوّل من استخدام الوقود السائل لإنتاج الكهرباء إلى الغاز الطبيعي يوفّر على لبنان نحو 200 مليون دولار سنوياً، في مستوى الإنتاج في وقتها، وهو وفر قابل للزيادة مع زيادة الإنتاج مستقبلاً. يعود هذا الأمر إلى كون سعر الغاز الطبيعي أقل من سعر الوقود السائل.

بالإضافة إلى الأثر البيئي عند التحوّل من الوقود السائل إلى الغاز الطبيعي، فتشير دراسات عدّة إلى أن إنتاج الطاقة عبر الغاز الطبيعي يطلق انبعاثات ملوّثة أقل

1.2
مليار دولار
هي الكلفة
الإجمالية لإنشاء
خط الغاز العربي

من الإنتاج بواسطة الوقود السائل. ومن هذه الدراسات، دراسة ليلى داغر وإزابيلا روبل تحت عنوان «نمذجة قطاع الكهرباء في لبنان: سيناريوهات بديلة وانعكاساتها»، حيث تظهر المحاكات المذكورة في الدراسة أن استخدام الغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة في لبنان يمكنه أن يخفّض انبعاثات الكاربون بالنسبة إلى نموذج استخدام الوقود السائل. ولا يقتصر التأثير البيئي فقط على مطابقة المعايير البيئية العالمية، بل له أيضاً أثر اقتصادي، إذ إن خفض التلوّث يعني أيضاً خفض الحالات المرضيّة، التي يتسبب بها التلوّث المتأتي عن تشغيل المعامل على المشتقات النفطية على أنواعها، وبالتالي خفض ما يسمّى بالفاتورة الطبية التي تتحمل جزءاً كبيراً منها الدولة.

تقرير

«فاجعة» فيسبوك
خسارة 47 مليار دولار في 6 ساعات

تحوّل يوم الاثنين الماضي إلى كابوس بالنسبة إلى شركة «فيسبوك» التي شهد نظامها انهياراً تامّاً، تسبب بتوقّف تطبيقاتها عن العمل لستّ ساعات. لقد مُنيت أسهم الشركة بخسارة قُدّرت بنحو 47 مليار دولار يوم الاثنين الماضي، بعد الانقطاع الذي شهده تطبيقها، بالإضافة إلى تطبيقَي «واتساب» و«إنستاغرام» التابعَين لها. وقد أرسل هذا الانقطاع التام الذي حصل إشارات مقلقة إلى الأسواق المالية، جعل الكثير من حاملي أسهمها يتخلصون منها، ما تسبب بانخفاض سعر هذه الأسهم، حيث انخفضت بنسبة 5% في يوم واحد فقط. وقد ازداد هذا القلق في الأسواق مع الشائعات الخاطئة التي انتشرت، مثل عرض بيانات 1,5 مليار شخص للبيع من قبل الـ«هاكرز» الذين قاموا بعملية القرصنة، المفترضة، التي تسببت بتوقّف التطبيقات عن العمل. وهذا هو الأمر الذي تبيّن عدم صحّته لاحقاً، بعد أن أعلنت الشركة أن المشكلة كانت بسبب تحديث داخلي كانت تجريه على أجهزة توجيهها. وقد أثر انخفاض سعر سهم الشركة بشكل كبير على رئيس مجلس إدارتها الملياردير مارك زوكربيرغ الذي انخفض إجمالي ثروته بما يقارب 7 مليارات دولار في ذلك اليوم فقط. لم يؤثّر توقّف التطبيقات المذكورة عن العمل على سعر سهم «فيسبوك»، بل كان له أثر غير مباشر على الاقتصاد العالمي أيضاً. فهذه التطبيقات أصبحت جزءاً مهماً مما يسمّى بالاقتصاد الرقمي، وهو عبارة عن النشاط الاقتصادي الناتج عن كل الاتصالات عبر الإنترنت بين الأفراد والشركات وغيرها، وهي تقدّر بمليارات الاتصالات يومياً. لذلك إن أي توقّف في هذه التطبيقات يؤثّر مباشرة على الجزء من الاقتصاد الذي يقوم على نشاطها. إذ إن هذه التطبيقات أصبحت مركزاً للعديد من الأعمال الخاصّة التي تعتمد عليها كمنصّة للوصل بينها وبين العملاء والمستهلكين. لذلك إن التوقّف الكلي الذي أصاب «فيسبوك» والتطبيقين الآخرين، كانت له خسائر غير مباشرة أيضاً. ولا توجد تقديرات حاسمة لهذه الخسائر، لكن هناك تقديرات قائمة على نماذج رياضية. مثل، برنامج netblocks الذي يُعنى بمراقبة عدد مستخدمي الإنترنت، ويمتلك نموذجاً رياضياً يقدّر الخسائر الاقتصادية التي قد تنتج عن انقطاع التطبيقات. وهو نموذج قائم على عوامل مثل نسبة الاقتصاد الرقمي من الاقتصاد في كل بلد وعدد ساعات انقطاع التطبيق أو التطبيقات، بالإضافة إلى بيانات البرنامج

> **إن أي توقّف في هذه التطبيقات يؤثّر مباشرة على الجزء من الاقتصاد الذي يقوم على نشاطها**

حول حركة استخدام التطبيقات في كل بلد. وبحسب النموذج، إن انقطاع كل من تطبيقات «فيسبوك» و«واتساب» و«إنستاغرام» لست ساعات متتالية يسبب خسارة بحوالى مليار دولار في الاقتصاد العالمي.

حدث هذا الانهيار في تطبيقات «فيسبوك» ليزيد من سوء أثر المقابلة التي أجرتها فرانسيس هوغين، الموظّفة السابقة في الشركة والتي فضحت فيها كيفية تلاعب الشركة بالمعلومات لتضليل المساهمين وشركات الإعلانات، بشأن تقلّص عدد مستخدميها من فئة الشباب. كذلك فضحت هوغين كيفية استغلال «فيسبوك» خوارزميتها للتأثير على السياسة «بشكل يؤثّر أيضاً على ديمقراطية العملية السياسية في أميركا». وقد أتت المقابلة المذكورة قبل جلسة استماع عقدها الكونغرس الأميركي بحضور هوغين يوم الثلاثاء الماضي، للاستماع إلى ما لديها من معلومات عن هذا الأمر. وفي هذه الجلسة تحدثت هوغن عن الموضوعات المذكورة، ما يعني أن الجهات الرسمية الأميركية.

وقد بدأ سعر سهم الشركة بالانخفاض بعد إذاعة المقابلة على الهواء، وقبل أن يأتي حدث توقّف التطبيقات عن العمل. ثم جاء هذا التوقف ليزيد من وتيرة الانخفاض، لتحصل الخسائر التي ذكرناها، والتي أثرت على القيمة السوقية للشركة.

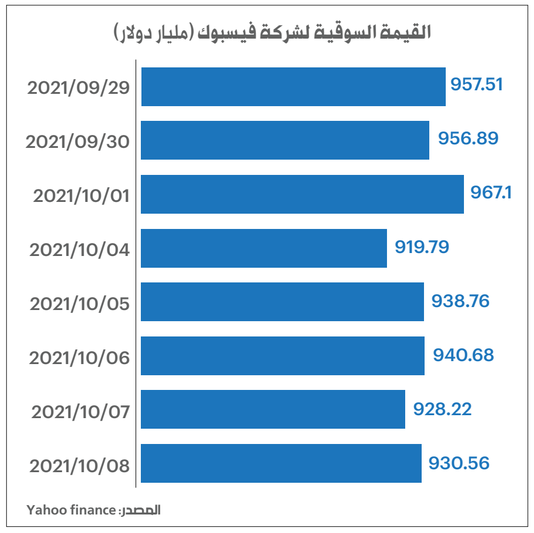

الغاز يُشعل أوروبا

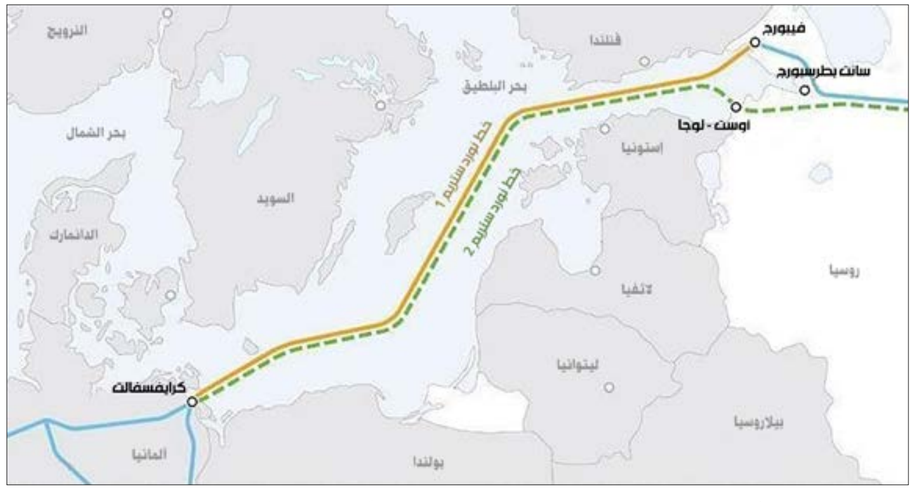

من دون أن يكون السبب المباشر واضحاً، ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا وسط تكهنات بأن المسألة مرتبطة بعلاقة روسيا المنتجة للغاز مع أوروبا المستهلكة له وتوريد الغاز عبر خطّ «نورد ستريم»، رغم أن هناك تحليلات توسّعت على هامش المسألة الأساسية وتحدثت عن تزايد الطلب على الطاقة المنتجة بواسطة الغاز للتدفئة، بالإضافة إلى فشل سياسات «الطاقة الخضراء» في تكريس بديل يُعتمد عليه.

منذ نحو شهر بدأت أسعار الغاز ترتفع في أوروبا. زيادة سعر الغاز ليست أمراً عادياً في أوروبا، بل تضع أعباء كبيرة على موازنات الدول والأفراد. أوروبا تعتمد بشكل كبير على استيراد الغاز لتأمين حاجتها من الطاقة لإنتاج الكهرباء وللصناعة والتدفئة. ففي فرنسا، مثلاً، تصبّ 15% من واردات الغاز في قطاع إنتاج الكهرباء بينما يعتمد الفرنسيون على الغاز للتدفئة بنسبة 35% مقابل 38% للكهرباء.

حيوية الغاز بالنسبة إلى أوروبا تفتح المجال واسعاً أمام التفسيرات والتأويلات. ففي الفترة التي تلت ارتفاع الأسعار، بدأت التحليلات تشير إلى أن هذا الارتفاع يعود جزئياً إلى سياسات «الطاقة الخضراء» التي فشلت في تكريس بديل يُعتمد عليه، ولا سيما التحوّل نحو إنتاج الطاقة بواسطة قوّة الهواء (المراوح)، ما أسهم في نقص إنتاج الكهرباء. جزئياً كان هناك سبب طبيعي يتعلق بانخفاض قوّة الرياح التي تغذّي التوربينات الهوائية المولّدة للكهرباء. كذلك ذهبت بعض التفسيرات في اتجاه الحديث عن الأثر الناتج من الحريق الذي اندلع في الوصلة الكهربائية بين فرنسا والمملكة المتحدة ما أدّى إلى انقطاع إمداد الكهرباء من فرنسا إلى بريطانيا. ومن التفسيرات أيضاً أن أوروبا شهدت موجة برد قارس في آذار الماضي، ما أجبر شركات الغاز على استعمال بعض من مخزونها الاستراتيجي ما أدى إلى شحّ العرض في الأسواق.

قبل الكثير، لكنّ الغاز بالنسبة إلى أوروبا هو المادة التي تحتاجه إليها عضوياً للاستمرار. وهذه المادة، مثلها مثل النفط، هي سلعة استراتيجية تخضع لتوازنات دولية يتحكّم فيها اللاعبون الأساسيون وعلى رأسهم روسيا. فإلى جانب كون روسيا المنتج الأول للغاز حول العالم، وإلى جانب سياساتها المحلية تجاه أسعار الغاز وسياساتها في التعامل مع دول أوروبا، لا يمكن تجنّب مسألة أساسية تتعلق بخطّ «نورد ستريم» الذي يوزّع الغاز الروسي من بحر البلطيق إلى ألمانيا وعدد من دول أوروبا. فهل ارتفاع أسعار الغاز هو الأداة لكبح جنوح أوروبا، وتحديداً ألمانيا، في التعامل مع «نورد ستريم 2»؟

دراسة

في الحلقة الثانية من الدراسة التي أعدّها المدير العام السابق للمالية العامة في لبنان، يروي بيفاني بعض النقاشات التي دارت حول قرار لبنان التوقف عن دفع سندات اليوروبوندز وعن موقف حاكم مصرف لبنان والمصارف من التعامل مع «لازار» وعن مصالحهم مع النخب الحاكمة

أصل أزمة القطاع المصرفي [2]

سلب السكان كلّ ما لديهم

آلان بيفاني *

شكّلت الفترة بين عامي 2010 و2011 نقطة تحول من عدّة نواحٍ؛ تراجع أسواق النفط العالمية ترك تأثيراً كبيراً على النّظام المالي المرتبط بالتدفقات الخارجية. ومع اندلاع الحرب على سوريا في نهاية 2011، ازدادت التقلّبات في لبنان بالتزامن مع فقدان الاستقرار السياسي، والمرور بمرحلة من الاضطرابات التي أثّرت على حركتَي التجارة والترانزيت، وتدفّق اللاجئين السوريين بما يفوق قدرة لبنان على التحمّل. كذلك، بدأت دول الخليج بالتخلّص من عقاراتها وودائعها اللبنانية ردّاً على الدور المتصاعد لحزب الله محلياً وسورياً. ساهمت هذه العناصر في تحوّل ميزان المدفوعات من ميزان فائض إلى عاجز، حتى بلغ العجز 26,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، بدأ هرم الـ«بونزي» الذي كان يُدار سراً، ينحو إلى مسار الانهيار. ومع ذلك، بقي الانهيار خارج الواجهة لأن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لم يكن يتشارك بيانات «المركزي» المالية مع أي جهة أخرى، بمن فيهم رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير المال، وحتى نوابه. لذلك بقي تقدير الخسائر في مرتبة أقلّ من قيمتها الحقيقية.

كانت أصول المصارف التجارية تنمو بالتوازي مع الدين العام، وكان حجمها يقرب من 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع ضيق التدفقات وجدت هذه المصارف نفسها تحت ضغط المصرف المركزي للبحث عن طريق لجذب الدولارات من الخارج. لكن المصارف افتقرت إلى القدرة على زيادة أسعار الفائدة علناً. لأن حاكم المركزي حاصَر نفسه في موقف صنعه هو، إذ كان مضطراً لأن يحافظ على أدنى معدلات ممكنة للفائدة من أجل مساعدة النخبة الحاكمة على إخفاء العجز المالي المرتبط بخدمة الدين.

وبالإضافة إلى إخفاء الخسائر المتراكمة بالدولار نتيجة دعم تثبيت سعر الصرف وتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري، قام البنك المركزي أيضاً بالتدخّل بين الحكومة والمصارف لشراء السندات الحكومية بأسعار رخيصة بالليرة وبيع شهادات الإيداع إلى المصارف بأسعار فائدة أعلى. بالطبع، سمح هذا الأمر للمصارف التجارية بالحفاظ على وهم الأرباح المتزايدة التي خدعت به المودعين، بينما سمح أيضاً للحكومة بتقليل عجزها. بهذه العملية، كان البنك المركزي يراكم الخسائر التي أصبحت خارج السيطرة سريعاً. حدث كلّ هذا الأمر خلال محاولة حاكم المصرف المركزي الحفاظ على السمعة التي بناها لنفسه، على حساب صحّة المؤسّسة التي يترأسها.

لسنوات عديدة، كلّ مرة جادلنا فيها حول عدم إمكانية استدامة هذا النظام، كانت النخبة المصرفية تتبع حجة حاكم مصرف لبنان، بأنه لا مشكلة طالما ظلّت الثقة قائمة. هذا الخطاب كان موسيقى مُستحسنة لآذان النخبة السياسية، لكن المفاجأت استمرّت بالظهور من الأسواق الدولية التي كانت لا تزال حتى ذلك الحين تُظهر شهية، وإن محدودة، على السندات اللبنانية. لكن هذا الوضع تغيّر في 2016 عندما فقد لبنان عملياً وصوله إلى الأسواق المالية الدولية، بالتوازي مع كشف البنك المركزي عن عمليات غير تقليدية أشير إليها لاحقاً باسم «الهندسات المالية» من قِبل حاكم المركزي. أقنعت تلك العمليات الأسواق المالية العالمية بأن النظام المالي اللبناني أصبح ذا مخاطر عالية. وأُدير العرض بغموض وسرية.

في النهاية، بدأ بعض المصرفيين يتساءلون كيف يكون مصرفا «بنك ميد» و«بنك عودة» قادرَين على جذب المودعين دوناً عن المصارف الأخرى؟ عن طريق دفع فوائد مرتفعة للمودعين. في الواقع، خلقت العملية عوائد عالية للمصارف بلغت 35%. ومن الصعب تحديد ما إذا كانت استفادة «بنك ميد» و«بنك عودة» من هذه العملية في نهاية 2015 جزءاً من مخطط الهندسات. يومها كان «بنك ميد» على وشك الإفلاس بسبب انكشافه الكبير على شركة سعودي أوجيه (شركة سعد الحريري للمقاولات، الموروثة عن والده) ومورديها. وأيضاً كان «بنك عودة» في مأزق خطير، بعد توسّعه في الأسواق التركية والمصرية وتكبّده الخسائر هناك. لكن، كما جرت العادة، قرّر حاكم مصرف لبنان ومن دون إذن من أحد، أن يستعمل المال العام لإنقاذ المصارف رغم أن عمليات كهذه تتطلّب قانوناً من البرلمان. لكنه لم يكلّف نفسه حتى عناء إبلاغ مجلس إدارة مصرف لبنان بها أو مناقشتها معه. الحاكم كان حرّاً في فعل ما يريد منذ تعيينه، أي منذ أن قام رئيس الوزراء ووزير المالية بتفكيك أنظمة الرقابة التي كانت موجودة للإشراف على عمل البنك المركزي.

بعد عدة أشهر على «الهندسات» اشتكى مصرفيون آخرون إلى السياسيين. اعترف الحاكم بتقديمه الدعم لبعض المصارف التي اختارها بشكل تعسّفي، على افتراض أنها «أكبر من أن تفشل». لكن هذا الدعم لم يكن مُجازاً به قانوناً، وتم تقديمه بغموض تام. في النتيجة، حصل ضغط كبير لمعاملة المصارف الأخرى بالتساوي مجدداً بدعمها من المال العام. ومن ناحية أخرى، كان المصرف المركزي بحاجة إلى مزيد من الدولارات من الخارج. كان يشتري كل سندات اليوروبوند التي أصدرتها الخزينة، ما جعله مضطراً إلى استبدالها بالدولار النقدي. ففي آذار 2017، نفّذ لبنان آخر عملية استدانة من السوق المالية العالمية، تلتها صفقة اكتتاب بقيمة 4,2 مليارات دولار مع المصرف المركزي في تشرين الثاني من العام نفسه. ثم استثمر المصرف المركزي بكامل إصدارات اليوروبوندز في 2018 بقيمة 5,5 مليارات دولار، وفي 2019 بقيمة 3 مليارات دولار. هكذا زاد مجمل ما اشتراه المركزي من اليوروبوندز إلى 12,7 مليار دولار. كان هذا الوضع بمثابة تعثّر غير معلن. وتم توسيع ما يسمى بعمليات الهندسة المالية لتشمل جميع المصارف التجارية بكلفة كبيرة جداً، وبقيت «الهندسات» مستمرّة رغم إعلان الحاكم مراراً عن نهايتها، لتجنّب أي تحقيق أو جلسات استماع. واستمرت هذه العمليات حتى بعد توقّف الدولة اللبنانية عن الدفع في آذار 2020، مع وجود أدلة على أنها تمّت مع شركات مالية لم تكن بحاجة إليها، بأي شكل من الأشكال، وأنه حتى هناك أفراد ـ اختارهم الحاكم ـ استفادوا منها. ببساطة، اختار الحاكم المستفيدين وكمية الأرباح التي أُعطيت لهم، وجميع التفاصيل الأخرى.

من الواضح أن النتيجة الطبيعية لهذا الأمر، كانت الغياب التام لإنفاذ القانون وغياب الإرادة السياسية لمنع البنك المركزي من ممارساته المارقة. حيث كان جميع الأطراف المسؤولة في البلد يستفيد عملياً، وإن لم يكن بشكل متساوٍ، من سخاء الحاكم الخارج عن السيطرة. لا يريد الكثيرون تصديق ذلك.

باختصار، كانت المصارف تحقق أرباحاً على الورق، لكن الدولار كان يصبح أكثر ندرة يوماً بعد يوم. والأسوأ من ذلك، أن المصرف المركزي كان يتكبّد خسائر بطريقة مبهمة للغاية. وفي 2017-2018، أعادت المصارف التجارية حصّة كبيرة من أموالها من البنوك المراسلة إلى لبنان وأودعتها في المصرف المركزي، ربما تحت ضغط من الحاكم. ببساطة، كانت المصارف تعرّض نفسها لمخاطر المصرف المركزي وتفقد ذخيرتها في حالة احتياجها إلى السيولة.

في مطلع 2019، أعلن وزير المال آنذاك، علي حسن خليل، أنه يعمل على إعادة هيكلة الدين اللبناني، قبل أن يتراجع عن تصريحه. في غضون أيام، خفّضت وكالة «موديز» تصنيف الجمهورية إلى Caa1، وتبعتها فيتش بخفض التصنيف إلى CCC. كان النظام المالي اللبناني يدفع أصلاً أكثر من 20% فوائد على الدولار. كان عدد كبير من المصارف يسجّل 2,5 دولار في ودائع العملاء مقابل كل دولار يأتي به هؤلاء من الخارج. هذه الصورة للتعاملات كشفت عن الخسائر في النظام. كانت المطلوبات بالدولار أكبر من الأصول المتبقية بالعملة الخضراء. خلق البنك المركزي مبالغ هائلة من الدولارات المزيفة في النظام. وبنهاية ربيع 2019، فرضت المصارف التجارية قيوداً صارمة على عمليات سحب المودعين. كان ذلك أحد الأسباب القوية للحراك الشعبي الذي بدأ في 17 تشرين الأول 2019. الناس كانوا قلقين للغاية بشأن ودائعهم. في تلك اللحظة قررت المصارف، مدعومة من قبل حاكم المصرف المركزي، الإغلاق لعدة أيام، وكان ذلك بمثابة تخلّف غير معلن عن السداد، أدّى إلى انتشار المزيد من عدم اليقين.

في تشرين الثاني 2019، بعد استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، قرّرت الحكومة المستقيلة أن تدفع 1,6 مليار دولار لحاملي سندات اليوروبوندز. هذا المبلغ غادر البلد فوراً في ظل غياب قانون كابيتال كونترول. كان البلد مقسوماً بين الذين يمتصون الدولارات حتى آخر سنت، والذين يرون مدخراتهم تتلاشى. بالنسبة إلى الحريري ووزرائه، وجميعهم يمثّلون مختلف القبائل التي تسيطر على الدولة، وهم إما مساهمون في المصارف أو عرابون غير مباشرين لمعظم المصرفيين، فإن المهم هو تأمين استمرار تدفق الأموال في اتجاه حسابات النخبة الحاكمة، رغم عواقب هذا الأمر الوخيمة. كان دفع هذه الحزمة من التزامات اليوروبوندز غير مبرر إطلاقاً، بل رافقته ـ كالعادة ـ خطابات حاكم مصرف لبنان حول الثقة القائمة واستقرار الليرة.

في تلك الأثناء قال السفير بيير دوكان خلال حدث نظّمته مؤسسة المواطن اللبناني في أيار 2021: «كان ينبغي على لبنان أن يتخلّف عن السداد منذ فترة طويلة». ويتبين هذا فقط من خلال مقارنة الإنفاق على الصحة (13% من الناتج المحلي الإجمالي) والتعليم (8 إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي) مع خدمة الدين (38% من الناتج المحلي الإجمالي).

عندما أدت حكومة حسّان دياب اليمين الدستورية في شباط 2020، كانت الخيارات أمامها ضيقة. وكان التخلف عن السداد حتمياً، خاصة بعدما قيدت المصارف الوصول إلى الدولار بمبالغ صغيرة للغاية، بينما لم يكشف المصرف المركزي عن أرقامه المتعلقة بأصوله الأجنبية وصافي احتياطاته. وعندما سأل رئيس الوزراء الجديد (حسان دياب) إذا كان ممكناً دفع سندات اليوروبوندز في آذار 2020 (1,2 مليار دولار)، نيسان (0,7 مليار دولار)، وأيّار (0,8 مليار دولار)، كانت إجابة الحاكم هو أنه يفضل الدفع في آذار، دون ضمان المدفوعات الأخرى.

الأسوأ من ذلك، أثناء النقاش حول التخلف عن سداد سندات اليوروبوند أم لا، قامت المصارف اللبنانية والمصرف المركزي بالتخلّص من كميات كبيرة جداً من سندات اليوروبوند إلى حاملين أجانب، لا يمكن للحكومة اللبنانية تتبعهم، بحجة الاحتياج إلى السيولة. من خلال القيام بذلك، حرمت المصارف والمركزي الحكومة من خيار التخلّف عن الدفع بشكل منظم، حيث يتطلب ذلك اتفاقاً مع 75% من حاملي السندات. وما زاد من حدّة المشكلة هو رفض جمعية المصارف اللبنانية ومصرف لبنان التحدث إلى شركة لازارد، مستشار الحكومة بشأن إعادة الهيكلة، وعدم الموافقة على أي اجتماع معها، رغم طلبات لازارد المتكررة. بالإضافة إلى ذلك، زعم المصرف المركزي وجمعية المصارف لاحقاً، أن الحكومة ومستشارها لم يتشاورا معهم قبل الخروج بخطة التعافي الحكومية.

هذا النظام يدور حول مجموعة من القبائل يضمن مصالحها حاكم المصرف المركزي. معظم المصرفيين ومعظم وسائل الإعلام في البلاد مدرجة على لائحة رواتب (payroll) هذا الأخير. هناك مجموعة سكانية كبيرة تحركها النزعة الجماعاتية والأخبار الكاذبة، ويحرّكها أيضاً الخوف. وقد استغلّت القبائل عنصر الخوف عند السكّان، لا سيما الخوف المبني على أسس اجتماعية: يجب على المسيحيين أن يخافوا من أي تغيير لأنهم سيفقدون الحق في أن يكون لديهم نصف نواب ونصف وزراء، ويجب على السنّة أن يخافوا من فقدان مزايا دستور الطائف وصلاحيات رئيس الوزراء، وعلى الشيعة أن يحذروا من أي تغيير لأنهم مستهدفون من قبل العالم بأسره. وفي هذه الأثناء، كان هؤلاء السكان، باستثناء زعماء القبائل، يُسلب منهم كل ما لديهم، في حين بقيت دولة لبنان ذات السيادة فكرة غامضة من الصعب تحقيقها.

انجل بوليغان ـ المكسيك

> عندما سأل رئيس الوزراء الجديد (حسان دياب) إذا كان ممكناً دفع سندات اليوروبوندز في آذار 2020 (1,2 مليار دولار)، نيسان (0,7 مليار دولار)، وأيّار (0,8 مليار دولار)، كانت إجابة الحاكم هو أنه يفضّل الدفع في آذار، دون ضمان المدفوعات الأخرى